المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

الأمن الغذائي والنزاع في سوريا

حزيران ٢٠١٩

فهرس المحتويات

كلمة شكر 4

ملخص تنفيذي 6

المقدمة 10

المنهجية 12

مفهوم الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وكيفية قياسه 14

المكونات الرئيسية للأمن الغذائي 15

محددات البحث 16

الفصل الثاني: الاقتصاد السياسي للزراعة قبل النزاع 18

تمهيد 20

مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري قبل النزاع 24

الهجرة الداخلية 27

مستويات الفقر في أوساط العاملين في الزراعة 29

الفصل الثالث: الأمن الغذائي في سوريا 32

مقدمة 34

دليل الأمن الغذائي 35

توفر المواد الغذائية 40

القدرة على الحصول على المواد الغذائية 52

الاستخدام 55

الاستقرار والاستدامة 60

الفصل الرابع: محددات الأمن الغذائي 66

بناء النموذج 68

نتائج النموذج 68

استخدام الغذاء كسلاح في حالات النزاع 71

الفصل الخامس: مقترحات لمواجهة الحرمان الغذائي 74

المراجع 80

الملاحق 84

ملحق (1): المسح الميداني لحالة السكان 86

ملحق (2): جدول محددات دليل الأمن الغذائي، نتائج الانحدار 92

كلمة شكر

أعد هذا التقرير من قبل المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بهدف تطوير البحوث والدراسات المرتبطة بحالة الأمن الغذائي في فترات النزاع. وتم تمويل البحث بمنحة من المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا لقسم الصحة البيئية، في كلية العلوم الصحية، الجامعة الأمريكية في بيروت.

أعد البحث على مراحل حيث تم تصميم مسح حالة السكان في عام 2014 لتقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية داخل سوريا بما في ذلك حالة الأمن الغذائي، كما تم البناء على البحوث التي أجراها المركز لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة النزاع، وتطورت فكرة وإطار البحث بفضل المناقشات التي أجريت في مؤتمر ثمار "الإنتاج المعرفي المرتبط بالرفاه في الريف في العالم العربي" 18-16/أيلول 2016، وورشة عمل تقنية حول الزراعة والأرض في 14-13/كانون الأول2017. كما استفاد البحث من مناقشات الإعداد لتقرير الراصد العربي حول الحق في الغذاء والذي تعده الشبكة العربية للمنظمات التنموية غير الحكومية.

وقام بالإشراف على منهجية البحث والمبادرة لمناقشة النتائج في لقاءات مختلفة، وبالإضافة إلى مراجعة البحث، السيدة مارثا مندي التي بذلت جهوداً استثنائية لإتمام العمل وتطويره، نخص لها من فريق المركز كل الشكر والتقدير. ويقدر الفريق مساهمة الدكتورة ريما حبيب في إدارة مشروع البحث من قبل الجامعة الأمريكية في بيروت. ويشكر الفريق كريم صباغ لمساهمته في مناقشة المنهجية والمخرجات والمشاركة في تنظيم ورشات العمل.

ساهم في البحث من المركز السوري لبحوث السياسات راميا اسماعيل وربيع نصر ونبيل مرزوق وزكي محشي وعلي رستم. وأسهم في التعقيب على التقرير وتطوير الرسائل والتوصيات كل من باسل كغدو وعمر ضاحي وفيليب شيت، وقام بإدارة المشروع من قبل المركز ربيع بنا، والتحرير العربي الأستاذ جاد الكريم جباعي وقام بتصميم التقرير صادق الأمين والترجمة للإنكليزية أليسار كغدو.

ويتقدم المركز بالشكر الجزيل للمساهمة الهامة للأستاذ حسان قطنا من خلال ورقة خلفية عن القطاع الزراعي والأمن الغذائي في سوريا.

كما نتقدم بالشكر لكل من شارك في البحث من باحثين وخبراء ومتطوعين.

بيان مسؤولية:

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة تخصّ كاتبها حصراً ولا تعكس رأي الجامعة الأميركية في بيروت.

حقوق النشر©2019 المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت، لبنان.

للاستفسار أو التعليق: المركز السوري لبحوث السياسات:

البريد الالكتروني info@scpr-syria.org

الموقع الالكتروني scpr-syria.org

أيار 2019

ملخص تنفيذي

يهدف البحث لتحليل الاقتصاد السياسي للأمن الغذائي في سوريا قبل النزاع ودور السياسات العامة في توفير واستخدام واستدامة الغذاء. كما يقدم دليلاً لقياس حالة الأمن الغذائي أثناء النزاع، بناء على مسح حالة السكان، لتقييم أثر النزاع على المستويين الوطني والمحلي. ويدرس البحث المحددات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للأمن الغذائي خلال النزاع ويقدم اقتراحات لخيارات السياسات التي يمكن أن تسهم في مواجهة تدهور حالة الأمن الغذائي.

بالرغم من تراجع حدة العنف المسلح مؤخراً في بدايات 2019، إلا أن مقومات العنف مستمرة مع تراكم الخسائر البشرية والمادية والمؤسسية وتفاقم الظلم والاحتياجات الإنسانية. لقد حول النزاع سوريا إلى بلد يعاني سكانه من أزمة غذائية حادة في مجالات التوفر والنفاذ والاستخدام والاستدامة وعدالة التوزيع.

يعد انتهاك حق الإنسان في الغذاء أحد الجوانب المظلمة للنزاع، فقد استخدم حرمان الناس من الغذاء بشكل ممنهج كأداة من أدوات الحرب من قبل القوى المتنازعة. فالحق في الغذاء، بالإضافة لكونه حاجة أساسية من حاجات الإنسان، فهو أساس لحفظ مقومات الحياة الكريمة. حيث تنص شرعة حقوق الإنسان على أن حق الإنسان بالغذاء الكافي والصحي التزام يجب توفيره للمواطنين كافة، وأقرت الشرعة بأهمية توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة كأساس جوهري لتوفير الأمن الغذائي والحد من الفقر والحرمان.

الزراعة في الاقتصاد السوري قبل 2011

- يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد السوري حيث بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 1970-2010 حوالي 3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%؛ وللقطاع علاقات اقتصادية متشابكة مع بقية القطاعات مثل الصناعة والإنشاء والتعمير والطاقة. لكن مساهمة القطاع كانت متقلبة نتيجة تأثره الكبير بالظروف المناخية.

- تراجعت الأهمية النسبية للزراعة حيث كان الناتج الزراعي يشكل 32% من إجمالي الناتج في السبعينات بينما أصبح يشكل 22.4% في العقد الأول من الألفية الجديدة. كما تراجعت حصة القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين من حوالي 50% عام 1970 إلى حوالي 14% فقط عام 2010.

- لقد ترافقت سياسات الاقصاء المتزايدة للفلاحين من المشاركة في صناعة القرار، في ظل ضعف التمثيل والمساءلة والفعالية في المؤسسات، مع تبني السياسات النيوليبرالية منذ التسعينات التي همشت الزراعة والمزارعين وقلصت الاستثمار العام والدعم، وساهمت في زيادة التفاوت وسوء التوزيع وهدر الموارد، وعززت دور القطاعات الريعية كالعقارات.

- أثرت السياسات العامة تجاه القطاع الزراعي في توزع السكان جغرافياً حيث يظهر الاتجاه للهجرة من الريف إلى الحضر والتي ارتفعت من 43 % من السكان عام 1970 إلى 54% من السكان

عام 2010. وتبين المؤشرات التنموية أن المناطق الأغنى من حيث الإنتاج الزراعي خاصة المنطقتين الشرقية والشمالية هي الأكثر حرماناً في سوريا لجهة المؤشرات التنموية المختلفة.

- انعكس أثر السياسات العامة في مستويات الفقر للعاملين في الزراعة الذين يحصلون على ثاني أدنى أجور في الاقتصاد والذي يجعل 58 % منهم يعيشون في حالة فقر شديد إذا اعتمدوا على أجرهم من العمل في الزراعة. أي أن معظم العاملين في الزراعة وخاصة النساء يعانون من الفقر نتيجة مستويات الأجور المنخفضة.

دليل الأمن الغذائي وآثار النزاع

- تظهر نتائج الدليل الكلي للأمن الغذائي أن سوريا كانت تتمتع بمستويات مرتفعة من الأمن الغذائي قبل النزاع لكن مكونات الدليل تشير إلى أن نقاط القوة تتمثل في الوفرة والنفاذ بينما كان أداء كل من الاستخدام والاستقرار أو الاستدامة أقل جودة بسبب ضعف مصادر الدخل وتراجع التشغيل وعدم استدامة استخدام الموارد الطبيعية.

- شكل النزاع كارثة للأمن الغذائي حيث تراجع دليل الأمن الغذائي بشكل حاد بحوالي 34% بين عامي 2010 و2014، تراجعت مكونات دليل الأمن الغذائي كافة إلا أن الأكثر تراجعاً كان مكون النفاذ أي حصول الأسر على الغذاء بحوالي 48%، والتي تأثر بحالات الحصار والتهجير القسري والقيود على الانتقال وتراجع القدرة الشرائية ومصادر الدخل. وفي الفترة 2014 إلى 2018 تراجع الدليل بحوالي 8% بالرغم من تحسن مكون النفاذ بحوالي 3% نتيجة تراجع حالات الحصار وحدة العمليات العسكرية، لكن مكونات الوفرة والاستقرار والاستخدام استمرت في التراجع.

- أظهرت النتائج تفاوتاً كبيراً بين المناطق حيث أن المحافظات الأكثر تدهوراً في دليل الأمن الغذائي كانت كل من الحسكة والرقة وحلب والقنيطرة ودير الزور وإدلب التي تراجعت بمعدلات أكبر من المعدل الوطني.

النزاع ومقومات الإنتاج

- تدهور الناتج المحلي الزراعي في سوريا بناء على تقديرات مرتبطة بكميات الإنتاج إلى النصف مقارنة بالعام 2010، وتراجع كل من الناتج النباتي والحيواني بنسب متقاربة 49% و51% على التوالي. وبالرغم من تراجع حدة القتال في 2018 إلا أنها شهدت تدهوراً في الإنتاج الزراعي وخاصة للمحاصيل غير المروية التي تعتمد على الأمطار نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة.

- بالرغم من التدهور الحاد في الإنتاج الزراعي فقد لعب القطاع دور شبكة الحماية الاقتصادية خلال النزاع حيث وفر فرصاً للعمل ومصادراً للغذاء وسط ظروف النزاع المأساوية.

- أدى النزاع إلى تدمير هائل ومتفاوت لمقومات الإنتاج البشرية والمؤسسية والمادية والبيئية، فمن ناحية القوة البشرية قتل مئات الآلاف وجرح الملايين وتعرض حوالي نصف السكان للتهجير القسري، وتراجعت العمالة الزراعية إلى حوالي النصف بين 2010 و2018 وخسر القطاع الكثير من الكوادر المؤهلة.

- من الناحية المؤسسية تشكلت عدة منظومات حددت السياسات الزراعية بحسب القوى المسيطرة عسكرياً خلال النزاع، واشتركت "الأنظمة" الزراعية المختلفة في محورية النزاع، وتحويل الموارد الزراعية والغذائية لصالح تفوق القوى المسيطرة، واستباحة الحق في الحماية والغذاء والملكية، واستهدف كل طرف تدمير مقومات الأمن الغذائي "للآخر" وتخصيص الموارد بما فيها الموارد الغذائية للداعمين.

- أدى النزاع لتدمير كبير في الثروة المادية الزراعية بما فيها الموارد الطبيعية والبنية التحتية والتجهيزات والمعدات والثروة الحيوانية من خلال الاستهداف المباشر بالقصف والنهب والتخريب أو غير المباشر من خلال التعديات على الأراضي والغابات أو ندرة مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها كالطاقة والأسمدة والأعلاف.

النفاذ للغذاء

- يعد أكثر مكونات الأمن الغذائي تدهوراً نتيجة سياسات الحصار المباشر لمنع حصول السكان على الغذاء، كما ساهم في تراجع النفاذ التهجير القسري والقيود على الانتقال وانتشار اقتصاديات الحرب بما في ذلك الاحتكار والإتاوات والسلب والتخريب لموارد الأفراد، وفقدان فرص العمل ومصادر الدخل وانتشار الفقر على نطاق واسع.

- تعد سياسة الحصار الأخطر حيث يتم تجويع السكان من خلال "العقوبات الجماعية" ضدهم حتى الخضوع. وتعرض حوالي 2.5 مليون شخص للحصار منذ عام 2015 لغاية عام 2018 ووصلت ذروتها في 2017 حيث خضع حوالي 970 ألف شخص للحصار في وقت واحد، في الغوطة ودير الزور وحلب والرستن وغيرها من المدن والأحياء والقرى، وتضمن الحصار الحرمان من الحصول على الغذاء والمساعدات الإنسانية وتقييد حركة السكان واستهداف المناطق المحاصرة بمختلف أنواع الأسلحة.

- ساهمت المبادرات المحلية والدولية الإنسانية في توفير المساعدات الغذائية إلا أنها كانت أقل بكثير من الاحتياج المطلوب، كما أنها تأثرت إلى حد كبير بسياسات قوى النزاع التي أثرت في توجيه جزء من هذه الموارد في خدمة اقتصاديات العنف، كما أنها بالغت بالتركيز على الجانب الإغاثي على حساب التنموي.

- تأثر هذا المكون بعوامل الطلب حيث بلغ عدد السكان 19.4 مليون نسمة في العام 2018، حيث شهدت البلاد ارتفاع معدلات الوفيات وتراجع معدلات الخصوبة وموجات لجوء إلى الخارج ليصل عدد اللاجئين المقدر إلى 5.3 مليون نسمة، مما جعل 21% من السوريين خارج البلاد، مما قلص الطلب على المواد الغذائية.

- استمرت التكاليف المعيشية بالازدياد في ظل تراجع مصادر الدخل وانخفاض الأجور وتراجع فرص العمل. وأظهرت ارتفاعاً حاداً في مؤشر أسعار المستهلك والذي وصل في بعض السلع الأساسية إلى أكثر من عشرة أضعاف مستوياته قبل النزاع. وساهمت سياسات تقليص دعم السلع الرئيسية مثل المشتقات النفطية والكهرباء وانخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية في قفزات كبيرة في الأسعار. وشكل وسطي الأجر الحقيقي حوالي 24% من الأجر الحقيقي لعام 2010.

- ارتفعت معدلات الفقر والحرمان إلى مستويات خطيرة وصلت إلى 93.7% في نهاية عام 2017 بالاستناد إلى خط الفقر الكلي للأسرة الواحدة (الذي يساوي بالمتوسط 181 ألف ليرة سورية شهرياً) بينما بلغ الفقر المدقع إلى 59.1% في نفس العام.

استخدام الغذاء

- إن المؤشر الأساسي الذي يفسر الاستخدام هو جودة المواد الغذائية الرئيسية المتوفرة للأسر والقادرين على الوصول إليها. بينت نتائج البحث التدهور الكبير في جودة المواد الغذائية المتوفرة، والخلل الواضح في التركيب الغذائي أثناء النزاع حيث ارتفعت نسب الاعتماد على الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضراوات. ويظهر ذلك من خلال تراجع مؤشرات التغذية للأطفال خلال النزاع خاصة في المناطق التي عانت من القتال الكثيف أو الحصار.

- تراجعت إمكانية الحصول على مياه شرب محسنة من 89.1% قبل النزاع إلى 32.6% أثناء النزاع. كما تراجع مؤشر الحصول على غاز الطهي من 98.3% قبل النزاع إلى 38.3% أثناء النزاع وتعتبر المناطق المحاصرة الأكثر تضرراً.

الاستقرار والاستدامة

- تشير النتائج إلى تدهور مكون الاستقرار نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد والمساعدات وتردي الظروف المعيشية ومصادر الدخل للأفراد بالإضافة إلى التدهور البيئي.

- يظهر مؤشر مصادر المواد الغذائية، الذي يعكس درجة استقرار امداد الغذاء للأسر السورية، تراجع حصة المواد الغذائية من مصادر محلية. وازداد

الاعتماد النسبي على المساعدات الإنسانية وعلى الاستيراد خاصة في المناطق الحدودية.

- لايزال العمل بما يوفره من أرباح وأجور هو المصدر الأساسي للدخول بحصة 47% من التركيب النسبي لمصادر الدخل للأسر السورية أثناء النزاع لكنه تراجع بشكل كبير مقارنة بعام 2010 بمعدل الثلث تقريباً، بينما تساهم المنظمات الدولية بنسبة متواضعة تصل إلى 6% وبنسبة تقارب ما تساهم به المنظمات غير الحكومية المحلية.

- استمر خلال النزاع استيراد المنتجات الغذائية، كما استمر كذلك التبادل التجاري من المنتجات الزراعية والغذائية بين سورية ودول الجوار بطرق غير نظامية، حيث كانت دول الجوار مصدراً رئيسياً لتأمين حاجة السكان من المنتجات الزراعية والغذائية خاصة في المدن والبلدات الحدودية.

محددات الأمن الغذائي

- تبين النتائج أن المحدد الأكثر أهمية للأمن الغذائي هو الأداء المؤسساتي للقوى المسيطرة، فالاستبداد والإقصاء والتهميش والتمييز بين السكان واستخدام العنف المسلح يسقط الحق في الغذاء ويؤدي إلى تدهور مقومات السيادة الغذائية. إن بناء المؤسسات حول التسلط والعنف يقود إلى ترسيخ مقومات الحرمان الغذائي الذي يشكل بدوره عاملاً في استدامة العنف.

- يرتبط رأس المال الاجتماعي إيجاباً بالأمن الغذائي مما يدل على أهمية عوامل الثقة والتضامن والتعاون والتطوع في التخفيف من حدة أزمة الأمن الغذائي للسوريين خلال النزاع. لقد ساهم تصدع العلاقات الاجتماعية من خلال الاستقطاب وانتشار ثقافة العنف والكراهية والتمييز ورفض الآخر وتسييس الهوية في تدهور حالة الأمن الغذائي.

- وأظهرت النتائج علاقة سلبية بين انتشار الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالعنف ودليل الأمن الغذائي، حيث ارتبط الانخراط في الأعمال غير القانونية مثل التهريب والسرقة والإتاوات والنهب والمشاركة في القتال مع تدهور الأمن الغذائي، وهي قضية هامة في تغيير هيكلية العلاقات والسلطة والثروة في المجتمع حيث تم استغلال تفقير المجتمع وتدمير مقومات العيش من قبل القوى المسيطرة وبالمقابل قدمت حوافز للانخراط في العنف والولاء لها.

- وترتبط حالة الأمن الغذائي إيجاباً مع الحالة الصحية وسلباً مع كل من الوفيات الناجمة عن النزاع والنزوح القسري حيث هجر السكان المناطق التي تردت فيها ظروف وفرص التمتع بالأمن الغذائي.

- إن الأولوية القصوى هي وقف العنف وتفكيك المؤسسات المتسلطة من خلال عملية تحول جذرية تضمن مشاركة مجتمعية واسعة لبناء مؤسسات تشاركية وكفؤة ومساءلة وتعمل على معالجة مظلوميات النزاع وتؤسس لاحترام للحقوق وتضمن الأمن الإنساني. بالإضافة إلى بناء الاقتصاد المنتج في مواجهة اقتصاديات العنف، من خلال التحفيز الإيجابي للعمل المنتج وتوسيع المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء في الأنشطة الاقتصادية غير المبنية على الريع والاستغلال وهدر الموارد، والتركيز على تحفيز الريف والإنتاج الزراعي. والعمل على المصالحة المجتمعية والاستثمار في بناء الثقة والتضامن بين الأفراد كجزء أساسي من معالجة مسببات الحرمان الغذائي.

المقدمة

سنوات مريرة مرت على السوريين، ولا تزال نتيجة النزاع المستعصي، وبالرغم من تراجع حدة العنف مؤخراً، إلا أن مقومات العنف مستمرة، مع تراكم الخسائر البشرية والمادية والمؤسسية، وتفاقم الظلم والاحتياجات الإنسانية. لقد حول النزاع سوريا إلى بلد يعاني سكانه من أزمة غذائية حادة في مجالات التوفر والاستخدام والاستدامة وعدالة التوزيع. ويعد انتهاك حق الإنسان في الغذاء أحد الجوانب المظلمة للنزاع، فقد استخدم حرمان الناس من الغذاء بشكل ممنهج كأداة من أدوات الحرب من قبل القوى المتنازعة. فالغذاء، إضافة إلى كونه حاجةً أساسية من حاجات الإنسان، هو الشرط الضروري لحفظ مقومات الحياة الكريمة. فقد نصت شرعة حقوق الإنسان على أن حق الإنسان في الغذاء الكافي والصحي التزام يجب توفيره للمواطنين كافة، وأقرت الشرعة بأهمية توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة كأساس جوهري لتوفير الأمن الغذائي والحد من الفقر والحرمان.

لقد هشم النزاع مقومات الأمن الغذائي، إذ تعرض مئات الآلاف من السكان للقتل أو الإصابة ودمرت أجزاء رئيسية من البنى التحتية، والمنشآت الزراعية والصناعية، والثروة النباتية والحيوانية، وتدهورت الأوضاع البيئية، وتشظت الأسواق، وأدى العنف الأعمى إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم، كما قيدت الأوضاع الأمنية إمكانية الوصول إلى الأراضي و/أو إلى الأسواق.

وبالرغم من حجم المساعدات الإنسانية، التي قدمت للسوريين في الداخل والخارج، إلا أن كمية هذه المساعدات وطرق توزيعها وفاعلية الجهات، التي تولت ذلك شابها كثير من حالات القصور، نتيجة الحصار، وكثافة الأعمال القتالية، في معظم المناطق، التي تمس فيها الحاجة إلى الإغاثة، وسوء التوزيع، الذي أُدرج في إستراتيجيات النزاع، إضافة إلى فداحة الخسائر في الموجودات والبنية التحتية والموارد الطبيعية، والسياسات الاقصائية للأفراد والمجتمعات المحلية. كما أن المساعدات الإنسانية لا تقدم حلاً مستداماً للتدهور الحاد في حالة الأمن الغذائي.

يهدف البحث إلى تحليل الاقتصاد السياسي للأمن الغذائي في سوريا، قبل النزاع، ودور السياسات العامة في توفير الغذاء وكيفية استخدامه وشروط إدامته. كما يقدم دليلاً لقياس حالة الأمن الغذائي، في أثناء النزاع، بناء على مسح حالة السكان، لتقييم أثر النزاع على المستويين الوطني والمحلي. ويدرس البحث المحددات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للأمن الغذائي، في أثناء النزاع، ويقدم لصناع القرار اقتراحات بالخيارات، التي يمكن أن تسهم في مواجهة تدهور حالة الأمن الغذائي.

الفصل الأول:

المنهجية

المنهجية

يستند الإطار المنهجي للبحث إلى المفهوم الواسع للتنمية، الذي يشمل توسيع خيارات البشر، من خلال التمكين وبناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ضمن بيئة تضمن حقوق الإنسان والمواطن، ولا سيما الحق في الغذاء. ويناقش البحث مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، ويركز على أهمية توفير الغذاء الصحي والملائم للثقافة المجتمعية، بطرق مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة والحفاظ على البيئة. وباستخدام الإطار التحليلي للاقتصاد السياسي للأمن الغذائي يتعرض إلى الفاعلين الرئيسيين في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وأثر السياسات العامة في الأمن الغذائي.

تتأتى خصوصية البحث وأهميته من تحليل الأمن الغذائي، في ظل النزاع، فقد تم تطوير دليل مركب لقياس الأمن الغذائي بالاستناد إلى مسح حالة السكان في سوريا، لقياس أثر النزاع في مكونات الأمن الغذائي على المستويين المحلي والوطني. واستخدم البحث أدوات الاقتصاد القياسي، لتعيين المحددات الرئيسة لمؤشرات الأمن الغذائي، بغية معرفة المسببات المحتملة لتدهور الأمن الغذائي في ظل النزاع. وبناء على نتائج تحليل الأدوات المختلفة اقترح البحث سياسات بديلة لتجاوز آثار النزاع في الأمن الغذائي.

وتجدر الإشارة إلى عدة عوامل كانت محددة للبحث، منها نقص البيانات، وصعوبة الوصول، واحتمالات التحيز، في ظل ظروف النزاع القاسية، إضافة إلى تغير الأطر المؤسسية ونزوح السكان المتكرر وغير المنتظم. هذا كله يجعل البحث في حاجة إلى جهود مستقبلية، لتطوير أطر البحث وأدواته بما يضمن تشخيص الاختلالات والانتهاكات بطرق رصينة، وفي الوقت المناسب، وتنفيذ الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع.

1.1 مفهوم الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وكيفية قياسهما

اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يمتلك كل أفراد المجتمع في أي وقت كان القدرة الفيزيائية والاقتصادية على النفاذ إلى غذاء كاف وآمن ومغذٍّ بحيث يلبي حاجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم من الطعام الأمر الذي يؤدي إلى حياة صحية وفاعلة. ركز هذا التعريف على مفهوم متعدد الأبعاد للأمن الغذائي، يتضمن أربعة عناصر أساسية، هي توافر الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، ودرجة استفادة الجسد من الطعام، واستدامة توافر العوامل الثلاثة السابقة على المدى الطويل (FAO، 2006). وأكدت المنظمة أهمية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي هي أساس جوهري يمكن الدول من توفير الأمن الغذائي الضروري لمواطنيها، وتخفيض الفقر. وتعد الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من الشروط البديهية لضمان الأمن الغذائي لأفراد المجتمع (FAO، 1996).

اتفقت مؤسسات المجتمع المدني ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، التي اجتمعت في نيليني في كندا 2007 على نقد مفهوم الأمن الغذائي،

وتبني مفهوم السيادة الغذائية، الذي تضمن ستة معايير إضافية تأخذ بعين الاعتبار، أهمية الطعام كحاجة أساسية يجب وضعها ضمن أولويات السياسات الحكومية، وألا يعتبر الطعام مجرد سلعة، ودعم سبل العيش المستدامة، واحترام عمل منتجي الغذاء، وتوطين الأنظمة الغذائية، بمعنى اختصار المسافة بين المنتج والمستهلك، ورفض الإغراق والمعونة الغذائية غير الملائمة؛ ومقاومة الاعتماد على الشركات البعيدة وغير الخاضعة للمساءلة. يضمن مفهوم السيادة الغذائية حق الجميع محلياً في الاستفادة من / والمشاركة في الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية والأسماك وغيرها من الموارد الطبيعية، والتأكيد على تطوير المعرفة والمهارات من خلال تطوير البحوث والدراسات المحلية التي تساهم في دعم الانتاج المحلي. وأخيراً العمل بشكل مستدام يضمن الحفاظ على النظام البيئي والموارد الطبيعية.

1.2 المكونات الرئيسة للأمن الغذائي

نعرض فيما يلي مفاهيم المكونات الرئيسية للأمن الغذائي:

- **وفرة الغذاء :** يشكل هذا العنصر جانب العرض من الأمن الغذائي، ويتحدد بإنتاج الغذاء، ومستويات المخزون، وإمكانية الاستيراد، ومدى كفايتها، محلياً أو دولياً، بما يضمن الأمن الغذائي للأسر والأفراد. وتتحدد وفرة الطعام بمراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق والتبادل (FAO، 1997). وتقاس درجة الوفرة من خلال مؤشرات الإنتاج الزراعي والناتج والمحزون والاستيراد.

- **إمكانية الوصول إلى الغذاء :** يعالج هذا المحور جانب السياسات التي تضمن وصول الأسر والأفراد إلى الإنتاج المتاح، على النحو الوافي والكافي والفعال، وترتبط هذه السياسات، بالدخول والإنفاق والأسواق والأسعار. إن أسباب الجوع وسوء التغذية لا تكون فقط بسبب ندرة في الأغذية، بل بسبب عدم القدرة على الحصول على الغذاء المتاح، والتي تُعزى عادة إلى الفقر. إن عملية جمع المعلومات ودرجة الثقة بها أمر جدلي (Barret، 2010). يمكن قياس هذا العنصر بتقييم السياسات الحكومية ودراسات الأسواق من خلال مؤشرات الدخل وتوزيعه والأسعار والتشغيل والتسويق.

- **استخدام الغذاء وسلامته:** يدرس هذا العنصر درجة الاستفادة البيولوجية من الغذاء المتاح وسلامته وجودته، بما يضمن أن تكون الأغذية سليمة ومغذية، لضمان حياة نشطة وصحية، ويمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات تتضمن: "الصحة وكمية المياه ونوعيتها، وتنوع الغذاء، والوضع التغذوي للأفراد، والاستفادة البيولوجية الجيدة من العناصر الغذائية، الكبرى للطعام المستهلك (البوتاسيوم، المغنيزيوم، اليود والبوتاسيوم الخ) والصغرى (الفيتامينات والأملاح المعدنية والمواد النباتية الثانوية)، لكل من البالغين والأطفال. فالأغذية المتاحة وحدها لا تخفف من انعدام الأمن الغذائي، إذا لم يستفد الناس من الغذاء على نحو سليم، وهذا ما يضمنه التعليم والعادات الغذائية والصحية الجيدة. ومن ثم، لا يتحقق الأمن الغذائي إلا بالحصول على العناصر الغذائية الكافية لحياة منتجة وصحية، كما يترتب على ذلك أن الصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية أدوات هامة لتحقيق الأمن الغذائي (Tweeten, 1999). وإلى ذلك، تحدد الخصائص الديمغرافية ومستويات التعليم لأفراد الأسرة تفضيلات الأسرة المعيشية، التي تؤثر في نوع الأغذية التي يتم شراؤها (Garrett and Ruel، 1999).

- **استقرار الغذاء واستدامته:** يتضمن هذا العنصر إمكانية الوصول إلى الغذاء، وتوفيره في جميع الأوقات، ومن ثم، استقرار المواد الغذائية، بما يشمل ضمان توفر المخزون الغذائي والتخفيف من آثار الكوارث وإدارة المخاطر، نتيجة آليات السوق. ويمكن قياس استقرار المعروض من الغذاء وإمكانية الوصول إليه من خلال ديمومة الإنتاج والتجارة والمخزون والتغيرات في الاستهلاك والتغيرات في الدخل ومدى انتشار حالات الجوع المؤقت أو المزمن (Boeing، 2016).

- لقد أعادت أزمة الغذاء العالمي الاعتبار لدور

الدولة في وضع سياسة تضمن استدامة الأمن الغذائي من خلال دعم القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج الغذائي ورفع الإنتاجية، لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، إلا أن القضية الأكثر إلحاحاً اليوم هي القدرة على النفاذ إلى الغذاء، التي ترتبط بالسياسات العامة كإعادة توزيع الدخل والتشغيل. كما أن ربط الطعام بالتغذية الجيدة أمر جوهري في موضوع الحماية الاجتماعية، وخاصة في الحالات الطارئة والأزمات (Gordillo and Ménde, 2013).

1.3 محددات البحث

تم تنفيذ هذا البحث في ظروف النزاع المسلح، الذي أدى إلى مناخ من الخوف والقلق والاستقطاب والنزوح وعدم الاستقرار مما يؤثر تأثيراً كبيراً في إمكانية التحقق من دقة البيانات والمسوح المنفذة ومصداقيتها، وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذل في تصميم المسح وتنفيذه، إضافة إلى الطرق المختلفة المبتكرة للتحقق، إلا أن التعامل مع النتائج بحذر وفق محددات البحث هو قضية في غاية الأهمية، يوصي بها فريق البحث.

وتعتبر محاولة بناء أدلة لقياس المؤشرات النوعية والكمية وتنميطها لظواهر تنموية مختلفة قضيةً مثار جدل، قد تواجه تحفظات تتعلق بالتثقيل والمبالغة في التبسيط لظواهر معقدة والتحيز في اختيار المؤشرات المكونة للدليل. لكن فريق العمل أكد أهمية مزايا الأدلة، ومنها قابليتها للتفكيك، حسب المكونات وحسب المناطق، وتسليطها الضوء على الاختلالات ذات الأولوية، واستخدامها الأداة نفسها لقياس الظواهر الاجتماعية في جميع مناطق سوريا، واستخدام اختبارات الحساسية. كما أن الدليل يساعد في فهم العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والمحددات الاقتصادية والصحية والتعليمية والديمغرافية والمؤسسية.

أما المسح الميداني، ونظراً لعدم القدرة على القيام بمسوح، على مستوى الأسر، في ظل التشتت السكاني والظروف الأمنية، فقد تم تنفيذ المسح من خلال ثلاثة أشخاص مفتاحيين بمواصفات محددة من كل منطقة مدروسة ليصل العدد الإجمالي إلى حوالي 2100 شخص مفتاحي، في جميع مناطق سوريا. وبالرغم من مقاطعة نتائج الأشخاص المفتاحيين الثلاثة على مستوى المنطقة تبقى هناك إمكانيات للتحيز في التعبير عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة. كما أن السؤال عن فترة ما قبل النزاع قد يحمل تحيزاً مرتبطاً بفظاعات الحرب، ومن المبالغة في إيجابيات الماضي، إضافة إلى إمكانية نسيان الأوضاع قبل فترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل على المستوى الوطني أو المحلي لا يغني عن دراسات الحالة التفصيلية لكل منطقة حسب أهمية وأولوية البحث أو الظاهرة. كما أنه لا يغني عن دراسات إحصائية على مستوى الأفراد والأسر باستخدام العينات الإحصائية العشوائية، وهي الخطوة القادمة من البحث الحالي، إذ سيتم التركيز على مناطق معينة لإجراء دراسات حالة.

تعتبر محاولة بناء أدلة لقياس المؤشرات النوعية والكمية وتنميطها لظواهر تنموية مختلفة قضيةً مثار جدل.

الفصل الثاني:

الاقتصاد السياسي للزراعة قبل النزاع

2.1 تمهيد

الزراعة نشاط عريق في سوريا، منذ عصور ما قبل التاريخ، إذ تشير الأدلة الأحفورية إلى نشأة الزراعة وتربية الماشية وتحولها إلى اقتصاد أسهم في تطور الحضارات القديمة، منذ الألف العاشر قبل الميلاد، في الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) (Levetin and McMahon, 2008).

وقد استفادت الزراعة من المناخ المتوسطي المعتدل وشبكة الأنهار المتوفرة. وساهم قطاع الزراعة في استقرار المجتمعيات البشرية، إضافة إلى نمو الثقافة وتطور العقائد والطقوس الدينية ونشوء المؤسسات أو قواعد تنظيم العلاقات بين البشر، إذ تطلبت الزراعة تنظيم قضايا حماية الأرض والمحصول وشروط التبادل، إضافة إلى التعاون في مجال الري وتوزيع الغلة.

لقد كان قطاع الزراعة في سوريا أحد مقومات القوة للحضارات التي تعاقبت على هذه المنطقة من خلال توفير الأمن الغذائي. وتطورت التقنيات المستخدمة عبر العصور من خلال تطوير طرق الزراعة وأدوات الري وأساليبه والدورات الزراعية واستعمال السماد إضافة إلى تطور التبادل التجاري بالاستفادة من الفائض الزراعي. كما عانت المنطقة من حالات جفاف نتيجة التغيرات المناخية وتقلبات المناخ.

لكن الزراعة استمرت قريبة من حدود الكفاف، على مدى آلاف السنين، لغاية الثورة الصناعية، التي أحدثت نقلة نوعية في الإنتاج (Maddison، 2003) من خلال استخدام الآلات، إذ ساهمت المكننة، ولاحقاً الأتمتة، إضافة إلى التطور المعرفي الكبير في علوم التنوع الحيوي والبحوث البيئية إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات قياسية. وانتقلت بعض نتائج الثورة الصناعية متأخرة إلى سوريا في بدايات القرن العشرين، وتوسع استخدامها بعد الاستقلال، ولا تزال بعض الأساليب والأدوات القديمة، كالمحراث الروماني، قائمة إلى اليوم.

شكل قطاع الزراعة ركيزة اقتصادية ومعيشية هامة، منذ الاستقلال، وفي أربعينيات وخمسينات القرن الماضي، ولكنه عانى من تحديات عدة، مثل قلة الاستثمار وتهميش الفلاحين وإهمال الريف، بوجه عام، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، والاعتماد الكبير على الزراعات البعلية وما ترتب عليه من تأثر حاد بموجات الجفاف.

بعد الاستقلال توسعت القوى والأحزاب ذات التوجه "اليساري" التي ركزت على مواجهة استغلال الفلاحين والعمال من قبل الاقطاع والبرجوازية الناشئة في مراكز المدن الرئيسية. إضافة إلى توسيع دور الدولة في مجالات تأمين التعليم والخدمات الصحية وتحسين البنية التحتية من خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي. وانعكس ذلك في قانون الإصلاح الزراعي في الخمسينات، في عهد الوحدة مع مصر، ثم تعزز مع استلام حزب البعث للسلطة في عام 1963 وصدور قانون التنظيم الفلاحي في عام 1964. لقد أدت هذه التحولات الجذرية إلى نشوء مؤسسات الدولة المركزية وازداد تأثير الفلاحين في مراكز النفوذ السياسية. واستفاد أبناء الريف من التعليم المجاني والتوظيف في القطاع العام خاصة المؤسسة العسكرية والاستثمار في مشاريع الري والسدود مثل سد الفرات ولاحقاً من تطور الصناعات الزراعية.

لكن النموذج التنموي في سوريا عانى من غياب المشاركة والمساءلة، وهيمنة الاستبداد السياسي، واستمرار العنف والاقتتال في المنطقة، ابتداءً من الاحتلال الإسرائيلي وحروبه التوسعية المتكررة، والنزاعات بين دول المنطقة أو داخلها، وصولاً إلى عدم نجاح المؤسسات في تحقيق تنمية متوازنة وكفاءة في إدارة الموارد. كما ساهم استخراج النفط السوري في السبعينات والمعونات المباشرة وغير المباشرة من الدول المنتجة للنفط إلى تفاقم الريع الاقتصادي والفساد وتفشي رأسمالية المحاسيب.

يطلق المركز السوري لبحوث السياسات على المرحلة التنموية، منذ ستينات القرن الماضي، "التنمية المتوازنة عند الحد الأدنى" والتي تتضمن تأمين البنية التحتية ومستلزمات الحياة الرئيسية كالماء الكهرباء ودعم السلع الغذائية الرئيسية وخدمات التعليم والصحة المجانية مقابل الحرمان من المشاركة السياسية والمساءلة وخنق الحريات وحصار الثقافة العامة وضعف البحث العلمي وكبح القطاعات عالية الإنتاجية. ومثل الاتحاد العام للفلاحين المؤسسة النقابية "شبه الرسمية" التي أنشأها البعث عام 1964، والتي تنظم قضايا الفلاحين. وكانت هذه المؤسسات، بصفتها "تنظيمات واجهة"، أحد أشكال سيطرة الحزب على النقابات والتعاونيات على المستوى الوطني، إذ اقتصر نشاط المؤسسات التعاونية والنقابية على تنفيذ توجيهات السلطة وتوزيع المنافع والحوافز بدلاً من تمثيل مصالح القوى المجتمعية التي تمثلها.

التنمية المتوازنة عند الحد الأدنى" والتي تتضمن تأمين البنية التحتية ومستلزمات الحياة الرئيسية كالماء الكهرباء ودعم السلع الغذائية الرئيسية وخدمات التعليم والصحة المجانية مقابل الحرمان من المشاركة السياسية والمساءلة وخنق الحريات وحصار الثقافة العامة وضعف البحث العلمي وكبح القطاعات عالية الإنتاجية.

وتضمنت الخطط الحكومية، بدءاً من الخطة الخمسية الثالثة توسيعاً للاستثمار العام في مشاريع الري واستصلاح الأراضي خاصة بعد استثمار سد الفرات وزيادة المساحات المروية والبعل من الأراضي الصالحة للزراعة، ودعم القطاع الزراعي وتنظيم الإنتاج الزراعي، بالقانون 14 لعام 1975، الذي وضع استراتيجية التنمية الزراعية، والخطة الإنتاجية الزراعية السنوية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتسعير المحاصيل الاستراتيجية، وتنظيم تسويقها من المؤسسات الحكومية، وتحديد شكل وأساليب وحجم الدعم المقدم للمزارعين، ومعالجة المشكلات والصعوبات التي تواجه تطوير الإنتاج الزراعي وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة له. لقد تم اعتماد دعم المحاصيل الزراعية من خلال شراء الحكومة للمحاصيل بمعدلات تفضيلية خاصة ما سمي بالمحاصيل الاستراتيجية، التي تتمثل بالقمح والشعير والحمص والعدس والشوندر السكري والقطن والتبغ، والذي أدى إلى حوافز كبيرة للفلاحين في هذه الزراعات. كما تم تقديم الدعم للأسمدة وأعلاف الحيوانات، وتوسع دور المصرف الزراعي التعاوني والمصرف التجاري في تقديم القروض الزراعية، إضافة إلى تقديم التعويضات في حال حدوث أضرار كبرى للمحاصيل. كما تم التوسع في التسليف الزراعي، لتمكين الفلاحين من اقتناء وسائل الإنتاج والتقنيات الحديثة وتطوير المنشآت الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية وتوفير الأعلاف اللازمة لها بأسعار مدعومة وتطبيق برامج الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية (قطنا، 2017؛ سالم، 2010). كما تم تقديم الخدمات المساعدة للمزارعين في مجال البحوث العلمية الزراعية وأنظمة الارشاد والتأهيل والتدريب والتعليم الزراعي والمكافحات العامة.

شهدت الثمانينات تحولات جذرية في السياسات التنموية، نتيجة حرب الخليج الأولى، ووقف المساعدات الخليجية والاجتياح الإسرائيلي للبنان وأحداث حماة في العام 1982 والحصار الاقتصادي الغربي. وترافق ذلك مع حدوث موجات من الجفاف، الأمر الذي أدى إلى تدهور في الإنتاج الزراعي وتدهور الأمن الغذائي، من جهة، وزيادة هيمنة المؤسسات الأمنية على المؤسسات العامة، من جهة أخرى، مما أدى إلى تراجع حاد في أداء المؤسسات وازدياد الفساد وتفاقم عجز الموازنة العامة وتسارع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وأصبحت البلاد في عجز كبير في مجال المواد الغذائية بما فيها الدقيق وخاصة بعد أزمة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الثمانينات (البيئة والتنمية، 2014).

تبنت الحكومة سياسات دعم استثنائية للقمح والقطن والشوندر، لتوفير المواد الغذائية الأساسية، وانتشرت هذه الزراعات على مساحات واسعة، مما حقق مكاسب للفلاحين العاملين

لقد كان التوجه لدعم المحاصيل الاستراتيجية رداً على مأزق فقدان الأمن الغذائي في الثمانينات، لكن الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية كان يتجه نحو التحرير الاقتصادي منذ قرار وزارة الاقتصاد رقم 35 للعام 1986، الذي قضى بالسماح بتأسيس الشركات المشتركة بين القطاعين، العام والخاص.

فيها، لكنها توسعت على حساب زراعات حيوية أخرى. كما قُدمت القروض المتوسطة لزراعات الأشجار المثمرة، فأسهمت في التوسع في زراعة الحمضيات والفواكه وزيادة إنتاجها، في التسعينات. رافق ذلك تحقيق زيادات في الإنتاج الزراعي، مع اختلالات رئيسية، مثل التركيز على زراعات شرهة للمياه، مثل القطن والشوندر والقمح، وسوء طرق الري، والاستثمار الجائر للمياه الجوفية، وحراثة البادية، مما أدى إلى نتائج سلبية في مجال التصحر والتملح، وفقدان التنوع الحيوي، والتحيز لصالح الفلاحين المنتجين للمحاصيل الاستراتيجية من خلال حصولهم على دعم كبير غير متكافئ مع الدعم الممنوح لبقية المزارعين، الذين يقومون بزراعات أخرى. كما أن بعض الصناعات التي أنشئت في الفترات السابقة بدون دراسات دقيقة أضرت بالبيئة بشكل ملحوظ، مثل مصنع الورق ومصانع الأسمدة إضافة إلى مصانع الإسمنت.

لقد كان التوجه لدعم المحاصيل الاستراتيجية رداً على مأزق فقدان الأمن الغذائي في الثمانينات، لكن الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية كان يتجه نحو التحرير الاقتصادي منذ قرار وزارة الاقتصاد رقم 35 للعام 1986، الذي قضى بالسماح بتأسيس الشركات المشتركة بين القطاعين، العام والخاص. ولاحقاً صدر القانون رقم 10 للعام 1991 الذي اعتبر بداية الانفتاح الاقتصادي؛ إذ سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في القطاعات كافة، عدا الصناعة الاستخراجية. وتوقفت الحكومة عن اصدار الخطط الخمسية منذ 1985 لغاية العام 2000 في إشارة إلى التحول نحو تعزيز سياسات السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي هو نموذج للاقتصاد المختلط، أو التعددي، في سوريا، حيث تتشكل الملكية الزراعية والإنتاج الزراعي الرئيسي من القطاع الخاص المعفى من الضريبة، بينما ارتكز دور الدولة على إنشاء البنية التحتية، خاصة المرتبطة باستصلاح الأراضي والبنية التحتية لقطاع الري، كما تدخلت الدولة في تخطيط الإنتاج الزراعي ودعم مستلزمات الإنتاج والبحث والتدريب وتسهيل التمويل والتدخل في التسويق، من خلال شراء المحاصيل بسعر مدعوم. وقد تراجع دور الدولة تدريجياً منذ الثمانينات، لكن تبلور هذا الاتجاه بشكل واضح في التسعينات، مع تراجع الدعم وتحرير التجارة الخارجية. وبدأ الاتجاه نحو سياسة التخفيض التدريجي للدعم الزراعي، بحيث خُفِّض عدد المحاصيل الاستراتيجية التي يتم تسويقها من قبل الحكومة إلى خمسة محاصيل هي "القمح والشعير والقطن والشوندر والتبغ"، مع استمرار دعم أسعار مستلزمات إنتاجها من البذار والسماد، واستمرار دعم الأعلاف للثروة الحيوانية، واستمرار دعم المزارعين بتقديم الخدمات المساعدة على تطوير الإنتاج وتحسينه، مع تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في القطاع (قطنا، 2017). في التسعينات تطورت المساحات المستثمرة، وخاصة المروية منها، وازداد رأس المال المستثمر في الزراعة والتطور التقني، كما سيتناوله التقرير بالتفصيل لاحقاً، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وقد فاق الإنتاج الطلب المحليَّ للكثير من المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك الأسري أو للقطاع الصناعي، وتم اللجوء إلى تصدير المنتجات الزراعية. كما تطور القطاع الصناعي المرتبط بالزراعة، مثل الصناعات النسيجية والغذائية (قطنا، 2017).

على الرغم من ذلك، أدت فلاحة البادية والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية إلى تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر، نتيجة لاتخاذ الحكومة قراراً بالسماح بفلاحة أراضي البادية، في

تراجع دور الدولة تدريجياً منذ الثمانينات، لكن تبلور هذا الاتجاه بشكل واضح في التسعينات، مع تراجع الدعم وتحرير التجارة الخارجية. وبدأ الاتجاه نحو سياسة التخفيض التدريجي للدعم الزراعي

في الألفية الجديدة، توسعت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، من خلال تحرير تدريجي لأسعار الطاقة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتراجع الاستثمار العام، وبدأ التراجع التدريجي عن الكثير من أشكال الدعم كخدمات الصحة العامة

التسعينات، ثم تم إيقافه بقانون أراضي البادية في عام 2006. كما أدى استخدام المياه غير الخاضع إلى رقابة فعالة وحفر الآبار بطرق غير شرعية إضافة إلى استخدام طرق الري التقليدية إلى تدهور الميزان المائي. وأدت عملية تصدير المواد الزراعية الخام إلى خسارة الفوائض المضافة من عمليات التصنيع (ويستليك، 2001؛ النجفي وآخرون، 2010؛ قطنا، 2017). وزاد التركيز على المحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من المياه، وتعثر التحول إلى الري الحديث، من تملح الأراضي والعجز المائي، مما شكل خسائر كبيرة في الموارد الطبيعية وإنتاجية الأراضي. تشير التقديرات إلى أن 530 ألف هكتار من الأراضي في حوض الفرات أي مايعادل أكثر من 40% من مساحة الأراضي المروية في سوريا متأثرة بدرجات ملوحة مختلفة (الهيئة العامة للبحوث الزراعية، 2015).

في الألفية الجديدة، توسعت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، من خلال تحرير تدريجي لأسعار الطاقة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتراجع الاستثمار العام، وبدأ التراجع التدريجي عن الكثير من أشكال الدعم كخدمات الصحة العامة، والتوسع في الانفتاح التجاري. وانعكس الشكل الاقتصادي الجديد على ارتفاع في الأسعار وتكاليف الحياة، ومع غياب الحماية الاجتماعية للفلاحين والعاملين في القطاع غير المنظم، وتراجع خلق فرص العمل في القطاعات الإنتاجية ولا سيما في القطاع الزراعي، ازدادت معدلات الفقر، وأصبح القطاع الرائد هو العقاري، إذ شهدت البلاد موجتين من المضاربات العقارية الحادة في النصف الأول من التسعينات، ثم في الألفية الجديدة، مما فتح باب "الحرب" على الأراضي الزراعية، وبدا العائد من بيع الأراضي للعقارات أكثر مردودية من الزراعة، مما أثر تأثيراً كبيراً على هيكلية الاقتصاد. كما ساهم في تعزيز الهجرة من الريف الى المدينة وإلى خارج البلاد.

لقد تبنت سياسات "الإصلاح الاقتصادي"، التي اعتمدت نهجاً نيوليبرالياً في مجال تحرير الأسعار وحرية حركة رؤوس الأموال، لكنها لم ترفق ذلك بمتطلبات الإصلاح المؤسسي، من مشاركة ومساءلة ومكافحة للفساد وإنفاذ للقوانين. وعلى الرغم من تضمين الخطتين الخمسيتين التاسعة (2001-2005) والعاشرة (2006-2010) تحولاً باتجاه اقتصاد "السوق الاجتماعي"، بما في ذلك من تركيز على رفع الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري، والاستثمار في التقانة والمعرفة، لكن التنفيذ ركز على التحرير الاقتصادي، الذي أدى إلى اتساع التهميش والاقصاء، مما أضر بالعديد من الشرائح المجتمعية بما في ذلك الفلاحين، إذ فشلت خطط استهداف الفقر في المناطق الريفية الأكثر حرماناً، مثل ريف حلب والجزيرة، وتوسعت القطاعات الخدمية المالية والعقارية، التي لم تخلق فرص عمل كافية، والأهم أن الاستقرار التنموي السابق (العقد الاجتماعي الضمني) تفكك دون وجود بديل، فتراجعت الحوافز المقدمة للفلاحين، ولم يزدد دورهم السياسي أو صوتهم في الحياة العامة أو في السلطة. ويمثل رد الفعل الحكومي المتواضع على أزمة جفاف 2008-2009 نموذجاً على تهميش الزراعة والفلاحين، فقد اضطر حوالى 60 ألف أسرة من المنطقة الشرقية إلى النزوح إلى ريف دمشق ودرعا.

خلال الفترة 2000 إلى 2010 ساهم تراجع الإنتاج النفطي في البحث عن بدائل لتعويض مساهمة النفط في الإنتاج والصادرات والإيرادات العامة، لكن التغيير في السياسات التنموية اقتصر على إجراءات تحرير اقتصادي بالدرجة الأولى دون احداث تغيير جذري في المؤسسات ومواجهة الخلل المرتبط بضعف الكفاءة والفساد والإقصاء، الأمر الذي انعكس في توسع القطاع غير المنظم وتوسع التفاوت الاجتماعي – الاقتصادي، الذي استفادت منه النخبة المتنفذة المسماة "رأسمالية المحاسيب"، وتركز الاهتمام بقطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات مقابل تراجع في قطاع الزراعة.

خلال الفترة 2000 إلى 2010 ساهم تراجع الإنتاج النفطي في البحث عن بدائل لتعويض مساهمة النفط في الإنتاج والصادرات والإيرادات العامة، لكن التغيير في السياسات التنموية اقتصر على إجراءات تحرير اقتصادي بالدرجة الأولى دون احداث تغيير جذري في المؤسسات

2.2 مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري قبل النزاع

حقق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة نسبياً، بحسب البيانات المتوفرة منذ عام 1970، فقد بلغ وسطي معدل النمو السنوي للفترة 1970-2010 حوالي 5.6 %، ووسطي معدل النمو السنوي للسكان للفترة نفسها حوالي 3%، أي إن حصة الفرد نمت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2.6%. وللقطاع الزراعي دور حيوي في الاقتصاد السوري، إذ بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي للفترة نفسها حوالي 3.9%، مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي 23%. يضاف إلى ذلك العلاقات المتشابكة لقطاع الزراعة ببقية القطاعات، مثل الصناعة الغذائية والنسيجية والإنشاء والتعمير والمرافق (الشكل 1). كما يظهر الشكل رقم 2 أن حصة قطاع الزراعة تراجعت تراجعاً كبيراً، منذ السبعينات، من إجمالي الناتج المحلي مما يعكس التحول الهيكلي التقليدي في الاقتصادات النامية، إذ تتسارع معدلات النمو في القطاعات الصناعية والخدمية بوتيرة أسرع من قطاع الزراعة، الذي

الشكل رقم 1: الناتج المحلي للقطاع الزراعي في سوريا 1970-2010: النمو، التركيب الهيكلي، المساهمة في النمو الإجمالي والانحراف المعياري

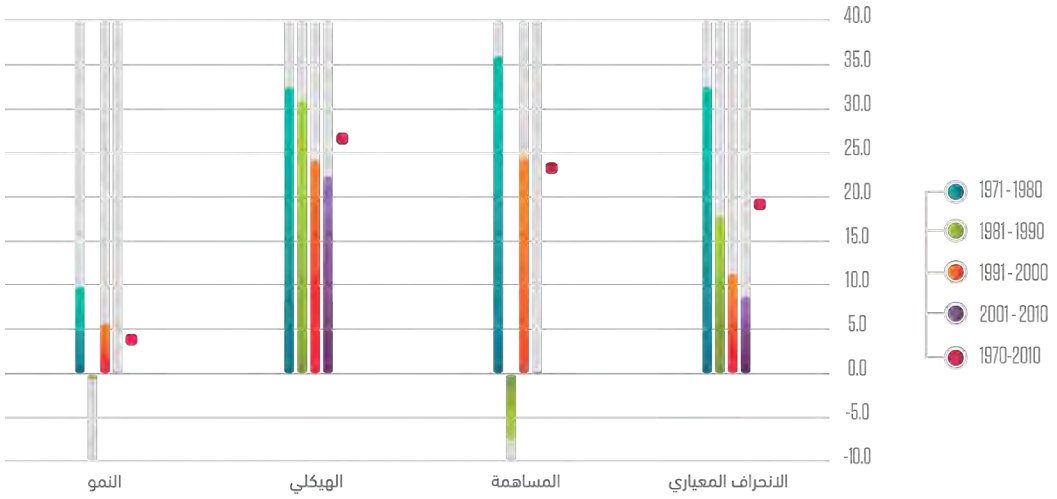

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 2: حصة ناتج الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي 1970-2010

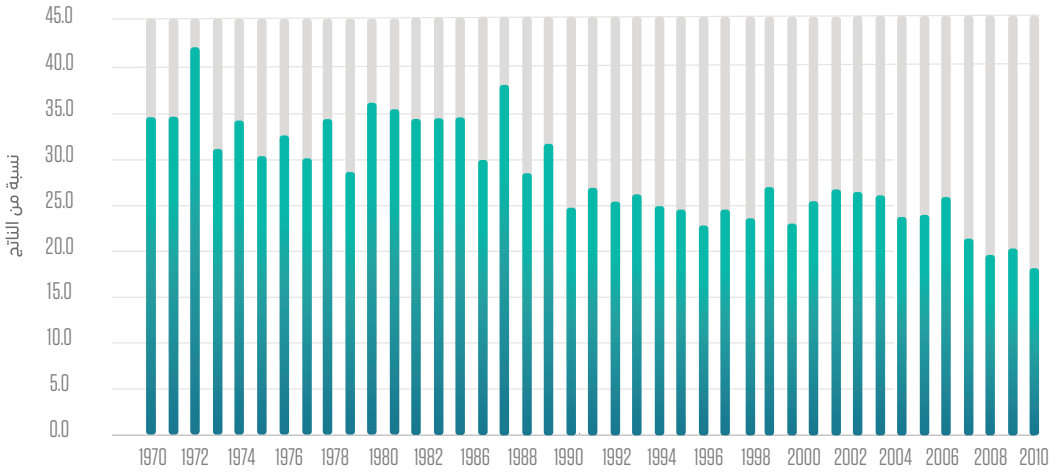

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تحده ظروف الأرض والبيئة، فلا ينمو بالسرعة نفسها. فقد تراجعت حصة القطاع من 33% من الناتج في السبعينات إلى حوالي 22% في العقد الأول من الألفية الجديدة، ليصل إلى 17% في العام 2010.

يتصف النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي بأنه متقلب إلى حد كبير، فقد نما القطاع في السبعينات بحدود 10%، لكنه تعرض إلى انتكاسه في الثمانينات. وكان وسطي نمو هذه الفترة سالباً، ثم عاد إلى معدل النمو الإيجابي في التسعينات، (حوالي 5.7%)، لكنه عاد في العقد الأول من الألفية إلى معدل نمو قريب من الصفر. توضح مساهمة القطاع الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والانحراف المعياري لمعدلات النمو، هذه التقلبات والأزمات الحادة، التي تعرض لها القطاع في الثمانينات وفي العقد الأول من الألفية متأثراً بالظروف المناخية من جهة والسياسات العامة (اقتصادية، زراعية، اجتماعية) من جهة أخرى (الشكل 3).

يلاحظ من الشكل 3 ارتباط تقلبات الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات القطاع الزراعي، فعلى الرغم من مرحلة الاستقرار في التسعينات عادت التقلبات إلى القطاع، في الألفية الجديدة مع عدم القدرة على التوسع في تنفيذ الري الحديث والاستمرار في الاستهلاك الجائر للمياه والتراجع عن الدعم الزراعي دون وجود قطاعات عالية الإنتاجية تخلق فرص عمل بديلة.

الشكل رقم 3: معدل النمو الاقتصادي الإجمالي ونمو قطاع الزراعة 1971-2010

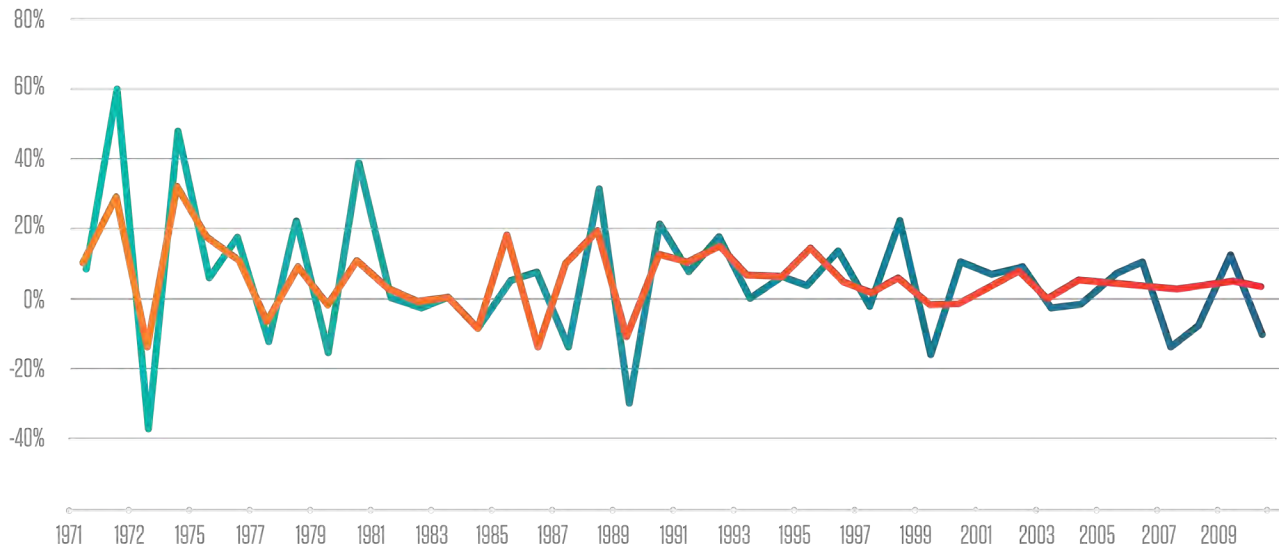

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

لم ترتفع حصة الفرد من الناتج الزراعي، بالرغم من تضاعف الناتج الزراعي حوالي أربع مرات، خلال الفترة 1970-2010، فقد ترافقت معدلات النمو الزراعي مع معدلات نمو السكان، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان تراجعت من 3.3% في السبعينات إلى 2.7% في التسعينات مع تراجع في معدلات الخصوبة، إلا أن التراجع توقف في التسعينات، وعاد معدل النمو السكاني إلى الارتفاع (2.9% في عام 2010) (الشكل رقم 4).

في العقد الأول من الألفية الجديدة تراجعت حصة المشتغلين في الزراعة تراجعاً حاداً لتصل إلى نحو 14 % عام 2010

الشكل رقم 4: الناتج الزراعي وحصة الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة 1970-2010

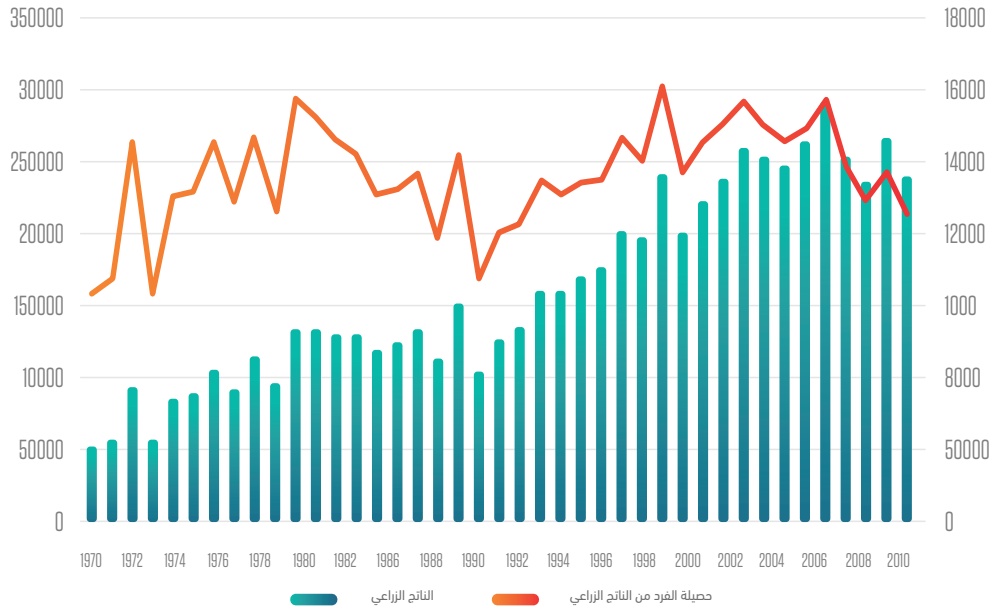

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يظهر الشكل 5 أن حصة الزراعة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد السوري تراجعت من حوالي 50% عام 1970 إلى حوالى ثلث المشتغلين، مع بداية الثمانينات، وحوالى ربع المشتغلين، بداية التسعينات. في خلال التسعينات ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي لتصل في نهاية العقد إلى 30% من إجمالي المشتغلين. في العقد الأول من الألفية الجديدة تراجعت حصة المشتغلين في الزراعة تراجعاً حاداً لتصل إلى نحو 14 % عام 2010. والمفارقة أن أعداد العاملين في القطاع الزراعي

شهد العقد الأول من هذه الألفية تراجعاً حاداً في أعداد العاملين في قطاع الزراعة حتى قبل موجة الجفاف الأخيرة في 2007-2008، ليصل عدد العاملين في القطاع إلى 655 ألف عاملة وعامل، وهو أقل من عدد العاملين في الزراعة في العام 1970

الشكل رقم 5: أعداد وحصة التشغيل في الزراعة من إجمالي التشغيل وحسب الجنس للفترة 1970-2010

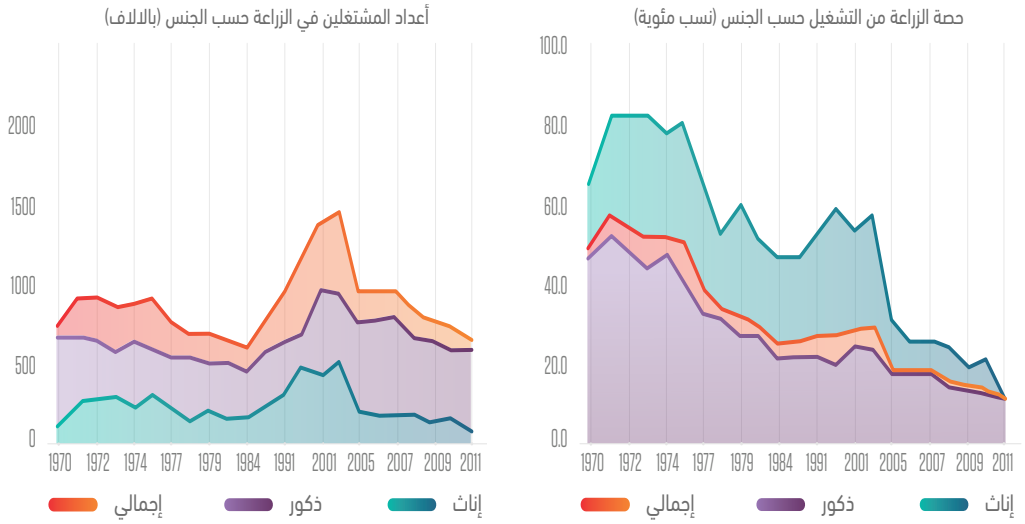

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الاستثمار الخاص فقد ارتفع بمعدلات عالية، في العقد الأول للألفية، وتجاوز الاستثمار العام للمرة الأولى في العام 2007، وتركز الاستثمار الخاص في التجهيزات والمعدات مقابل مساهمة بسيطة في التشييد والإنشاء بينما يتركز الاستثمار العام في البناء والتشييد.

ازدادت لتصل ذروتها في عام 2002 (حوالي 1440 ألف مشتغل منهم 508 آلاف من الإناث)، لكن هذا العقد شهد تراجعاً حاداً في أعداد العاملين في قطاع الزراعة حتى قبل موجة الجفاف الأخيرة في 2007-2008، ليصل عدد العاملين في القطاع إلى 655 ألف عاملة وعامل، وهو أقل من عدد العاملين في الزراعة في العام 1970. إن هذا التراجع أثر على سبل العيش للأسر في الريف وللعاملين ذوي المهارات المنخفضة، وساهم في تقلص مشاركة هذه الفئات في قوة العمل. الأمر الذي يعكس تراجعاً في أولوية القطاع الزراعي وفي دور الفلاحين وسكان الريف في السياسات العامة دون وجود بديل اقتصادي يخلق فرص العمل ويحد من الفقر وغياب التوازن التنموي.

ويتضح من الشكل (6) تراجع الاستثمار العام وزيادة الاستثمار الخاص خلال الفترة 1996-2010، وهذا يعكس الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية، التي ركزت على تقليص الاستثمار العام، وفق توجه نيو ليبرالي، مع أن الخطط التنموية التي أعدتها الحكومات في العقد الأخير كانت تولي اهتماماً بزيادة كفاءة الاستثمار العام وحجمه، لكن التنفيذ كان في اتجاه معاكس. أما الاستثمار الخاص فقد ارتفع بمعدلات عالية، في العقد الأول للألفية، وتجاوز الاستثمار العام للمرة الأولى في العام 2007، وتركز الاستثمار الخاص في التجهيزات والمعدات مقابل مساهمة بسيطة في التشييد والإنشاء بينما يتركز الاستثمار العام في البناء والتشييد، مما يظهر دوراً متكاملاً بين القطاعين. لكن الانخفاض الحاد للاستثمار العام في سنوات الجفاف وفشل تنفيذ مشروع الري الحديث، جعل من سياسة الاستثمار العام عاملاً مساهماً في تراجع الزراعة بدلاً من المساهمة في مساعدة القطاع والفلاحين على تجاوز هذه المرحلة الحرجة.

الشكل رقم 6: الاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة

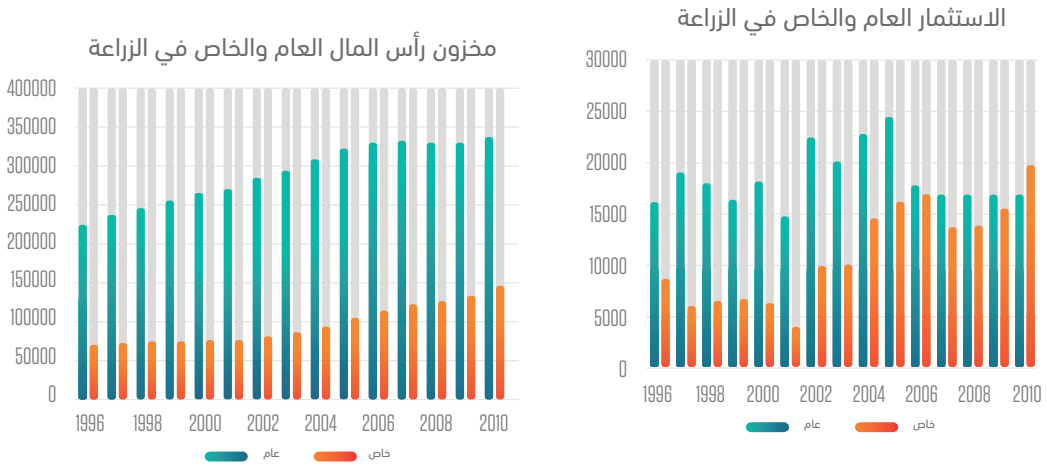

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

إن تقديرات مخزون رأس المال في القطاع الزراعي تشير إلى الاستثمار العام في القطاع، الذي يتركز في مشاريع الري والاستصلاح الزراعي، وهو يفوق الاستثمار التراكمي للقطاع الخاص بحوالى ثلاثة أضعاف، بالرغم من أن معظم الإنتاج الزراعي يقوم به القطاع الخاص، لكن العقد الأخير شهد ازدياداً في الاستثمار التراكمي للقطاع الخاص بينما استقر مستوى مخزون رأس المال العام، أي إن معدلات الاستثمار العام لا تتجاوز معدلات اهتلاك رأس المال العام في الزراعة (انظر الشكل 7).

2.3 الهجرة الداخلية

انعكست السياسات العامة تجاه القطاع الزراعي على توزع السكان جغرافياً، إذ يظهر اتجاه الهجرة من الريف إلى الحضر.

الشكل رقم 7: التركيب الهيكلي للاستثمار العام والخاص في الزراعة بين البناء والتشييد والتجهيزات والمعدات

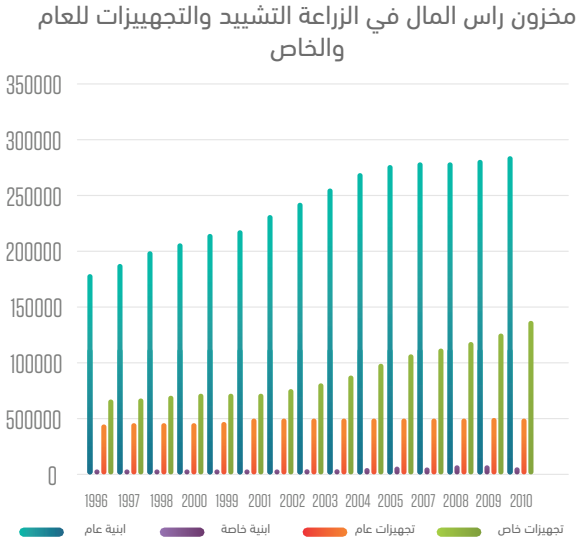

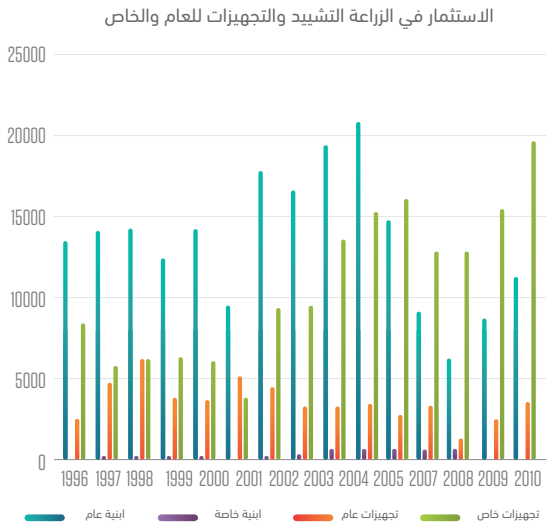

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يبين الشكل ٨ أن نسبة السكان في المناطق الحضرية ارتفعت من ٤٣ ٪ من السكان عام ١٩٧٠ إلى ٥٤٪ من السكان عام ٢٠١٠، وترافق ذلك مع التراجع النسبي لمعدلات التشغيل والإنتاج الزراعيين.

كما تظهر المفارقة في أن المناطق الأغنى من حيث الإنتاج الزراعي، خاصة المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية (باستثناء مدينة حلب) كانت هي المناطق الأكثر حرماناً في سوريا لجهة المؤشرات التنموية المختلفة، مثل التعليم ومستويات الصحة والفقر المادي واللامادي. هذا التفاوت شجع على الهجرة من الريف وتراجع المشاركة في قطاع الزراعة بشكل تدريجي وساعدت في ذلك السياسات العامة، التي تحيزت لقطاعات الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

الشكل رقم 8: حصة سكان الحضر من إجمالي السكان 1970-2010

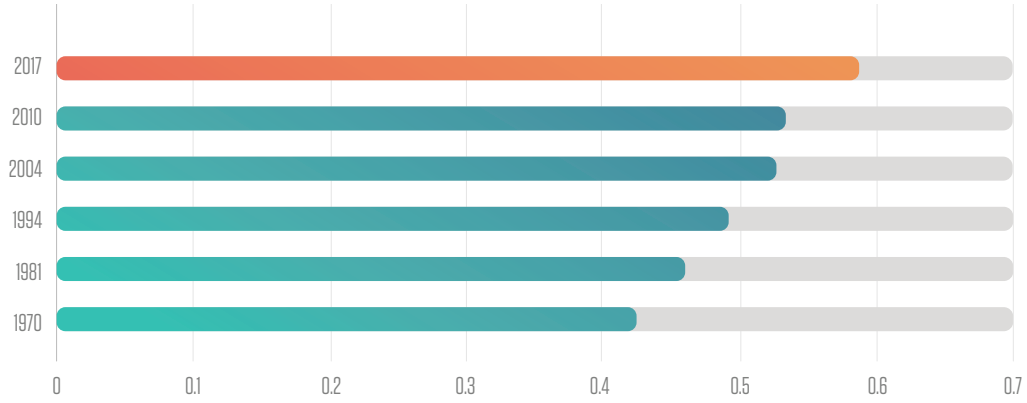

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يتركز الإنتاج النباتي، خاصة إنتاج الحبوب، في المنطقة الشرقية وريف حلب، كما يتركز الإنتاج الحيواني في حماة والمنطقة الشرقية وحلب. ويظهر التفاوت في الإنتاج الزراعي حسب مساحة الأراضي الزراعية المتوفرة وتوفر المياه والقوة العاملة إضافة إلى السياسات العامة وتركز الاستثمارات (انظر الشكل ٩).

2.4 مستويات الفقر في أوساط العاملين في الزراعة

العمل في الزراعة هو الأكثر ارتباطاً بالقطاع غير المنظم للنساء والرجال، قبل النزاع، مقارنةً ببقية الأنشطة، إذ يتسم العمل بالموسمية وغياب الحماية الاجتماعية، إضافة إلى ظروف العمل غير اللائقة، وغياب العقود والضمان وانتشار العمل غير المأجور خاصة للإناث.

وبتحليل مستويات الأجور في القطاع الزراعي نجد أنها منخفضة إلى حد كبير مقارنة بكل من خطوط الفقر ومتوسط الأجور، على المستوى الوطني. مما يجعل العاملين في الزراعة خاضعين إلى حالة من الفقر والتهميش إلى حد كبير.

ويظهر تحليل مسح قوة العمل لعام ٢٠٠٩، أن أجر العاملين، من العمل الرئيسي والعمل الثانوي، في القطاع الزراعي هو ثاني أدنى مستويات الأجر في الاقتصاد الوطني، إذ الأجور في نشاط الخدمات المنزلية هي الأدنى. وبمقارنة خط الفقر الوطني بإجمالي الأجر الذي يحصل عليه العاملون في قطاع الزراعة، نجد أن ٥٨ ٪ منهم يعيشون في حالة فقر شديد إذا اعتمدوا على أجرهم من العمل في الزراعة. وبالمقارنة مع خط الفقر

الشكل رقم 9: الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة حسب المحافظات في العام 2010

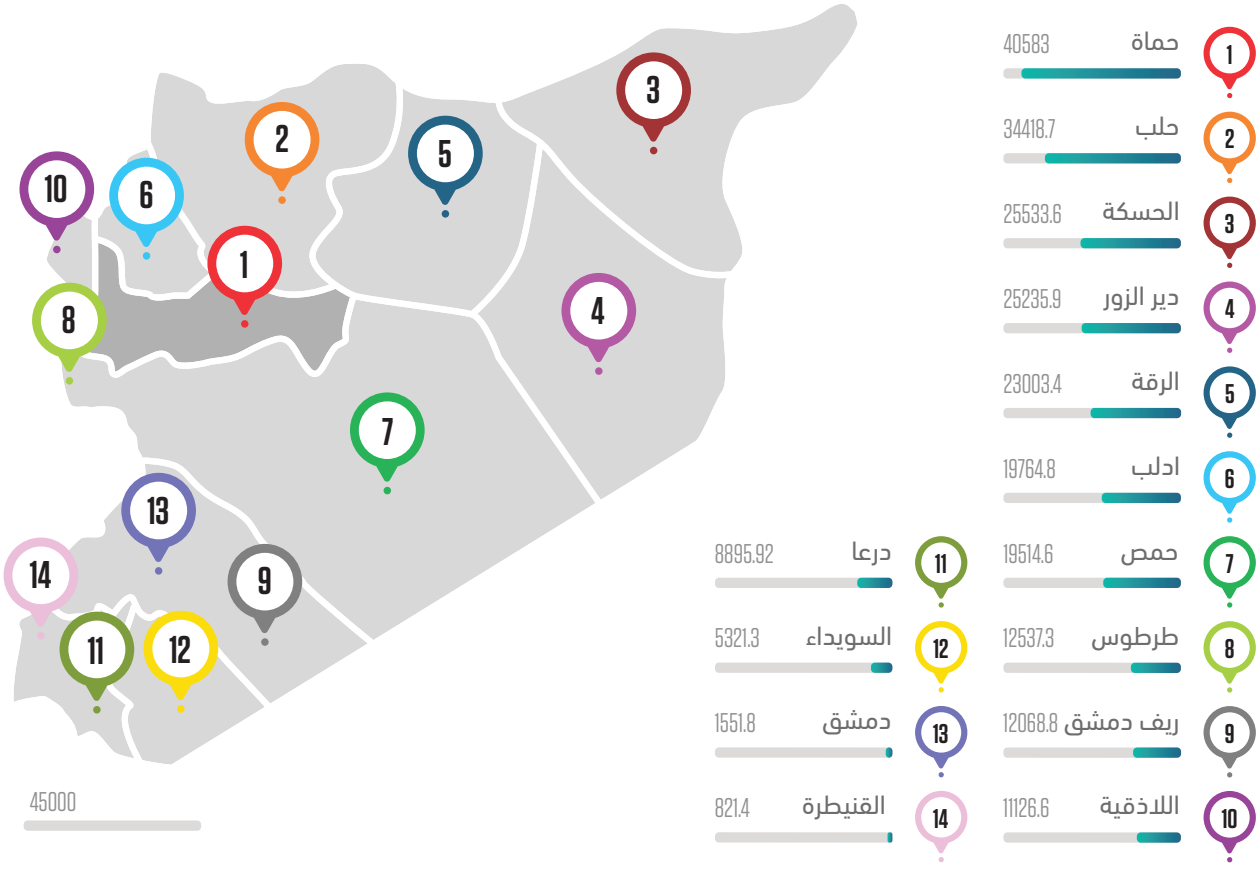

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الأعلى تبلغ نسبة الفقراء بين العاملين في القطاع ٧٢ ٪. أي إن معظم العاملين في الزراعة وأسرهم يعانون من الفقر، نتيجة مستويات الأجور المنخفضة (الجدول ١).

لقد تراجعت القدرة التفاوضية والمشاركة الفعلية للعاملين في القطاع الزراعي مع النهج الاقتصادي القائم قبل النزاع، وتغير البنية الاقتصادية باتجاه الخدمات، وتراجع دور الدولة، وتنفيذ متسارع لسياسات نيوليبرالية قلصت حجم الدعم، دون تحسن في الحماية الاجتماعية أو ظروف العمل للرجال والنساء في القطاع الداعم للغذاء. إن النموذج غير التضميني للتنمية والسياسات التي شجعت التفاوت أدت إلى الإقصاء والتهميش وتوسع الحرمان، وقلصت فرص المشاركة في القطاعات المنتجة. كما أن تجاهل الاستدامة البيئية أدى إلى تدهور حالة الموارد الطبيعية. هذه العوامل جعلت من حالة الوفرة الغذائية غير مستقرة وغير مستدامة كما يبين التقرير في تحليل الأمن الغذائي لاحقاً.

وبمقارنة خط الفقر الوطني بإجمالي الأجر الذي يحصل عليه العاملون في قطاع الزراعة، نجد أن 58 % منهم يعيشون في حالة فقر شديد إذا اعتمدوا على أجرهم من العمل في الزراعة. وبالمقارنة مع خط الفقر الأعلى تبلغ نسبة الفقراء بين العاملين في القطاع 72 %. أي إن معظم العاملين في الزراعة وأسرهم يعانون من الفقر

الجدول 1: مستويات الفقر حسب النشاط الاقتصادي في حال الاعتماد على الأجر كمصدر وحيد للدخل للعام 2009

القطاعات الاقتصادية	معدلات الفقر الشديد	معدلات الفقر العام
الوساطة العقارية والايجارات	24.10%	43.50%
التعليم	24.10%	42.70%
الصحة والعمل الاجتماعي	28.80%	44.40%
الوساطة المالية	33.80%	46.20%
التعدين واستغلال المحاجر	34.40%	46.40%
الكهرباء والغاز والمياه	37.90%	63.60%
تجارة الجملة والتجزئة	42.70%	61.10%
النقل والتخزين والاتصالات	43.40%	67.40%
الادارة العامة والدفاع	45.00%	66.80%
الإجمالي	45.90%	64.60%
الفنادق والمطاعم	46.10%	68.00%
الصناعات التحويلية	46.80%	67.50%
الخدمات الاجتماعية	54.10%	70.60%
البناء والتشييد	55.00%	71.00%
الزراعة والغابات والصيد	57.90%	72.50%
الخدمات المنزلية	62.00%	82.90%

المصدر: مسح سوق قوة العمل 2009 المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الفصل الثالث:

الأمن الغذائي في سوريا

3.1 مقدمة

أُجري كثير من المسوح والدراسات، التي تعرضت للأمن الغذائي في سوريا، معظمها من قبل منظمات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وغيرها. إحدى الدراسات (دراسة الفاو اختصاراً) التي أنجزت بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) لعام 2018. خلصت إلى أن وضع الأمن الغذائي في سوريا قد تحسن في أجزاء كثيرة من سوريا، نظراً لتحسن الحالة الأمنية والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، إلا أن الحالة العامة ما زالت متردية، في المناطق التي لا تزال تشهد نزاعاً.

واعتمدت الدراسة أعلاه على مصادر معلومات جمعت عن طريق مجموعات بؤرية من أشخاص مفتاحيين ومقابلات أسرية "ممثلة" غطت 6012 أسرة، وذلك للحصول على ما سمي mVAM, mobile Vulnerability Analysis) and Mapping data)، لدراسة وتحليل مستوى الهشاشة لعدم توفر الأمن الغذائي والذي اعتمد على عدد من المؤشرات. قدرت البعثة نسبة الأسر الهشة للعجز الغذائي من خلال مؤشرين: استهلاك الغذاء واستراتيجيات استنفاذ الأصول. وأظهرت النتائج أن نسبة الأسر الأعلى هشاشة والهشة قد انخفض 13 نقطة مئوية في تشرين الأول – حزيران 2018 مقارنة بالفترة ذاتها من السنة السابقة. واعتمدت الدراسة لتقييم جودة وكمية الغذاء على الانفاق على الغذاء، كما تم قياس المغذيات الكبرى والصغرى، التي أظهرت عجزاً في الحديد خاصة. كما اعتمدت الدراسة لقياس مستوى الضغط على الأسر من خلال مؤشر انخفاض استراتيجية التكيف The reduced Coping Strategy Index (rCSI) الذي يتألف بدوره من خمس استراتيجيات تكيف تم رصدها (الاعتماد على الغذاء الأقل تفضيلاً والأقل سعراً، اقتراض الغذاء والاعتماد على الأقارب والأصدقاء، محدودية حصة اللحم، تقييد استهلاك البالغين بمقابل تغذية الأطفال الصغار، وأخيراً تخفيض عدد الوجبات في اليوم). وأظهرت النتائج أن التكيف بقي مرتفعاً بين الأسر بمعدل 24% ممن تبنوا نظام تكيف لمواجهة النقص في الغذاء (FAO & WFP, 2018).

إضافة إلى ذلك، وفي تقرير (دراسة الأوتشا اختصاراً) صدر من منظمة مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) قطاع الأمن الغذائي، وضمن تقرير حالة الاحتياجات الإنسانية في سوريا HNO لعام 2018، قُدر عدد السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحوالى 6.5 مليون شخص و4 ملايين معرضين لخطر الوقوع في الحالة نفسها، أي ما نسبته 54% من السكان داخل سوريا. وبحسب الدراسة وبالمقارنة مع العام السابق فقد تراجع عدد السوريين الذين يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد من 37% إلى 33%، ولكن تضاعف عدد المعرضين إلى خطر الوصول الى

هذه الحالة. واعتبر التقرير أن ثلاثة عوامل أدت إلى هذه النتيجة، وهي انعدام الأمان ونقص الموارد المالية ومحدودية النفاذ إلى الطعام (WoS-Food Security Sector, 2017).

وتواجه هذه الدراسات الهامة عدة تحديات، منها تعدد الأدوات غير المتسقة بالضرورة، مثل استخدام المجموعات البؤرية إضافة إلى مقابلات الأسر، دون توضيح كيفية دمج النتائج بين الأدوات المختلفة في دراسة الفاو. إضافة إلى ذلك تعاني المسوح الأسرية من اختلالات رئيسية في الحالة السورية ومنها غياب إطار المسح، بسبب تحركات السكان الهائلة وعدم وجود تعداد أو تقديرات موثوقة للسكان، عدم القدرة على الوصول إلى كثير من المناطق، مما يجعل من النتائج متحيزة خاصة أن ظروف المناطق التي يصعب الوصول إليها تكون على الأرجح أسوأ من ناحية الأمن الغذائي، الخوف من تقديم المعلومات على المستوى الأسري حيث تؤثر ظروف النزاع على شفافية الأسر في الإفصاح عن مواردها أو حتى أعداد أفراد الأسرة المتواجدين في محل الإقامة، ويضاف إلى ذلك أن المنظمات التي تقوم بالدراسة تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية والغذائية مباشرة مما يرفع من مستويات التحيز المحتملة في الإجابات.

أما دراسة الأوتشا فتقوم بحل قضية تحيزات الأسر من خلال الأشخاص المفتاحيين على مستوى المناطق، وتغطي معظم المناطق، لكن منهجية اختيار الأشخاص تعاني من تنوع الجهات التي تنفذ المسح، وعدم وضوح معايير الأشخاص المفتاحيين، كأن يكون موظفاً في الأمم المتحدة أحياناً أو عضو جمعية تتلقى إعانات من الجهة المنفذة للمسح أحياناً أخرى، ولا تقوم الدراسة باختيار أكثر من شخص مفتاحي للمنطقة الواحدة للتأكد من عدم وجود تحيز في الإجابات. من جهة أخرى تركز الدراسات على جوانب من الأمن الغذائي المرتبطة بالعرض أحياناً أو بالاستخدام، لكنها لا تغطي جوانب الأمن الغذائي كافة، من وفرة ونفاذ واستخدام واستدامة.

لتجاوز بعض هذه المشكلات يستند هذا البحث إلى مسح ميداني شمل سوريا كلها، ونُفِّذ بالاستناد إلى أشخاص مفتاحيين وفق معايير محددة، واختيار 3 أشخاص مفاحيين لكل منطقة على الأقل، كما تمت مقاطعة النتائج مع البيانات الثانوية المتوفرة للتأكد من الحد من التحيز في الإجابات. ويمتاز المسح بأنه صمم ليغطي الجوانب الرئيسة للأمن الغذائي، كما أنه تضمن عدة عوامل محددة للأمن الغذائي، مثل اقتصاديات الحرب والوصول إلى الخدمات العامة ومستويات العنف والعلاقات الاجتماعية وأداء المؤسسات.

3.2 دليل الأمن الغذائي

تم تطوير دليل مركب للأمن الغذائي بالاستناد إلى مفهوم الأمن الغذائي، الذي قدم في قسم المنهجية، وبناء على نتائج مسح حالة السكان، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي على المستوى المحلي (698 منطقة مدروسة تغطي كامل سوريا) والوطني للعام 2014، (المرفق 1 يقدم شرحاً تفصيلياً عن منهجية مسح حالة السكان). ومن ثم، قام فريق البحث باستخدام البيانات الثانوية المتوفرة وتقديرات الخبراء لمقاطعتها مع النتائج، ثم لتنفيذ إسقاطات للنتائج على عام 2018.

يتألف دليل الأمن الغذائي من أربعة عناصر أساسية هي التوفر والاستخدام والسلامة والاستدامة، ويقيس حالة الأمن الغذائي قبل وأثناء النزاع، وقد تم استخدام مؤشرات من المسح لقياس هذه المكونات الأربعة كما يوضح الجدول 2:

وفيما يلي نستعرض شرح المؤشرات التي استخدمت في بناء الدليل:

الجدول رقم 2: مكونات دليل الأمن الغذائي

المؤشر الكلي	المؤشرات الفرعية	مكونات الموشرات الفرعية	التثقيل	2018 اسقاطات
دليل الأمن الغذائي	الوفرة	توفر المواد الغذائية الأساسية	٢٥٪	الانتاج النباتي والحيواني
	النفاذ	القدرة على الحصول على المواد الغذائية الأساسية	٢٥٪	مسوح الأمن الغذائي وتقرير الاحتياجات الإنسانية
	الاستخدام	جودة الغذاء	٧,٥٪	مسح التغذية
		توفر ماء الشرب	٧,٥٪	انتاج المياه
		توفر غاز الطهي	٢,٥٪	استهلاك الغاز المنزلي
		هيكل الغذاء	٧,٥٪	مسوح التغذية والأمن الغذائي
	الاستقرار	مصادر المواد الغذائية الأساسية	١٢,٥٪	الاستيراد
		مصادر الدخل	١٢,٥٪	الناتج ومعدلات الفقر ومدى الاعتماد على المساعدات

- **الوفرة: مؤشر مستوى توفر المواد الغذائية الأساسية**

لدراسة مستوى توفر الغذاء تضمنت الاستمارة سؤالاً عن مدى توفر المواد الغذائية الأساسية، بحيث تتم الإجابة من ضمن ثلاثة خيارات. تتضمن الخيارات خياراً واحداً لما "قبل النزاع" وخياراً واحداً آخر لما "في أثناءالنزاع". تقييم توفر المواد الغذائية الأساسية (الخبز والحبوب، الخضار والفواكه، اللحوم، الألبان والأجبان)، قبل وفي أثناء النزاع: بحيث أن "سيئ" تشير إلى عدم توفر كمي كاف للأصناف الغذائية الأساسية لأغلب الأفراد، ويشير "وسط" إلى توفر كمي كاف للأصناف الغذائية الأساسية لجزء من الأفراد، ويشير "جيد" توفر كمي للمواد الغذائية الرئيسية لأغلب الأفراد. ويتضمن الشرح طبيعة المواد المفقودة وأسباب عدم توفرها.

- **النفاذ: مستوى الحصول على الغذاء**

لدراسة مستوى الحصول على الغذاء تضمنت الاستمارة سؤالاً عن درجة قدرة الأسر على الحصول على المواد الغذائية الأساسية، بحيث تتم الإجابة من ضمن ثلاثة خيارات. تتضمن الخيارات خياراً واحداً لما "قبل النزاع" وخياراً واحداً آخر لما "في أثناءالنزاع". بحيث يدل التقييم "سيىء" على عدم قدرة أغلب الأسر على الحصول على الأصناف الغذائية الأساسية، ويشير "وسط" إلى قدرة جزء من الأسر على الحصول على الأصناف الغذائية الأساسية، ويشير "جيد" إلى قدرة أغلب الأسر على الحصول على المواد الغذائية الرئيسية. ويتضمن الشرح أسباب عدم الحصول على المواد الغذائية الرئيسية وهل الاعتماد على شراء المواد الغذائية أم على المساعدات.

- **الاستخدام:**

لدراسة مستوى الاستخدام تم اختيار مجموعة من المؤشرات التي تعكس استفادة الإنسان من الغذاء

على النحو الآتي:

» **مستوى جودة الغذاء:** لدراسة مستوى جودة المواد الغذائية الأساسية (الخبز والحبوب، الخضار والفواكه، اللحوم، الألبان والأجبان) قبل وفي أثناء النزاع تضمنت الاستمارة سؤالاً عن جودة المواد الغذائية الأساسية بحيث تتم الإجابة من ضمن ثلاثة خيارات: تشير "سيىء" إلى رداءة النوعية لمعظم الأصناف الغذائية الأساسية الموجودة، ويشير "وسط" إلى نوعية مقبولة لمعظم الأصناف الغذائية الأساسية لجزء من الأفراد، ويشير "جيد" إلى نوعية جيدة لمعظم المواد الغذائية الرئيسية الموجودة. ويتضمن الشرح سبب رداءة النوعية مثل مشكلات التخزين والنقل والإنتاج وغيرها.

» **درجة توفر مياه للشرب**: تتم الإجابة باختيار واحد عن فترة ما قبل النزاع واختيار واحد عن فترة النزاع. يعبر "سيىء" عن حال لا يتوفر فيها طريقة للحصول على المياه، بسبب عدم وصول المياه عبر الشبكة العامة والمياه غير الصالحة للشرب التي تحتاج إلى تعقيم وفلترة. ويتم الاعتماد بشكل أساسي على البدائل كمياه الصهاريج وذلك لأغلب مساكن المنطقة المدروسة: "وسط" في حال توفر المياه الصالحة للشرب ولكن بشكل غير منتظم لأغلب مساكن المنطقة المدروسة. "جيد" في حال توفر المياه الصالحة للشرب بشكل دوري ومنتظم لأغلب مساكن المنطقة المدروسة، ويتضمن الشرح أسباب عدم الجودة (إن وجدت) وأسباب الفرق بين قبل النزاع وخلاله (إن وجد الفرق)، إضافة إلى تكلفة الحصول على المياه الصالحة للشرب.

» **درجة توفر غاز للطهي**: تتم الإجابة باختيار واحد عن فترة ما قبل النزاع واختيار واحد عن فترة النزاع. يعتبر "سيىء" في حال لا تتوفر طريقة للحصول على غاز الطهي ويتم الاعتماد على موارد بديلة كالحطب لأغلب مساكن المنطقة المدروسة، "وسط" في حال توفر غاز للطهي بشكل غير كاف وعلى فترات متقطعة لأغلب مساكن المنطقة المدروسة، "جيد" في حال توفر غاز الطهي بشكل كاف ومنتظم لأغلب مساكن المنطقة المدروسة، ويتضمن الشرح أسباب عدم الجودة (إن وجدت (وأسباب الفرق بين قبل النزاع وخلاله (إن وجد الفرق).

» **التركيب النسبي للاستهلاك الغذائي**: يتضمن وضع نسبة مئوية لحصة كل زمرة رئيسية من المواد الغذائية من إجمالي استهلاك المواد الغذائية للأسر على أن يساوي المجموع 100.

- **استدامة إمداد الغذاء واستقراره:**

يُدرس هذه المؤشر من خلال مؤشرين رئيسيين:

» **التركيب النسبي لمصادر الدخل**: يتضمن وضع نسبة مئوية لحصة كل زمرة من المواد الغذائية من إجمالي استهلاك المواد الغذائية للأسر على أن يساوي المجموع 100، وذلك لكل من "ما قبل النزاع" و"أثناء" النزاع.

» **التركيب النسبي لمصادر المواد الغذائية:** تتضمن وضع نسبة مئوية لحصة كل مصدر من مصادر المواد الغذائية الرئيسية من إجمالي المعروض من هذه المواد على أن يساوي المجموع ،100 وذلك لكل من "ما قبل النزاع" و"أثناء" النزاع.

3.2.1 بناء الدليل

تم تثقيل المؤشرات في المؤشر الكلي بناء على الأدبيات لدراسات مماثلة وعلى مشاورات الخبراء، وقد وصل البحث إلى صيغ بسيطة تعتمد التثقيل المتساوي للأبعاد الرئيسية. وفي المؤشرات الفرعية للاستخدام تم تثقيل جودة الغذاء وهيكله ومياه الشرب بشكل متساو ضمن المكون (30 % لكل منها) وتم تثقيل غاز الطهي بـ (10%). أما في مكون الاستدامة فقد تم تثقيل التركيب النسبي لمصادر الدخل ومصادر المواد الغذائية بالتساوي (50%).

وقد تم بناء المكونات بعد تنميط جميع المؤشرات إلى قيم بين الصفر والواحد، إضافة إلى التثقيل بعدد سكان المنطقة المدروسة، وذلك عند

تجميعه على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني. وأخذت المكونات الأربعة قيماً بين صفر وواحد ليتم بناء دليل الأمن الغذائي وفق الآتي:

$$FSI_t = \frac{1}{4}(AV_t) + \frac{1}{4}(AC_t) + \frac{1}{4}(UT_t) + \frac{1}{4}(ST_t)$$

حيث:

FSIt: دليل الأمن الغذائي ويأخذ قيمة بين صفر وواحد، حيث الصفر يعكس انعدام الأمن الغذائي وواحد يعني الأداء الأفضل.

AVt: مكون الوفرة ويأخذ قيمة بين صفر وواحد.

ACt: مكون النفاذ ويأخذ قيمة بين صفر وواحد.

UTt: مكون الاستخدام ويأخذ قيمة بين صفر وواحد.

STt :مكون الاستقرار ويأخذ قيمة بين صفر وواحد.

كما تمت في خطوة لاحقة إسقاطات لدليل الأمن الغذائي ومكوناته على المستوى الوطني بالاستناد إلى بيانات ثانوية تدل على حالة المؤشرات الفرعية أو محددات الأمن الغذائي وهي نتائج تأشيرية.

3.2.2 نتائج دليل الأمن الغذائي

تظهر نتائج الدليل الكلي للأمن الغذائي أن سوريا كانت تتمتع بمستويات مرتفعة من الأمن الغذائي، قبل النزاع، لكن مكونات الدليل تشير إلى أن نقاط القوة تتمثل في الوفرة والنفاذ بينما كان أداء كل من الاستخدام والاستقرار أو الاستدامة أقل جودة بسبب ضعف مصادر الدخل وعدم استدامة استخدام الموارد الطبيعية.

أما خلال النزاع فنلاحظ من الشكل 10 التراجع الحاد في مستوى الأمن الغذائي بحوالى 34% بين عامي 2010 و2014 مما يعكس الآثار الكارثية للنزاع في حرمان السكان من الأمن الغذائي، وتراجعت مكونات دليل الأمن الغذائي كافة إلا أن الأكثر تراجعاً كان مكون النفاذ أي حصول الأسر على الغذاء بحوالى 48%، إذ تأثر بحالات الحصار والقيود على الانتقال وتراجع القدرة الشرائية. يليه تراجع كل من مكون الاستخدام والاستقرار والوفرة بحوالى 37%، و25% و23% على التوالي، وفي

الشكل 10: دليل الأمن الغذائي ومكوناته الأربعة على المستوى الوطني للأعوام 2010و2014و2018

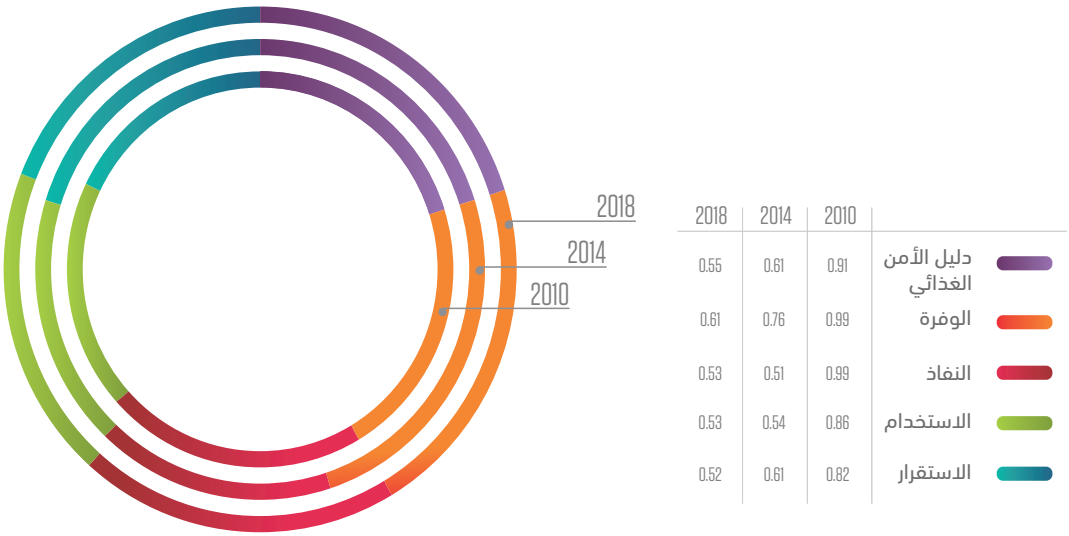

يلاحظ التراجع الحاد في مستوى الأمن الغذائي بحوالى 34% بين عامي 2010 و2014 مما يعكس الآثار الكارثية للنزاع في حرمان السكان من الأمن الغذائي، وتراجعت مكونات دليل الأمن الغذائي كافة إلا أن الأكثر تراجعاً كان مكون النفاذ أي حصول الأسر على الغذاء بحوالى 48%،

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الفترة 2014-2018 تراجع الدليل بحوالى 8% بالرغم من تحسن مكون النفاذ بحوالى 3% نتيجة تراجع حالات الحصار وحدة العمليات العسكرية، لكن مكونات الوفرة والاستقرار والاستخدام تراجعت بمعدلات 20% و14% و1% على التوالي.

إن النتائج الكارثية على المستوى الوطني تحمل في طياتها تفاوتاً كبيراً بين المناطق، يظهر الشكل 11 حدة التدهور في دليل الأمن الغذائي في كل من الحسكة والرقة وحلب والقنيطرة ودير الزور وإدلب، التي تراجعت بمعدلات أكبر من المعدل الوطني.

وشهدت هذه المحافظات كثافة في العمليات العسكرية وانتشاراً واسعاً للانتهاكات مقارنة ببقية المحافظات. وتخفي متوسطات المحافظات كذلك التفاوت على مستوى المناطق المحلية إذ عانت مناطق مثل الغوطة الشرقية والرستن وأحياء من مدينتي دير الزور وحلب أكثر من غيرها من الحرمان من الحد الأدنى للأمن الغذائي.

ولقراءة مكونات الأمن الغذائي على مستوى المحافظات، يبين الشكل 12 معاناة السكان المتفاوتة من حيث مكون النفاذ على سبيل المثال خاصة في الرقة والحسكة والقنيطرة. وبالرغم من تمتع بعض المحافظات بمستويات عالية من الوفرة مثل اللاذقية والسويداء وطرطوس إلا أن مستويات النفاذ كانت أضعف بكثير.

الشكل 11: دليل الأمن الغذائي على المستوى المحافظات للعامين 2010 و2014

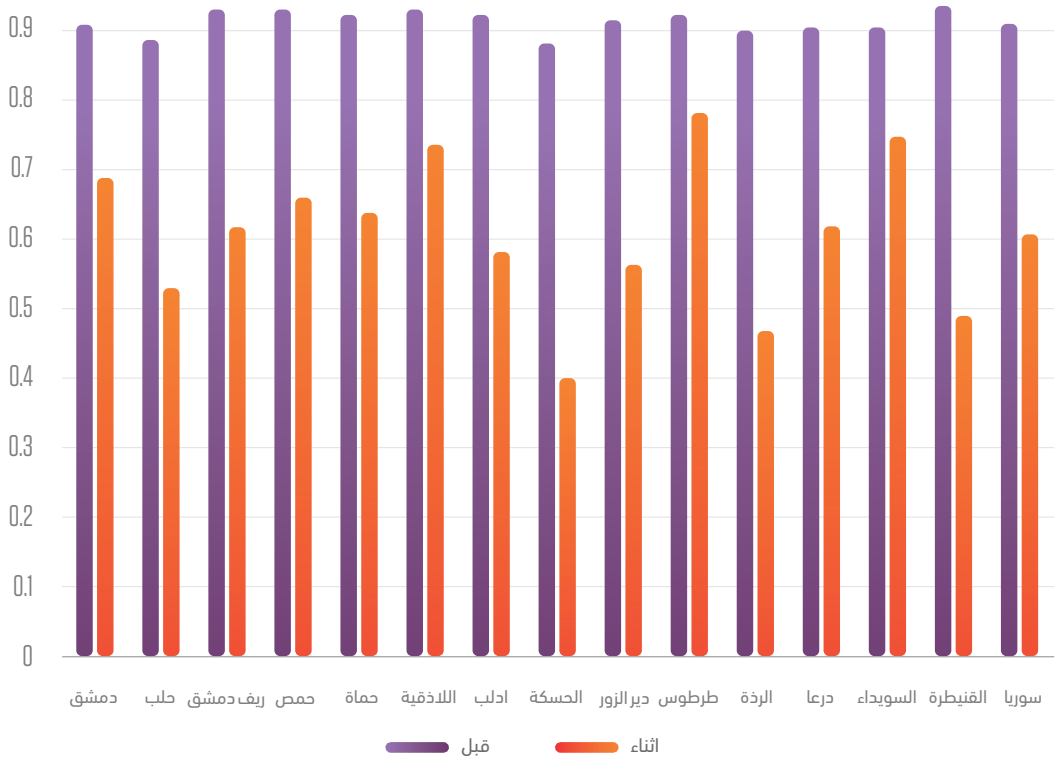

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل 12: دليل الأمن الغذائي ومكوناته على المستوى المحافظات في العام 2014

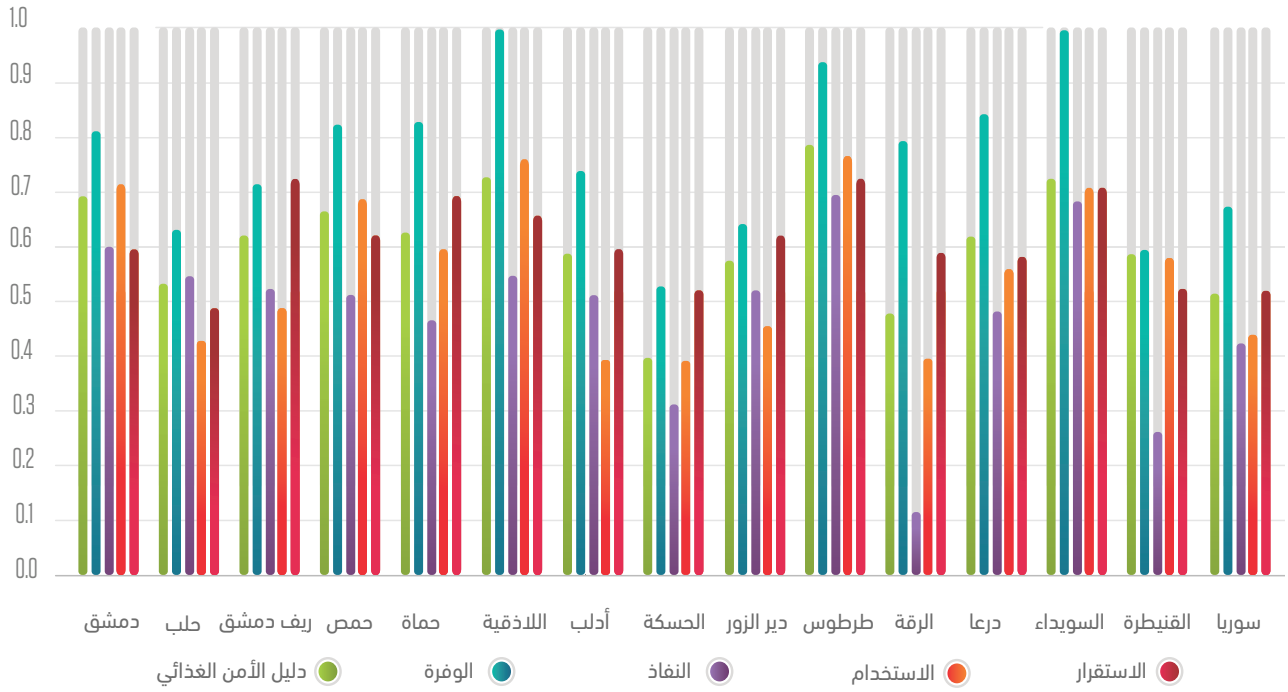

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

3.3 توفر المواد الغذائية

تراجع مؤشر وفرة المواد الغذائية تراجعاً كبيراً في أثناء النزاع، على مستوى سوريا؛ فإن نسبة من أجابوا بأنها كانت متوفرة بشكل كاف لأغلب الأسر تراجعت من 97% قبل النزاع إلى 60% أثناء النزاع. وأظهرت النتائج تبايناً بين المناطق والمحافظات السورية فتركزت المعاناة في المناطق التي شهدت كثافة في الأعمال القتالية وظروف الحصار.

وبينت النتائج أن الحسكة وحلب ودير الزور وإدلب من المحافظات الأقل حظاً من حيث وفرة المواد الغذائية لمعظم الأسر، وكان الحصار على المنطقة المدروسة من الأسباب الأكثر تكراراً لعدم توفر الغذاء، مما يمنع توريد الغذاء إليها إضافة إلى منع القوى المسيطرة في بعض الحالات دخول الطعام مما عزز أسواق التهريب ورفع معدلات الاحتكار. بالمقابل فإن محافظات اللاذقية ثم السويداء وطرطوس بدرجة أقل توفرت فيها المواد الغذائية بشكل أفضل. ونناقش فيما يلي أهم عوامل عرض الغذاء.

3.3.1 عوامل العرض

3.3.1.1 الظروف المناخية

تؤثر الظروف المناخية في الإنتاج الزراعي تأثيراً حاسماً، إذ تشكل مساحة الأراضي المزروعة بعلاً أكثر من ثلثي الأراضي المستثمرة في الزراعة. وقد شهدت المنطقة بشكل دائم تقلبات في الطقس وأظهرت الدراسات أن الاتجاه العام للاحتباس الحراري في المنطقة يتطابق مع نماذج الاحتباس الحراري العالمي المتأثر بالنشاط البشري وتصنيع الزراعة والأنشطة الاقتصادية المعتمدة على مصادر طاقة مرتفعة الكربون، ومن ثم، لا يمكن أن يعزى إلى التغير الطبيعي وحده. وقد واجهت سوريا إضافة إلى موجات الجفاف والتغيرات المناخية، ظهور آفات جديدة منها مرض صدأ القمح، وأدى ذلك الى تراجع الأمن الغذائي

وأظهرت النتائج تبايناً بين المناطق والمحافظات السورية فتركزت المعاناة في المناطق التي شهدت كثافة في الأعمال القتالية وظروف الحصار.

لسكان منطقة البادية والمنطقة الشمالية الشرقية في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور . وقد شهدت المنطقة موجات جفاف كبيرة في الخمسينات والثمانينات والتسعينيات، ومع ذلك، كان جفاف 2007-2009 الأسوأ. وتأثرت البلاد بموجة الجفاف هذه التي ضربت شمالي شرقي البلاد وأدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، الذي يمثل عادة حوالي ربع إجمالي الناتج المحلى، كما أدى إلى نفوق عدد كبير من قطعان الماشية خاصة الأغنام؛ وتضاعفت أسعار الحبوب؛ وشهدت الأمراض المتصلة بالتغذية بين الأطفال زيادات كبيرة (Selby et al, 2017, Kelly et al, 2015). ولم تشهد البلاد موجة جفاف حادة خلال النزاع بين 2011-2018 الأمر الذي جنب الإنتاج الزراعي تدهوراً أكثر حدة.

وبحسب وزارة المصادر المائية فإن 1.6 مليون هكتار قابلة للري من أصل 4.6 مليون، وقدرت أن أقل من 500 ألف هكتار فقط تمت سقايتها خلال عامي 2017 و2018 منها 300 ألف سقيت من الشبكات العامة.

3.3.1.2 الأراضي القابلة للزراعة

تشكل الأراضي القابلة للزراعة حوالي 33% من المساحة الاجمالية ويعتمد 70% منها على الأمطار و90% من هذه المساحة معدل أمطارها أقل من 300 ملم في السنة، وهو الحد الأدنى اللازم لإكمال المحاصيل الشتوية دورة حياتها لتعطي إنتاجاً زراعياً اقتصادياً، أما بقية المساحة، التي تشكل 30% من المساحة المستثمرة، فتعتمد على الري.

برغم ندرتها تعرضت الأراضي الزراعية خلال الثلاثين عاماً الماضية للتعديات، وخاصة منذ عام 2000 بإقامة الأبنية السكنية والمنشآت الصناعية والحرفية والخدمية بسبب قصور المخططات التنظيمية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية الصناعية والحرفية، إضافة إلى السياسات التي شجعت المضاربات العقارية، وغضت الطرف عن التعديات على الأراضي الزراعية. وخلال النزاع في الفترة 2011-2016 انتشرت التعديات على الأراضي الزراعية بصورة مدمرة وأدت الى خروج الأراضي الخصبة والأراضي المستصلحة ضمن مشاريع الري الحكومية من الاستثمار الزراعي، كما تعرضت مناطق المروج والمراعي ومناطق الغابات والمناطق الحراجية خلال النزاع إلى تعديات كبيرة بالحرق والقطع، فأدى ذلك الى أضرار بيئية كبيرة وخسارة الغطاء النباتي الرعوي اللازم لتربية الثروة الحيوانية (قطنا، 2017).

وبحسب وزارة المصادر المائية فإن 1.6 مليون هكتار قابلة للري من أصل 4.6 مليون، وقدرت أن أقل من 500 ألف هكتار فقط تمت سقايتها خلال عامي 2017 و2018 منها 300 ألف سقيت من الشبكات العامة. كما تعاني معظم الحقول المعتمدة على الري من مستوى متدن من السقاية إما بسبب توافر المياه بشكل متقطع أو لعدم قدرة المزارعين على تحمل تكاليف الوقود أو الطاقة لتشغيل مضخاتهم بالتردد اللازم لتوفير الري الكافي، ومثال على ذلك الحسكة، فقد أكد المزارعون أن الحقول تروى بمعدل مرتين بدلاً من ثلاث مرات (FAO & WFP, 2018).

وتشير إحصاءات وزارة الزرعة إلى تراجع الأراضي المزروعة خلال هذه الفترة من 4.6 مليون هكتار عام 2011 إلى 4 مليون هكتار عام 2016، وزادت مساحات السبات من 1.2 مليون هكتار عام 2011 إلى 1.7 مليون هكتار عام 2016 منها 395 ألف هكتار مروي و698 ألف هكتار بعل بسبب:

» عدم توفر الأمن أو لوجود أعمال عسكرية في منطقة الدراسة، أو لوجود مخلفات الحرب في الأراضي الزراعية من ألغام وغيرها، أو لتخريب بنية الأراضي الزراعية نتيجة مرور الآليات العسكرية عليها، أو تعرض بعض الأراضي للتملح نتيجة تخريب قنوات الري وإغراق الأراضي عمداً أو طوعاً مما يحول دون إعادة استثمارها دون إعادة استصلاحها من جديد.

» هجرة المزارعين من أماكن إقامتهم الأصلية الى مناطق أكثر أماناً أو إلى المناطق الحضرية.

» فقد المزارعين لوسائل الإنتاج والمعدات الزراعية ومضخات الآبار التي تعرضت للسرقة أو التخريب.

» صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وندرتها وارتفاع أسعارها واحتكارها "أسمدة، بذار، محروقات، مبيدات" وعدم توفر الموارد المالية لدى المزارعين لشرائها.

» عدم توفر اليد العاملة الزراعية في المناطق الريفية لتنفيذ الأعمال والخدمات الزراعية.

إن استمرار استثمار الأراضي لا يعني بأي حال من الأحوال أن زراعتها تتم من المزارعين أصحاب الأراضي بل هناك مساحات كبيرة يتم استثمارها من قبل أصحاب النفوذ أو من الجهات المسيطرة على الأراضي أو المناطق دون وجه حق (قطنا، 2017).

ومن الجدير بالذكر أن كمية ونوعية السلاح المستخدم في النزاع يشكل تهديداً بيئياً خطيراً على الأراضي القابلة للزراعة حيث أدت المواد السامة لتلوث التربة مما يؤثر سلباً في جودة الأراضي الزراعية وقد يخرجها من الخدمة. وبالرغم من عدم توفر أدلة تقيس أثر التسمم في التربة والذي يعد أحد القضايا الهامة لأجندة البحث المستقبلية، إلا أن آلاف الصور والفيديوهات والشهادات وثقت تعرض الأراضي الزراعة لمختلف أنواع الأسلحة. إضافة إلى ذلك رصد مسح حالة السكان 2014 انتشار أنشطة تكرير النفط بالطرق البدائية في المنطقة الشرقية والتي أدت إلى تلوث كبير في الأراضي الزراعية ومصادر مياه المحلية.

3.3.1.3 المصادر المائية

تتكون المصادر المائية في سوريا من مياه الأمطار والأنهار الدائمة والمؤقتة الجريان والينابيع والآبار، ويقدر متوسط الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية إضافة إلى حصة سوريا من واردات نهر الفرات بحوالى 16 مليار متر مكعب في السنة، وبالمقابل فإن الاحتياجات المائية زادت عن هذه الكمية بكثير، إذ يستخدم القطاع الزراعي حوالي 85-88% من الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة للاستثمار، وتتولى وزارة الموارد المائية وضع الموازنة المائية سنوياً وتحديد الكميات المخصصة لكل قطاع (المركز الوطني، 2006).

تعود أزمة المياه إلى عوامل الندرة والجفاف ومحدودية الهطول المطري وعدم انتظامه فضلاً عن سوء استخدام الوارد والرقابة عليه (مايك ويستليك، 2001)، وفضلاً عن تعرض المياه الجوفية للاستنزاف الناجم عن حفر الآبار واستخدام طرق الري التقليدية دون ضوابط (النجفي 2010). وعلى الرغم من صدور قانون الري الحديث في 2000 وتبني مشروع الري الحديث في الخطة الخمسية العاشرة إلا أنه لم يلق النجاح. وتظهر الإحصاءات الرسمية الارتفاع الكبير في الآبار غير المرخصة بين عام 2000 و2010، إذ تضاعفت أعدادها من حوالي 64 ألف بئر عام 2000 إلى حوالي 131 ألف بئر عام 2010. والمفارقة أن ارتفاع أعداد الآبار غير المرخصة ترافق مع تراجع المساحات المروية بين 2005 و2010 كما يظهر في الشكل 13.

لقد أدى النزاع إلى تدمير الكثير من أجزاء البنى التحتية في سوريا ومنها البنى الخاصة بقطاع المياه، فقد تعرضت شبكة مياه الشرب للكثير من التدمير والنهب والتخريب، وأدى وقوع المصادر الرئيسية الكبيرة للمياه في سورية كسد الطبقة ومحطات التنقية في المناطق الساخنة إلى عجز كبير في قدرتها على تأمين المياه للسكان. كما توقف العمل في المشاريع المائية كمشروع ري دجلة الذي يستهدف مساحة 200 ألف هكتار ومشروع حلبية زلبية لري 26 ألف هكتار. وواجهت مؤسسات مياه الشرب صعوبات في تأمين مواد التعقيم مما أدى لانتشار الأمراض. ومن جهة أخرى أثر انقطاع التيار الكهربائي المتواصل على قدرة تشغيل الكثير من الآبار التي تمد المدن والبلدات السورية بحاجتها من المياه. وتلوثت العديد من مصادر المياه، المسطحات المائية أو المياه الجوفية وخاصة في تلك المناطق النفطية التي يتم تكرير وإنتاج النفط فيها بالطرق البدائية أو بسبب القصف (شوقي، 2016).

يظهر الشكل 13 الانخفاض الحاد في المساحات المروية، في أثناء النزاع، مع تزايد في أعداد الآبار غير المرخصة، بعد عام 2013، ولا تتضمن هذه الإحصائيات الآبار غير المرخصة في العديد من المناطق لعدم إمكانية الوصول والمراقبة حيث تضاعفت التعديات على المياه السطحية والجوفية. وفي العام 2018 استمر الحفر غير

آلاف الصور والفيديوهات والشهادات وثقت تعرض الأراضي الزراعة لمختلف أنواع الأسلحة. إضافة إلى ذلك رصد مسح حالة السكان 2014 انتشار أنشطة تكرير النفط بالطرق البدائية في المنطقة الشرقية والتي أدت إلى تلوث كبير في الأراضي الزراعية ومصادر مياه المحلية.

تظهر الإحصاءات الرسمية الارتفاع الكبير في الآبار غير المرخصة بين عام 2000 و2010، إذ تضاعفت أعدادها من حوالي 64 ألف بئر عام 2000 إلى حوالي 131 ألف بئر عام 2010.

الشكل رقم 13: المساحات المروية بالآبار وأعداد الآبار المرخصة وغير المرخصة -1996 2017

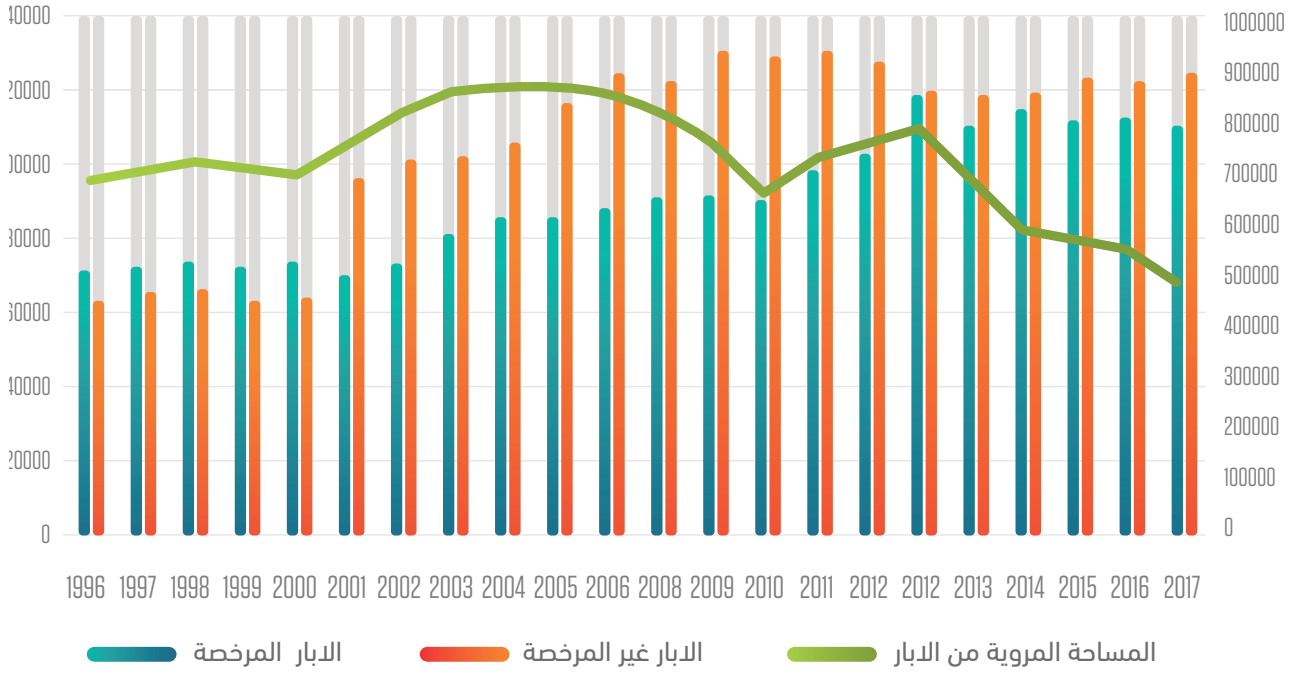

المصدر: المجموعة الزراعية السورية، وزارة الزراعة.

يظهر الشكل 13 الانخفاض الحاد في المساحات المروية، في أثناء النزاع، مع تزايد في أعداد الآبار غير المرخصة، بعد عام 2013.

المرخص للآبار الارتوازية في الحسكة ودرعا وحمص وحماه إلا أن عمليات الحفر تراجعت في 2018 نظراً لارتفاع تكاليف الحفر وأسعار الوقود (FAO & WFP, 2018).

3.3.2 مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري في أثناء النزاع

يعتبر قطاع الزراعة أحد المقومات الأساسية للاقتصاد في سوريا، وقد زادت أهميته خلال النزاع نظراً لدوره في توفير الأمن الغذائي والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط المعيشية لكثرة من الأسر السورية، التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الزراعية. إلا أن هذا القطاع شهد تدهوراً هائلاً مع استمرار النزاع المسلح الذي أثّر سلباً في الإنتاج الزراعي من خلال تدمير نظم الري ونهب أدواته، وصعوبة الوصول إلى الأراضي في العديد من المناطق، وعدم توفّر مستلزمات الإنتاج، ولا سيما الأسمدة والبذور والوقود، والنقل الآمن للمنتجات الزراعية إلى الأسواق، وعدم توفر القوى العاملة.

لقد انخفض الناتج المحلي الزراعي في سوريا بناء على تقديرات مرتبطة بكميات الإنتاج بحوالي 50% أي أصبح النصف مقارنة بالعام 2010، وتراجع كل من الناتج النباتي والحيواني بنسب متقاربة 49% و51% على التوالي. وتفاوت أداء القطاع الزراعي خلال سنوات النزاع، فقد تحسن الإنتاج الزراعي في العام 2011 نتيجة الموسم المطري الجيد وعدم اندلاع العمليات العسكرية. أما السنوات اللاحقة فقد شهدت تراجعاً مطّرداً للقطاع الزراعي، ماعدا سنة 2015، إذ شهدت سوريا ظروفاً مناخية جيدة لعبت دوراً هاماً في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية. وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي عام 2015 حقق نمواً سنوياً إيجابياً للمرة الأولى منذ عام 2011، بنسبة 7.5 % مقارنة بناتج القطاع في عام 2014.

ويعزى هذا النمو بشكل كامل إلى تحسّن الإنتاج النباتي، بينما تراجع الإنتاج الحيواني خلال عام 2015 (SCPR, 2016). واستمر التراجع في الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2016-2017. وبالرغم من

الشكل 14: الناتج المحلي الزراعي الإجمالي والنباتي والحيواني بالأسعار الثابتة، للفترة 2010-2018

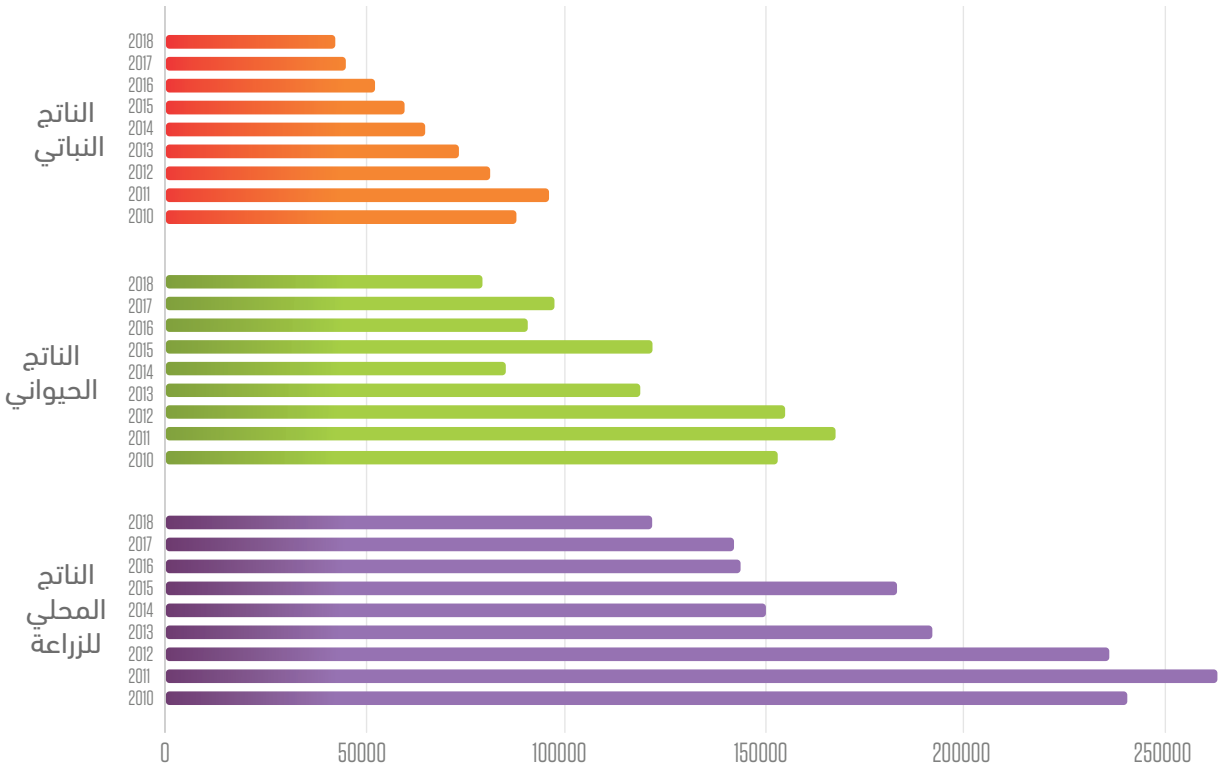

المصدر: المجموعة الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تراجع حدة القتال في 2018 إلا أن الإنتاج الزراعي شهد تدهوراً وخاصة في المحاصيل غير المروية التي تعتمد على الأمطار نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة.

بالرغم من تراجع الإنتاج الزراعي الكبير إلا أنه تراجع بأقل من بقية القطاعات، مما زاد في أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت حصة الزراعة من الناتج من 17% عام 2010 إلى حوالي 31% في العام 2017. وشكل القطاع شبكة حماية للكثير من السوريين لتأمين الغذاء والحد الأدنى من الدخل.

3.3.2.1 الإنتاج النباتي

تقسم المنتجات النباتية المزروعة في سوريا إلى ست مجموعات رئيسية وهي الحبوب، والبقول والخضار والمحاصيل الصناعية والفواكه ومزروعات أخرى، وتتم زراعتها وفق الدورات الزراعية المحددة بالخطة الإنتاجية الزراعية. وحسب المجموعة الإحصائية الزراعية، فإن المساحة المزروعة من هذه المنتجات قد تراجعت في عام 2018 بما يعادل 13% مقارنة بالأراضي المزروعة في عام 2010. وتشغل المحاصيل الاستراتيجية "القمح، الشعير، القطن، الشوندر" 68% من المساحة المزروعة بحيث يتم إنتاج القمح لتأمين حاجة السكان منه للغذاء وإنتاج الشعير لتوفير حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف والقطن والشوندر لتأمين حاجة قطاع الصناعة من المواد الأولية الزراعية للتصنيع، أما بقية المحاصيل البالغة أكثر من 25 نوعاً فهي تشغل 32% من المساحة وتنتج 31% من الإنتاج الزراعي، ويتم التوسع بها في حدود توفر الموارد المائية وبالتوازي مع تطور إمكانيات السوق لاستيعاب الإنتاج للاستهلاك أو التصنيع الغذائي أو التصدير.

انخفض الناتج المحلي الزراعي في سوريا بناء على تقديرات مرتبطة بكميات الإنتاج بحوالي 50% أي أصبح النصف مقارنة بالعام 2010، وتراجع كل من الناتج النباتي والحيواني بنسب متقاربة 49% و51% على التوالي.

وقد تأثر الإنتاج الزراعي النباتي تأثراً كبيراً، بسبب تصاعد النزاع وتوسع الأعمال القتالية وانتشارها، في معظم المحافظات الزراعية، وعدم توفر الأمان وإمكانية وصول المزارعين إلى أراضيهم، إضافة إلى ما لحق بالبنى التحتية الزراعية من تدمير، ما أدى إلى ضعف الإنتاج، وصعوبة تسويقه، وذلك في حال تمكن المزارعين من عملية الحصاد وجمع المحصول. كما عانى الإنتاج الزراعي من عدم توفر مستلزمات الإنتاج الكافية أو القدرة على الحصول عليها وانتشار ظاهرة الاحتكار والمتاجرة بها وارتفاع أسعارها. كما قامت الحكومة برفع أسعار الأسمدة والمازوت ووقف الإقراض الزراعي من المصرف الزراعي حسب ما سيعرضه التقرير لاحقاً.

القمح: يوضح الشكل 15 انخفض انتاج **محصول القمح** من 3083 ألف طن عام 2010 إلى 2024 ألف طن عام 2014 وعاد إلى التحسن في عام 2015 إلا أنه تدهور بشكل حاد ليصل إلى حوالي 1227 ألف طن سنة 2018، أي بانخفاض قدره 61% مقارنة بعام 2010، وشهد العام 2018 نقصاً في الأمطار أثر بشكل حاد في إنتاج القمح، إضافة إلى ظروف النزاع القائمة. ويعد هذا الإنتاج الأقل للقمح منذ عام 1989عندما عانت البلاد من أزمة غذائية حادة نتيجة لموجة جفاف حادة (البيئة والتنمية، 2014).

كما تراجعت الكميات المسوقة إلى مؤسسة الحبوب في خلال النزاع، بسبب تراجع الحكومة عن منظومة الدعم الحكومي لهذا المحصول الاستراتيجي، من حيث تراجع الإقراض الزراعي، ومنع تداول الأسمدة، إذ لم يتوفر سوى 10% من احتياج الخطة في السنوات الأخيرة، وتم بيعها لأعضاء الجمعيات الفلاحية فقط دون الأفراد، وعدم توفير البذار المحسن عالي الإنتاجية إلا لـ 8% من المساحة المخططة" (قطنا، 2017). وقد فقدت الدولة سيطرتها على تسويق القمح عن طريق مؤسسة الحبوب على الرغم من الأسعار التشجيعية التي عرضتها على المزارعين حيث تم إنشاء مؤسسات خاصة بتسويق الحبوب خارج سيطرة الحكومة إضافة إلى عمليات البيع الحر .

انخفض انتاج محصول القمح من 3083 ألف طن عام 2010 إلى 2024 ألف طن عام 2014 وعاد إلى التحسن في عام 2015 إلا أنه تدهور بشكل حاد ليصل إلى حوالي 1227 ألف طن سنة 2018،

إضافة لذلك يتم الاحتفاظ بجزء من القمح المنتج، بهدف الاستهلاك المنزلي أو لتغطية الحاجة من البذار المطلوبة للعام القادم. كما يباع جزء من محصول القمح للقطاع الخاص للتخلص من مصاريف النقل وتكاليف التحميل والتنزيل والنقل والأخطار الأمنية (قطنا، 2017).

ويلاحظ من الشكل رقم (15) تراجع معظم محاصيل الحبوب في أثناء النزاع، ولم يبدأ تدهور الإنتاج الزراعي من الحبوب بشكل فعلي إلا بعد بدء العمليات القتالية في 2012، إضافة إلى العوامل المناخية التي تؤثر في المنتجات الزراعية البعلية.

الشعير: يعتبر الشعير من السلع الاستراتيجية الهامة كونه المصدر المحلي الأول للأعلاف، ويتمتع بميزة نسبية نظراً لأن تكلفة إنتاجه أقل من بقية المحاصيل، إضافة إلى أنه من الزراعات البعلية (شريف، 2008). تتركز زراعة الشعير في سوريا في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة في محافظات الرقة والحسكة وحلب وحماه وحمص ودير الزور وإدلب ودرعا. ويلاحظ من الشكل رقم 15 أن إنتاج الشعير حافظ على مستواه النسبي خلال النزاع لغاية 2017 وهو في معظمه من المناطق الساخنة، حيث يمكن للشعير أن يتحمل برودة الشتاء حتى 15- ْم لفترة قصيرة ضمن شروط دول البحر المتوسط، كما يمكن أن يتحمل جيداً ارتفاع درجات الحرارة والجفاف . وبلغ إنتاج الشعير في عام 2018 حوالي 538 ألف طن مقارنة بـ 680 ألف طن عام 2010.

القطن والشوندر: وهما من أبرز ضحايا النزاع، فقد انهار الإنتاج من هذين المحصولين، اللذين يحتاجان إلى ري غزير وعناية خاصة، مما جعل إنتاج القطن يتراجع من 672 ألف طن عام 2011 إلى 124 ألف طن عام 2018. أما إنتاج الشوندر فقد تراجع من 1473 ألف طن عام 2010 إلى 5 آلاف طن فقط عام 2018. ويعتبر القطن أحد ركائز الصناعة السورية، إذ تعتمد الصناعات النسيجية على انتاج القطن المحلي، كما أن الشوندر هو المادة الأولية الضرورية لمعامل السكر.

الشكل رقم 15: كميات الإنتاج الزراعي النباتي (المحاصيل الاستراتيجية) للفترة 2011-2018

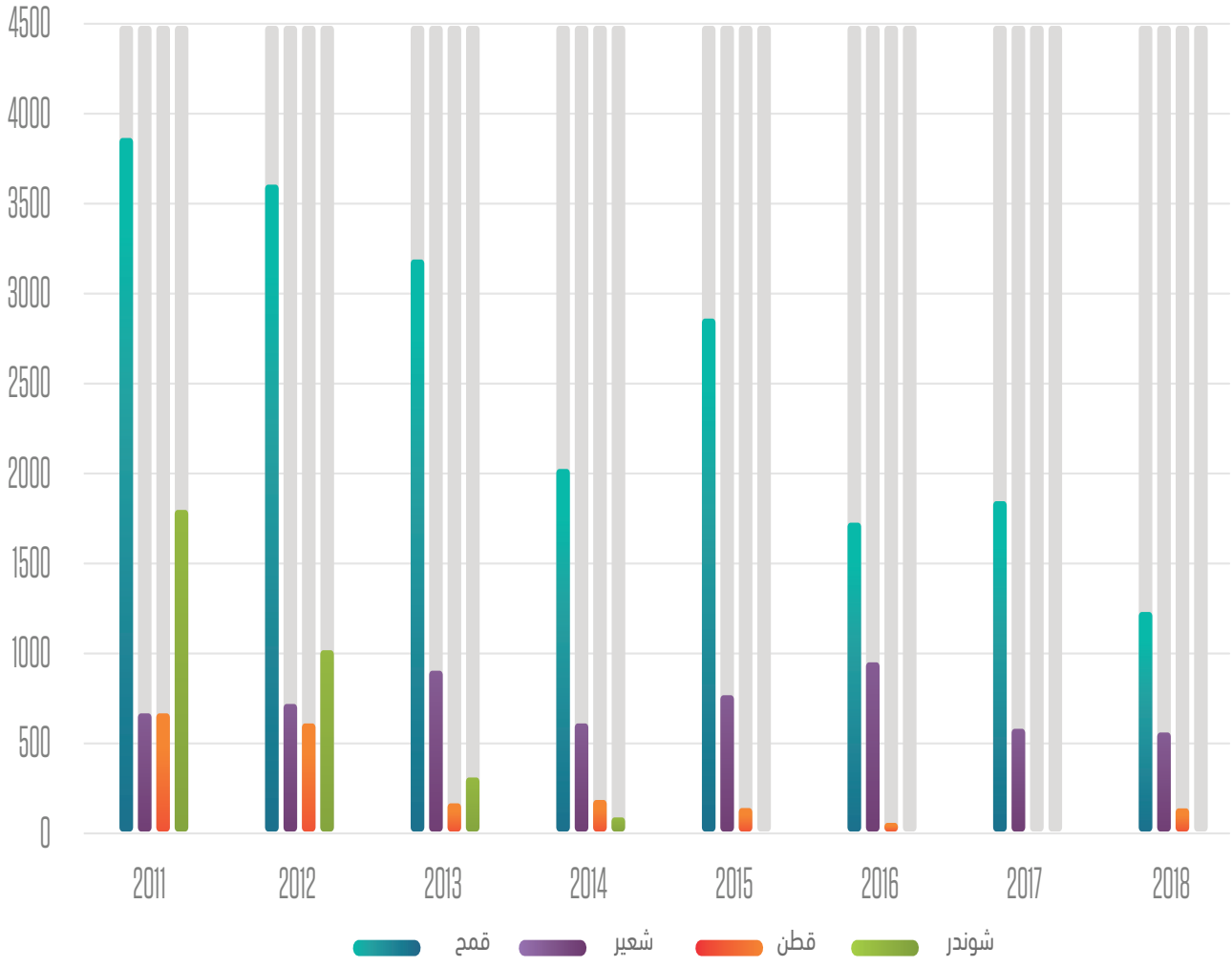

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الفواكه الخضراوات: يظهر الشكل رقم (16) تراجع إنتاج معظم الخضراوات خلال النزاع، وخاصة في السنوات 2013 و2014 ليعود ويتحسن إنتاج بعضها نسبياً في الفترة 2015-2018، مثل البندورة والخيار والباذنجان، لكن محاصيل أخرى مثل البطيخ والبطاطا استمرت بالتراجع خلال النزاع. أما الحمضيات فإن إنتاج الحمضيات المزروعة والمروية تتركز بشكل خاص في محافظات اللاذقية وطرطوس والتي لم تتعرض لعمليات عسكرية أو حصار. ونلاحظ أن الحمضيات بشكل خاص حافظت على مستوى الإنتاج خلال النزاع.

وتراجع إنتاج الزيتون تدريجياً، بسبب عدم توفر السماد العضوي وانتشار الحالات المرضية، التي لحقت بأشجاره، والتي تفاقمت بسبب عدم توفر الأدوية اللازمة، إضافة إلى استمرار العمليات القتالية في مناطق زراعتها، فقد أجبر الكثير من مزارعيها على ترك أراضيهم أو عدم التمكن من تصريف إنتاجهم. كما تراجع إنتاج زيت الزيتون نظراً لتوقف الكثير من المعاصر عن العمل (محمد، 2017).

القطن والشوندر: وهما من أبرز ضحايا النزاع، فقد انهار الإنتاج من هذين المحصولين، اللذين يحتاجان إلى ري غزير وعناية خاصة

الشكل رقم 16: كميات الإنتاج الزراعي النباتي (الفواكه والخضراوات) للفترة 2011-2018

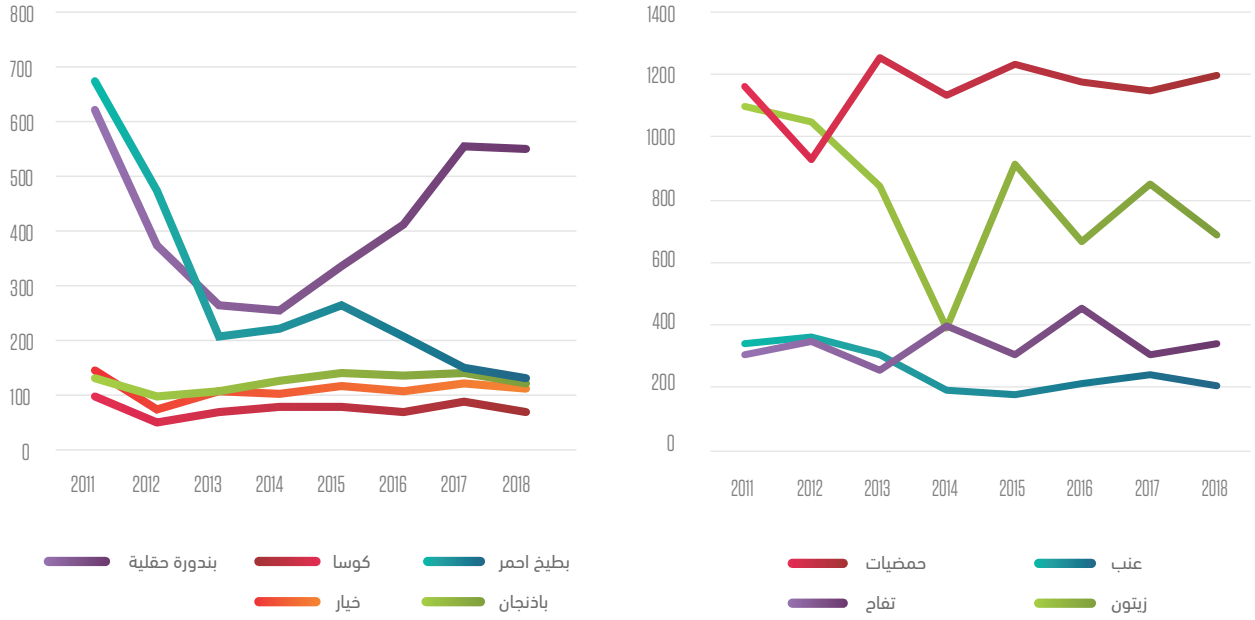

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تراجع إنتاج معظم الخضراوات خلال النزاع، وخاصة في السنوات 2013 و2014 ليعود ويتحسن إنتاج بعضها نسبياً في الفترة 2015-2018

انخفضت أعداد الأغنام من 18 مليون في العام 2011 إلى 8 مليون تقديرياً في العام 2018 وكذلك بقية الماشية والدواجن، وهي خسارة هائلة لهذه الثروة التي نمت وتراكمت عبر عشرات السنين

3.3.2.2 الإنتاج الحيواني

تسببت موجة الجفاف التي سبقت النزاع خلال الفترة 2007 – 2009 بنفوق قطعان بأكملها نتيجة العطش والجوع. كما تراجع خلال النزاع عدد قطعان الثروة الحيوانية نتيجة قتل الحيوانات أثناء الأعمال القتالية وتهريب الأغنام والأبقار والماعز الى دول الجوار وذبح العديد منها نظراً لعدم التمكن من توفير الأعلاف وخاصة في المناطق المحاصرة والساخنة حيث تساهم الأعلاف بحوالي 70% من تكلفة الإنتاج الحيواني، ويبلغ الاحتياج الكلي للقطيع من الأعلاف من 14 إلى 17 مليون طن سنوياً، عادة ما يتم توفير 60% منه محلياً. كما ارتفعت تكاليف التربية نتيجة اضطرار المربين إلى التنقل المستمر بحثاً عن المراعي وهرباً من الصراع والظروف الأمنية السيئة التي باتت تعيشها المناطق الرعوية أو التي كانت تتميز بتربية المواشي كدير الزور والرقة والحسكة ودرعا وريف حماه وريف حمص (قطنا، 2017؛ محمد، 2016).

يظهر الشكل رقم (17) تراجع أعداد الحيوانات من دواجن وأبقار وماعز وأغنام خلال النزاع، حيث تعرضت الحيوانات للهلاك نتيجة لظروف الحرب من قصف وحصار وتدمير لأرضي الرعي وصعوبة حركتها من مكان لآخر. انخفضت أعداد الأغنام من 18 مليون في العام 2011 إلى 8 مليون تقديرياً في العام 2018 وكذلك بقية الماشية والدواجن، وهي خسارة هائلة لهذه الثروة التي نمت وتراكمت عبر عشرات السنين. وبناءً عليه انخفضت كمية المواد من المنتجات الحيوانية كاللحوم والحليب والبيض والتي كانت جزءاً رئيسياً من الأمن الغذائي، ومن مدخلات العديد من الصناعات المحلية.

3.3.3 مستلزمات الإنتاج الزراعي

عانت الزراعة في سوريا من ندرة مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها، فقد ساهم النزاع في تراجع إنتاج الطاقة والأعلاف والبذار والسماد، إضافة إلى تراجع إمكانيات الاستيراد. وقد ساهمت ظروف غياب الأمان في ظل العمليات العسكرية وانتشار

الشكل رقم 17: أعداد الحيوانات بالمليون

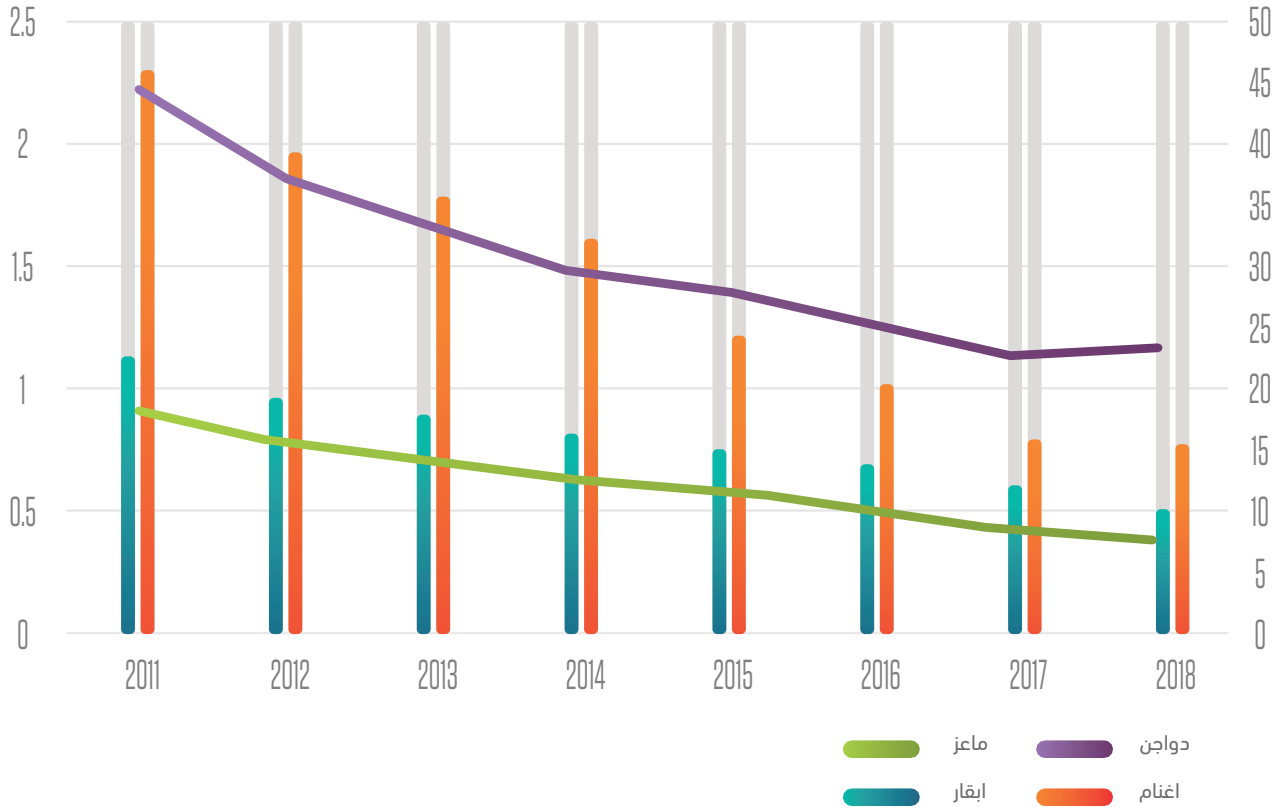

المصدر: تقديرات وزارة الزراعة والمركز السوري لبحوث السياسات

النهب والسرقة والتخريب، علاوة على تحرير أسعار الطاقة والمواد الرئيسية وتراجع الدعم وتدهور قيمة العملة في ارتفاع التكاليف ارتفاعاً هائلاً مما أثر في إمكانية الإنتاج وجودته. ونناقش فيما يلي حالة الطاقة والأسمدة والأعلاف.

3.3.3.1 الطاقة

شهدت سنوات التسعينيات تطوراً ملحوظاً في قطاع الطاقة الكهربائية، إذ أنشأت محطات توليد وتحويل وشبكات نقل وتوزيع. بناءً على ذلك، تضاعفت استطاعة محطات التوليد الكهربائية منذ عام 1990 وحتى 2011 ثلاث مرات. تشرف على عملية إنتاج الكهرباء في سوريا المؤسسة العامة لتوليد ونقل الكهرباء كمنتج رئيسي بنسبة 85% من إجمالي الاستطاعة المركبة، والمؤسسة العامة لسد الفرات في الرقة بنسبة 10%، في حين تساهم وزارة النفط والثروة المعدنية بنسبة 5% موزعة بين مصفاتي حمص وبانياس 2% ومديرية حقول نفط السويدية في الرميلان 3%.

تأثر قطاع الطاقة الكهربائية بالنزاع تأثراً كبيراً نتج عنها خروج 34 محطة توليد من أصل 54 محطة من الخدمة، نتيجة لاستمرار المواجهات المسلحة، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية على قطاع الصناعات الاستراتيجية وفقدان السيطرة على آبار النفط والغاز وعلى بعض المحطات الكهربائية الحرارية، علاوة على التخريب والنهب والاعتداءات على محطات التوليد وخطوط الغاز، وقطع الكهرباء كأحد وسائل الضغط القتالية المستخدمة من قبل جميع الأطراف المتنازعة (محمد، 2016).

تراجع الإنتاج من الطاقة الكهربائية بحوالي 59% في عام 2016 مقارنة بالعام 2010، وبدأ بالتحسن بشكل طفيف ليصل إلى حوالي نصف انتاج عام 2010 (الشكل 18).

الشكل رقم 18: إنتاج الكهرباء خلال الفترة 2010-2018

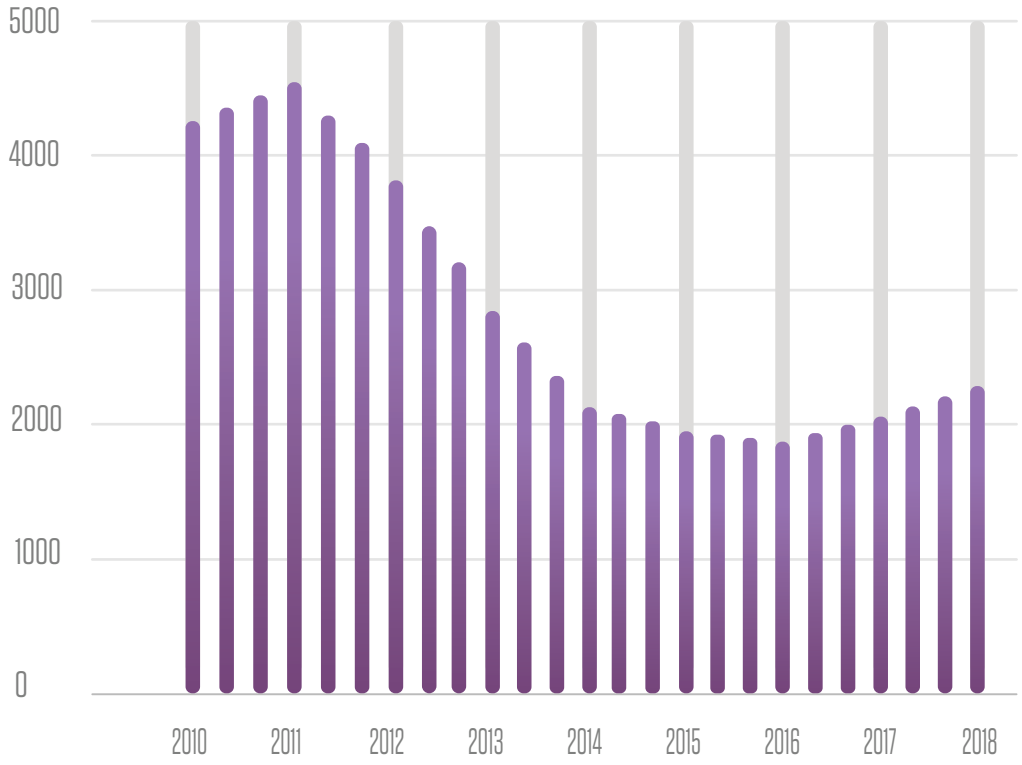

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تراجع الإنتاج من الطاقة الكهربائية بحوالي 59% في عام 2016 مقارنة بالعام 2010

وترافق ذلك بتراجع توفر المشتقات النفطية المنتجة محلياً والمستوردة مما أثر في قدرة الاقتصاد الإنتاجية بوجه عام والقطاع الزراعي، الذي يعتمد على الكهرباء والمشتقات النفطية، في عمليات الري والزراعة والنقل، بوجه خاص. كما تأثرت تربية الثروة الحيوانية بتراجع مصادر الطاقة خاصة تربية الدواجن. وترافقت ندرة مصادر الطاقة مع ارتفاع كبير في أسعارها، إذ تضاعفت أسعار الكهرباء والمازوت والفيول، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر لتر المازوت من 15 ليرة سورية 2011 إلى 180 ليرة سورية 2018 بالسعر الرسمي ويصل في السوق الموازية في بعض المناطق إلى 300 ليرة سورية.

3.3.3.2 الأسمدة

ارتفعت أسعار السماد الرسمية ارتفاعاً كبيراً، فوصل سعر سماد الأزوت إلى 175 ألف ل س للطن الواحد في عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 260% عما كان عليه في عام 2010، بينما ارتفع سعر سماد الفوسفور بمعدل 200% عما كان عليه في 2010، ووصل سعر سماد البوتاس في عام 2018 إلى 412 ألف ليرة سورية للطن الواحد بزيادة وقدرها 790% عما كان عليه في عام 2010.

أما الزيادة في أسعار السماد المستورد من قبل القطاع الخاص فأكبر بكثير، إذ تقوم شركات القطاع الخاص باستيراد الأسمدة المركبة للسوق الزراعية، وقد ارتفعت أسعارها بالتوازي مع ارتفاع أسعار الدولار مقابل الليرة السورية، فارتفع سعر كيلو الأسمدة المركبة المتوازنة من 70 ل.س كغ في عام 2010 إلى 700 ل.س كغ عام 2014 ووصل الى 1000 ل.س عام 2016 (قطنا، 2017). ويوضح الشكل 19 ازدياد كميات الأسمدة المستهلكة في الزراعة في عامي 2011 و2012 وتراجعها الحاد ليصل إجمالي استهلاك الأسمدة في عام 2017 حوالي 15% من استهلاك الأسمدة في عام 2011.

ترافق ارتفاع أسعار الأسمدة مع التراجع الكبير في

الإنتاج إلى الثلث. كما تراجعت المستوردات خلال الحرب وعادت للارتفاع تدريجياً خلال العامين 2016 و2017 (الشكل 20)، كما أن الظروف الأمنية والقيود على الحركة وارتفاع الأسعار قيدت قدرة المزارعين على النفاذ إلى الأسمدة. وانعكس تراجع استخدام الأسمدة على إنتاجية القطاع الزراعي، خاصة المحاصيل المروية.

1.1.1.1 الأعلاف

يتولى القطاع الخاص استيراد الأعلاف وفق الأسس التي تضعها المؤسسة العامة للأعلاف، فقد بلغ احتياج الثروة الحيوانية سنوياً قبل النزاع حوالي 14 إلى 17 مليون طن من الأعلاف، يتوفر 60% منها محلياً من المنتجات العلفية ومن مخلفات المحاصيل وبقايا الحصاد، وتتم تغطية العجز باستيراد 2.8 إلى 4 مليون طن سنوياً (قطنا، 2017). وتقدر الاحتياجات الفعلية لعام 2018 بحوالي 5.5 مليون طن من الأعلاف ويتم توفير 1.55 مليون طن فقط عن طريق التجار والفلاحين.

3.3.4 القوى العاملة الكلية والزراعية

بلغ عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية في عام 2018 حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات نحو 19.4 مليون نسمة، وقد ساهمت الظروف المعيشية السيئة والأعمال العسكرية في المناطق الساخنة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية، التي تعتبر مناطق زراعية، في ازدياد نسبة النزوح واللجوء خلال سنوات النزاع مما أثر في القوة العاملة في قطاع الزراعة.

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الهامة، التي تمتص اليد العاملة، ويعتبر القطن من أكبر المحاصيل امتصاصا لليد العاملة، إذ يحتاج إلى ضعف ما يحتاج إليه محصول القمح مثلاً، وينطبق الأمر على التبغ والشوندر السكري اللذين يحتاجان إلى عدد كبير من اليد العاملة (مايك ويستليك، 2001). بلغت نسبة

الشكل 19: كميات الأسمدة المستهلكة في قطاع الزراعة 2010-2017

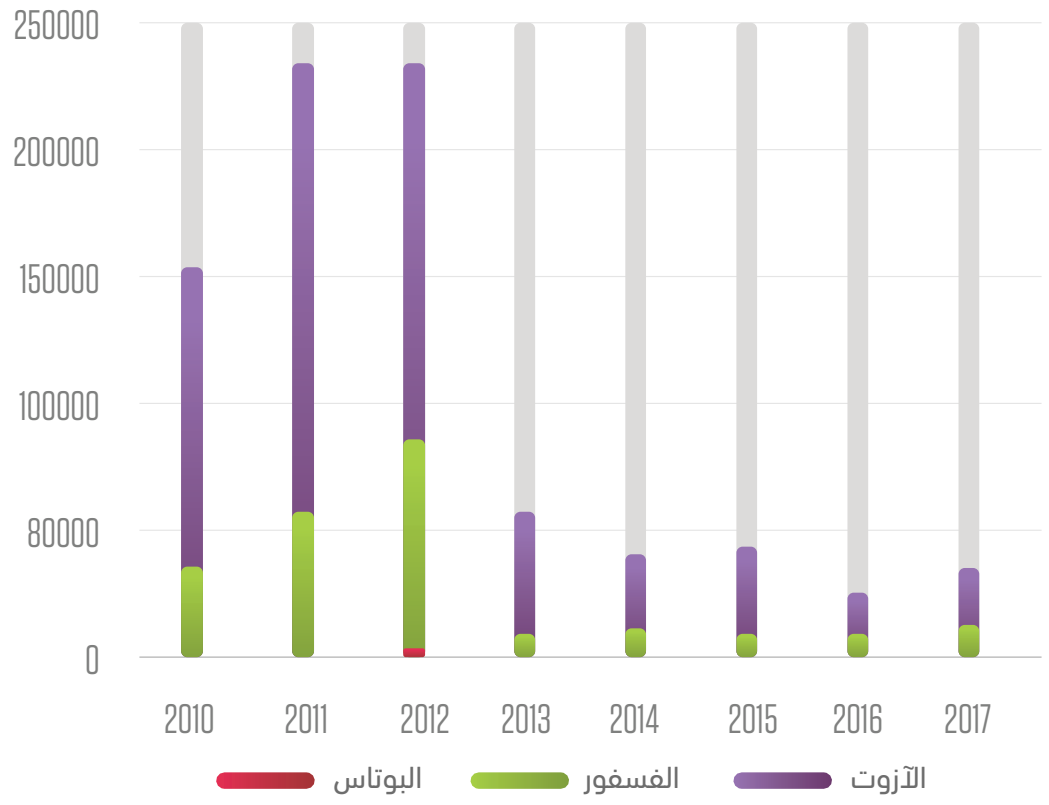

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 20: قيمة مستوردات وصادرات الأسمدة في سوريا (ألف دولار) للفترة: 2010-2017.

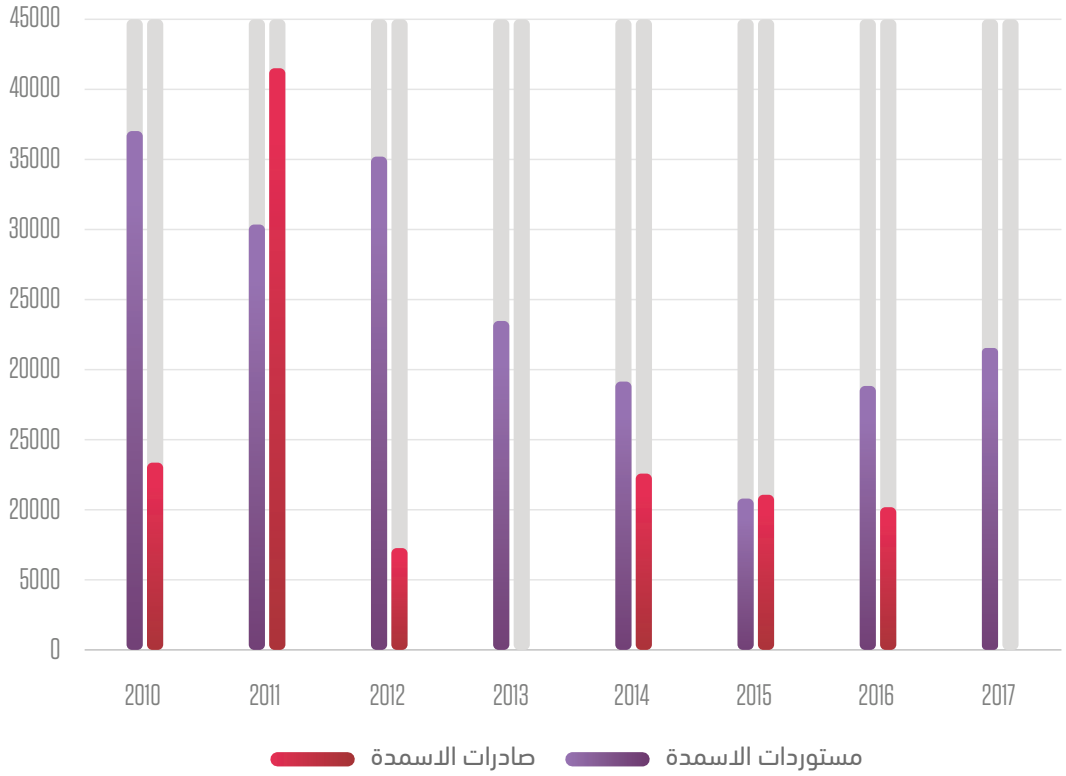

المصدر: world integrated trade solution (WITS), 2019

العاملين في الزراعة 14.4% من مجمل القوى العاملة في 2010 وقد تراجعت هذه النسبة عن الفترات السابقة نظراً لظروف الجفاف من جهة وللسياسات الاقتصادية التي همشت القطاعات الإنتاجية بما فيها الزراعة لصالح توسع القطاعات الخدمية.

خلال النزاع انخفض إجمالي العمالة بشكل حاد حيث انخفض معدل الاستخدام من 39% في العام 2010 إلى 20.9% في العام 2017، ووصل معدل البطالة إلى 52.7% في العام 2017، وتمثل ذلك بخسارة 2.8 مليون فرصة عمل حتى نهاية 2017 (SCPR, 2019). أما في قطاع الزراعة فقد تراجعت العمالة الزراعية من 724 ألف عام 2010 إلى حوالي 200 ألف عام 2014 ثم ارتفعت تدريجياً لتصل في عام 2018 إلى حوالي نصف عدد المشتغلين في القطاع للعام 2010. وتراجعت أعداد المشتغلات في القطاع حوالي 40% في 2018 مقارنة بعام

تراجعت العمالة الزراعية من 724 ألف عام 2010 إلى حوالي 200 ألف عام 2014 ثم ارتفعت تدريجياً لتصل في عام 2018 إلى حوالي نصف عدد المشتغلين في القطاع للعام 2010.

2010، وحافظت نسبة المشتغلات في قطاع الزراعة إلى اجمالي المشتغلين في القطاع في حدود 20% للفترة 2010-2018. كما تدهورت القوة الشرائية للأجور نتيجة معدلات التضخم العالية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر حتى بين العاملين. إذ تضاعفت الأسعار بين عامي 2010 و2018 ثماني مرات وازدادت أسعار الغذاء بنسب أكبر من بقية السلع (SCPR, 2019).

3.4 القدرة على الحصول على المواد الغذائية

يعتبر مكون القدرة على الحصول على المواد الغذائية الأساسية أو مكون النفاذ، الأسوأ أداءً بين مكونات دليل الأمن الغذائي إذ هناك 21.7% فقط من المناطق المدروسة اعتبرت أن أغلب الأسر قادرة على الحصول على المواد الغذائية الأساسية أثناء النزاع مقابل 97.4% قبله. كما اعتبرت ثلثا المناطق المدروسة أن بعض الأسر قادرة جزئياً على الحصول على هذه المواد، في حين وصلت التقديرات إلى 18.8% من حيث عدم قدرة معظم الأسر السورية على الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

وقد تباينت هذه النتائج تبايناً كبيراً، على مستوى المحافظات والمناطق السورية، إذ بلغت نسب من يعتبرون أن معظم الأسر غير قادرة على الحصول على المواد الغذائية في محافظات الرقة والقنيطرة والحسكة وريف دمشق (79.8%، 62%، 50.6%، 28.7%) على التوالي. وتتباين النتائج ضمن المحافظة الواحدة حيث 38% من المناطق في ريف دمشق أكدت أن معظم الأسر في ريف دمشق قادرة على الحصول على الغذاء، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها التباين في الظروف الأمنية والحصار وكثافة الأعمال القتالية بين المناطق المختلفة في ريف دمشق. فعلى سبيل

الشكل رقم 21: مكون النفاذ إلى المواد الغذائية الرئيسية

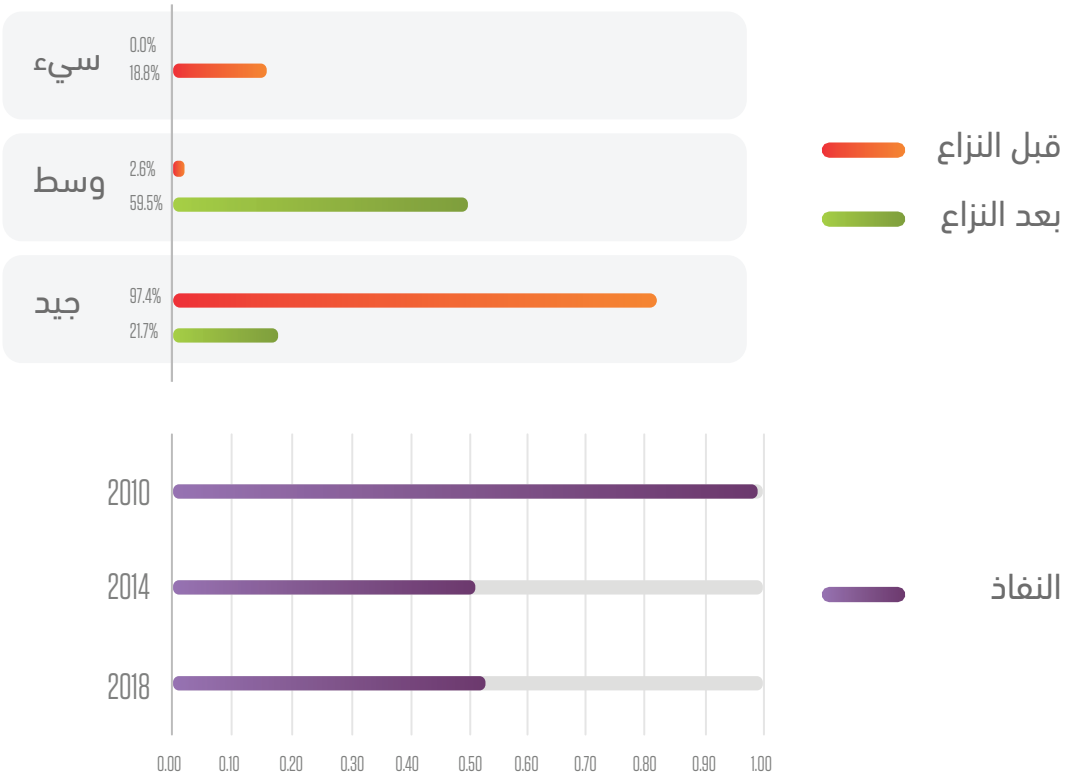

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تشير الإسقاطات التي نُفذت في البحث إلى تحسن طفيف في عام 2018، إذ تراجعت الأعمال القتالية وتقلصت المناطق المحاصرة مما ممكن عدداً أكبر من الأسر من النفاذ إلى الغذاء، لكن عوامل أخرى مثل الفقر وغياب فرص العمل استمرت في حرمان شرائح كبيرة من السكان من الحصول على الغذاء

المثال تعتبر مناطق مثل الديماس وضاحية قدسيا المتواجدة في المناطق الغربية من ريف دمشق أن بالإمكان لغالب الاسر الحصول على الغذاء بينما مناطق مثل عربين وزملكا ودوما تعاني بشكل حقيقي من القدرة على الحصول على المواد الغذائية الأساسية.غطت فترة المسح عام 2014، وتشير الإسقاطات التي نُفذت في البحث إلى تحسن طفيف في عام 2018، إذ تراجعت الأعمال القتالية وتقلصت المناطق المحاصرة مما ممكن عدداً أكبر من الأسر من النفاذ إلى الغذاء، لكن عوامل أخرى مثل الفقر وغياب فرص العمل استمرت في حرمان شرائح كبيرة من السكان من الحصول على الغذاء.

ويتعلق مكون النفاذ بالقيود المباشرة المفروضة على وصول الغذاء، كالحصار، إضافة إلى القيود على التحرك بأمان، لكنها أيضاً تتعلق بجانب الطلب والقدرة الشرائية للأفراد. وفيما يلي نناقش محددات الطلب بالاعتماد على البيانات والمؤشرات المتاحة:

3.4.1 عوامل الطلب

3.4.1.1 السكان

بلغ عدد السكان 19.4 مليون نسمة في العام 2018، إذ انخفض معدل النمو السكاني باطراد نتيجة ارتفاع معدل الوفيات وخاصة بين الذكور؛ إضافة إلى انخفاض معدل الولادات بشكل حاد من 38.8 إلى 25 بالألف بين عامي 2010 و2018 (SCPR, 2018)، كما شهدت البلاد موجات لجوء إلى الخارج فوصل عددهم المقدر إلى 5.3 مليون نسمة (UNHCR, 2017). مما جعل 21% من السوريين خارج البلاد وقلص الطلب على المواد الغذائية.

الشكل رقم 22: حصول الافراد على المواد الغذائية الأساسية أثناء النزاع على مستوى المحافظات

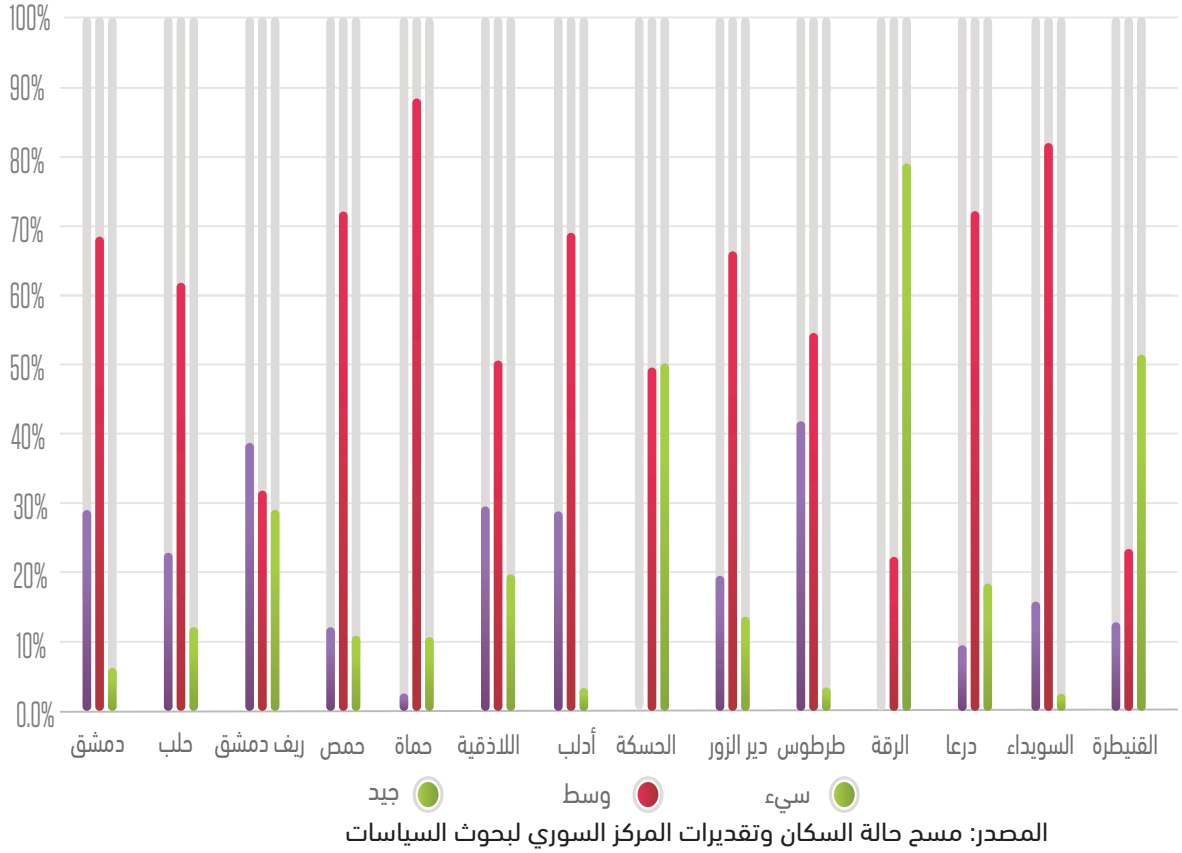

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

عانى السكان القاطنون على الأراضي السورية من ظروف معيشية قاسية، وتراجع في الحالة الاقتصادية وخاصة في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع وبين النازحين والمهجرين. إضافة إلى الدمار الهائل في البنى التحتية والظروف الأمنية الخطيرة. ونتيجة لظروف الحرب أظهرت الدراسات تغيراً ملحوظاً في توزع السكان بين المحافظات وتركزت مناطق استقرار النازحين في المدن والمناطق الأكثر أمناً، إذ ازدادت نسبة السكان بين 2014 و2017 في محافظات ادلب وريف دمشق، بينما تراجعت في حلب والحسكة والرقة (SCPR,2018). وساهم النزوح القسري نتيجة النزاع بدور كبير في معاناة السكان غذائياً، فقد أظهر التقرير الخاص الذي أنجز بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) لعام 2018 أن النزوح هو المحرك الرئيسي لتراجع الأمن الغذائي في البلاد، إذ بلغ عدد النازحين 6.2 مليون منهم 1.3 مليون نازح منذ كانون الثاني 2018 (عدد منهم نزح أكثر من مرة). كما بين التقرير أن عدد السكان الذي يصعب الوصول إليهم تراجع من 4.1 مليون عام 2017 إلى 1.5مليون. كما انخفض عدد المتواجدين في المناطق المحاصرة من أكثر من مليون شخص بداية عام 2017 إلى الصفر في نهاية عام 2018.

3.4.1.2 استمرار ارتفاع التكاليف المعيشية

استمرت التكاليف المعيشية بالازدياد في ظل تراجع مصادر الدخل وانخفاض الأجور وتراجع فرص العمل. إضافة إلى خسارة الكثير من العائلات لمعيليها، مما اضطر الكثير من الأسر إلى لاعتماد على الإعانات، التي لا تسد الحاجات اليومية. وأظهرت تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى بيانات الإحصاء وتقديرات الخبراء ارتفاعاً حاداً في مؤشر أسعار المستهلك، وصل في بعض السلع الأساسية إلى أكثر من عشرة أضعاف مستوياته قبل النزاع. وساهمت سياسات تقليص دعم السلع الرئيسية، مثل المشتقات النفطية والكهرباء وانخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية في قفزات كبيرة في الأسعار. ومن اللافت التفاوت الكبير في الأسعار بين المناطق السورية المختلفة وارتفاعها بشكل حاد في المناطق المحاصرة مقارنة بالمناطق الأكثر أمناً بسبب الاحتكار من جهة وصعوبة توريد المواد الضرورية لهذه المناطق من جهة أخرى.

وتضخم وسطي الأسعار أكثر من ثمانية أضعاف خلال الفترة 2010 – 2017، في حين وصل وسطي الأجور الاسمية الشهرية للعاملين بأجر إلى 29700 ليرة سورية في العام 2017 إلا أن الأجر الحقيقي لا يشكل أكثر من 24% من الأجر الحقيقي لعام 2010 وفق تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات. مما يعكس الحالة المعيشية الخطيرة التي وصل إليها المواطن وخاصة في ظل معدل إعالة مرتفع وصل إلى 7.73 شخص في العام 2017 مقابل 4.1 شخص في العام 2010 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

إضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر والحرمان إلى مستويات خطيرة وصلت إلى 93.7% في نهاية عام 2017 بالاستناد إلى خط الفقر الكلي للأسرة الواحدة (الذي يساوي بالمتوسط 181 ألف ليرة سورية شهرياً) بينما بلغ الفقر المدقع معدل 59.1% في العام نفسه، وذلك نتيجة لظروف الحرب من جهة والسياسات المرتبطة باقتصاديات العنف. ويظهر الشكل رقم 23 الاتجاه العام للفقر الكلي حسب المحافظات السورية والذي ازداد بشكل واضح في السنوات الأخيرة.

3.4.1.3 الحصار

تعد سياسة الحصار خلال الحروب من أكثر الانتهاكات خطورة، إذ يتم تجويع المجتمع من خلال "العقوبات الجماعية" ضد السكان حتى الخضوع. وتعرض حوالي 2.5 مليون شخص للحصار منذ عام 2015 لغاية عام 2018 (PAX, 2019) ووصل الحصار ذروته في 2017، إذ خضع حوالي 970 ألف شخص للحصار في وقت واحد (OCHA, 2018) في الغوطة ودير الزور وحلب والرستن وغيرها من المدن والأحياء والقرى، وتضمن الحصار الحرمان من الحصول على الغذاء والمساعدات الإنسانية وتقييد حركة السكان واستهداف المناطق المحاصرة بمختلف أنواع الأسلحة. ووصلت الفروقات في الأسعار بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة إلى

وتضخم وسطي الأسعار أكثر من ثمانية أضعاف خلال الفترة 2010 – 2017، في حين وصل وسطي الأجور الاسمية الشهرية للعاملين بأجر إلى 29700 ليرة سورية في العام 2017 إلا أن الأجر الحقيقي لا يشكل أكثر من 24% من الأجر الحقيقي لعام 2010

ارتفعت معدلات الفقر والحرمان إلى مستويات خطيرة وصلت إلى 93.7% في نهاية عام 2017 بالاستناد إلى خط الفقر الكلي للأسرة الواحدة (الذي يساوي بالمتوسط 181 ألف ليرة سورية شهرياً) بينما بلغ الفقر المدقع معدل 59.1% في العام نفسه

الشكل رقم 23: مؤشر الفقر العام في سوريا حسب المحافظات (2010، 2012، 2015، 2017)

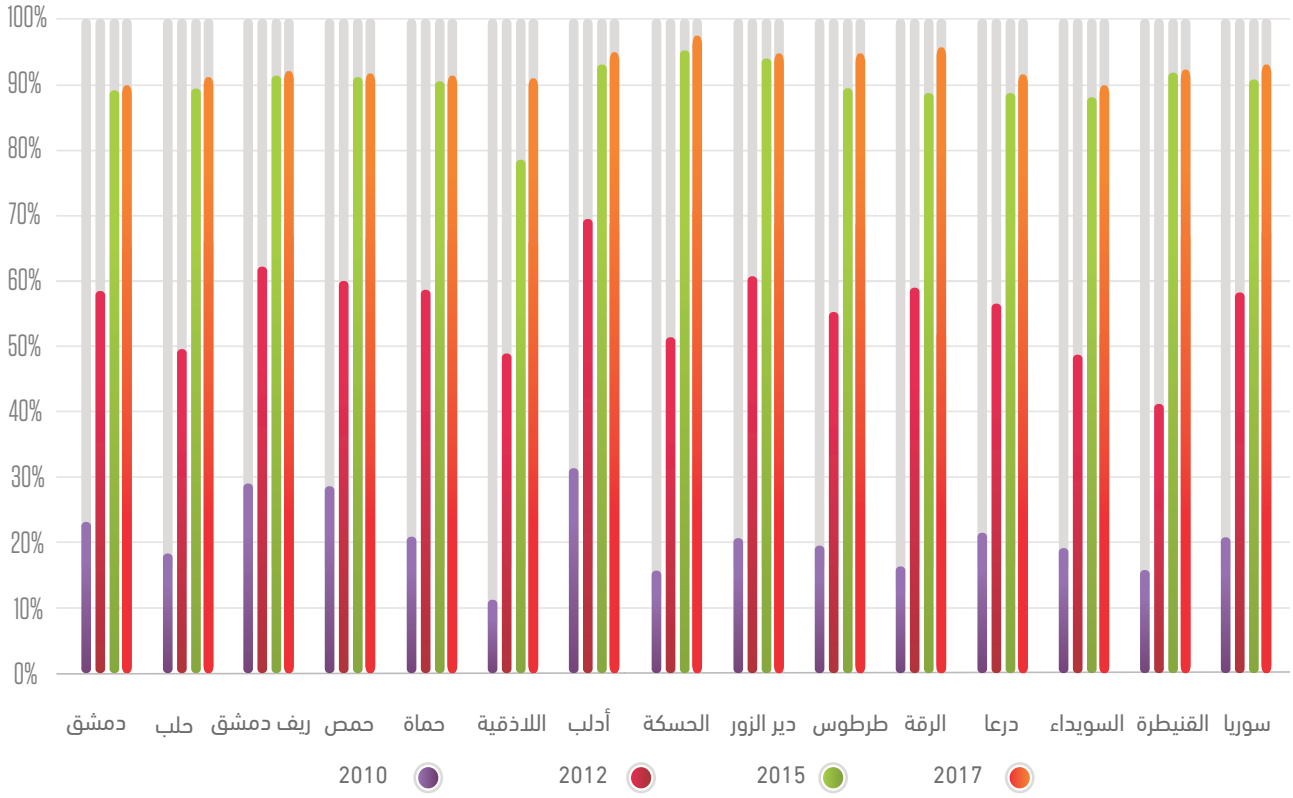

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد على HIES 2009 والمكتب المركزي للإحصاء

تعرض حوالي 2.5 مليون شخص للحصار منذ عام 2015 لغاية عام 2018 ووصل الحصار ذروته في 2017، إذ خضع حوالي 970 ألف شخص للحصار في وقت واحد

مئات الأضعاف وعانى المحاصرون من حالات الجوع ونقص الخدمات الطبية الأساسية. ولا تقتصر المعاناة على المناطق التي شهدت حصاراً مطبقاً فالكثير من المناطق كانت من حصار جزئي في مجالات الحصول على الغذاء ومقومات الحياة الأساسية.

ومع الحصار ازدهرت اقتصاديات العنف وأصبحت الحواجز بين مناطق النفوذ المختلفة مصدراً للريع وطريقاً لتهريب المواد الزراعية والغذائية ومصادر الطاقة وصولاً لتهريب البشر. كما استغلت القوى المسيطرة السكان المحليين من خلال احتكار المواد واستغلال الحاجات الماسة لهم والتحكم في أدوات الإنتاج. وبالرغم من انتهاء حالات الحصار المطبق مع نهاية عام 2018 إلا أن معاناة السكان الذين تعرضوا للحصار لم تنته بعد، إذ يترك انعدام الأمن الغذائي والصحي آثاراً طويلة الأمد عليهم وخاصة الأطفال.

3.5 الاستخدام

الاستخدام هو المكون الثالث لدليل الأمن الغذائي ويدل على مدى استفادة الأفراد من المواد الغذائية الأساسية المتوفرة، ويتألف من أربعة مؤشرات فرعية: جودة الغذاء، وتركيب الغذاء، ومياه الشرب، ووقود الطهي. ويظهر المكون تراجعاً حاداً بحوالي 37% بين عامي 2010 و2014 وحافظ تقريباً على المستوى نفسه في اسقاطات 2018 (الشكل 24).

ويدل تدهور الاستخدام على تدهور الحالة التغذوية للسكان وما يرافقه ذلك من زيادة معدلات المراضة وعدم القدرة على القيام بالوظائف الحيوية والأخطر هو تدهور حالة النمو عند الأطفال.

الشكل رقم 24: مكون الاستخدام في دليل الأمن الغذائي ومؤشراته الفرعية 2010-2014-2018

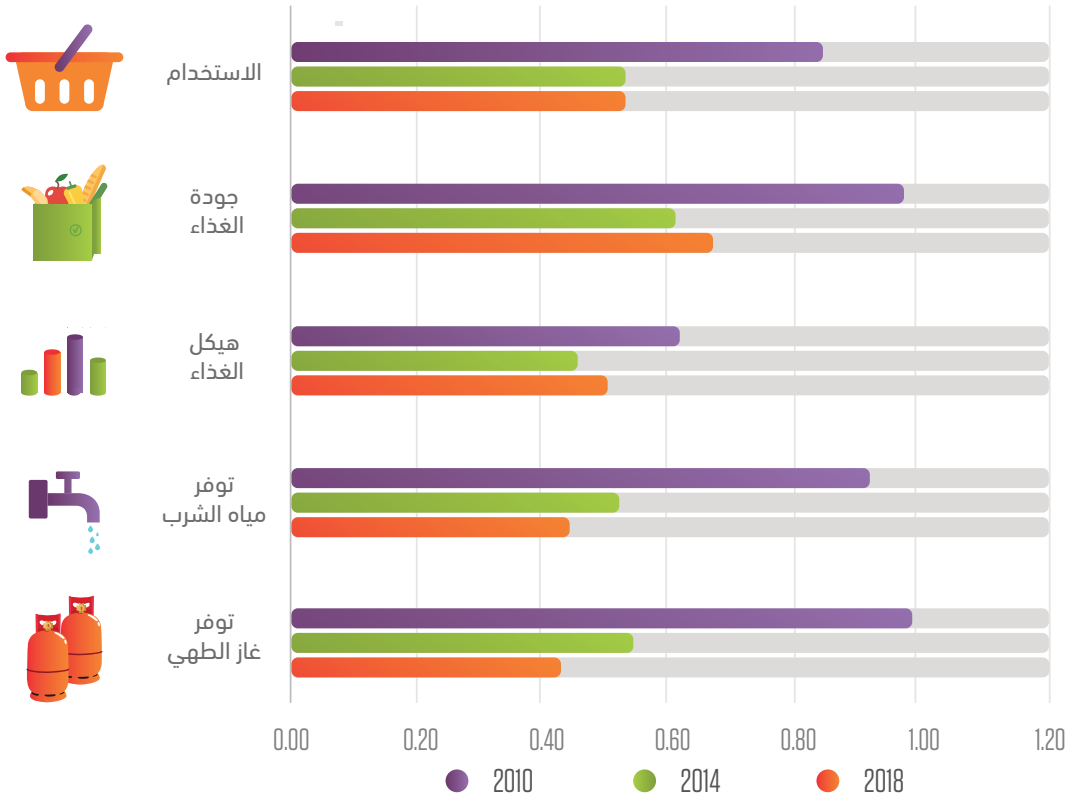

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

3.5.1 جودة الغذاء

إن المؤشر الأساسي الذي يفسر الاستخدام هو جودة المواد الغذائية الرئيسية المتوفرة للأسر والقادرين على الوصول إليها. بينت النتائج في عام 2014 أن 33.5% من المناطق المدروسة اعتبرت بأن الغذاء المتوفر ذا جودة جيدة بينما اعتبر 55.7% أن المواد الغذائية المتوفرة متوسطة الجودة و10.7% اعتبر أن المواد الموجودة سيئة الجودة، وتشير الإسقاطات إلى تحسن طفيف في العام 2018. وقد أظهرت هذه النتائج انخفاضاً كبيراً في جودة الغذاء عن الفترة قبل النزاع (الشكل رقم 25). يعزى سبب تراجع الجودة، حسب تعليل المجيبين في المنطقة المدروسة، إلى عدم وجود رقابة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة أو على المواد المهربة من أسواق الجوار ورداءة النوعية الموردة وتفاوت الأسعار بين الجيد والرديء مما يدفع الأسر إلى شراء الرديء منها نظراً لضعف الإمكانيات المادية وقد اضطرت بعض الأسر في المناطق المحاصرة لاستخدام مواد غير مخصصة للبشر.

وعزا بعضهم رداءة المنتجات إلى الاحتكار والغش الذي يمارسه الباعة، وخاصة في منتجات الألبان والأجبان. إضافة إلى ذلك إن قطع الطرق أو طول فترة النقل ونقلها المواد الغذائية بشروط سيئة يؤدي في بعض الحالات إلى فساد المنتج أو رداءته، إضافة إلى سوء شروط التخزين بسبب انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر ولفترات طويلة.

تباينت النتائج على مستوى المحافظات والمناطق المدروسة فكانت المنتجات الأقل جودة في مدن

الشكل رقم 25: جودة الغذاء

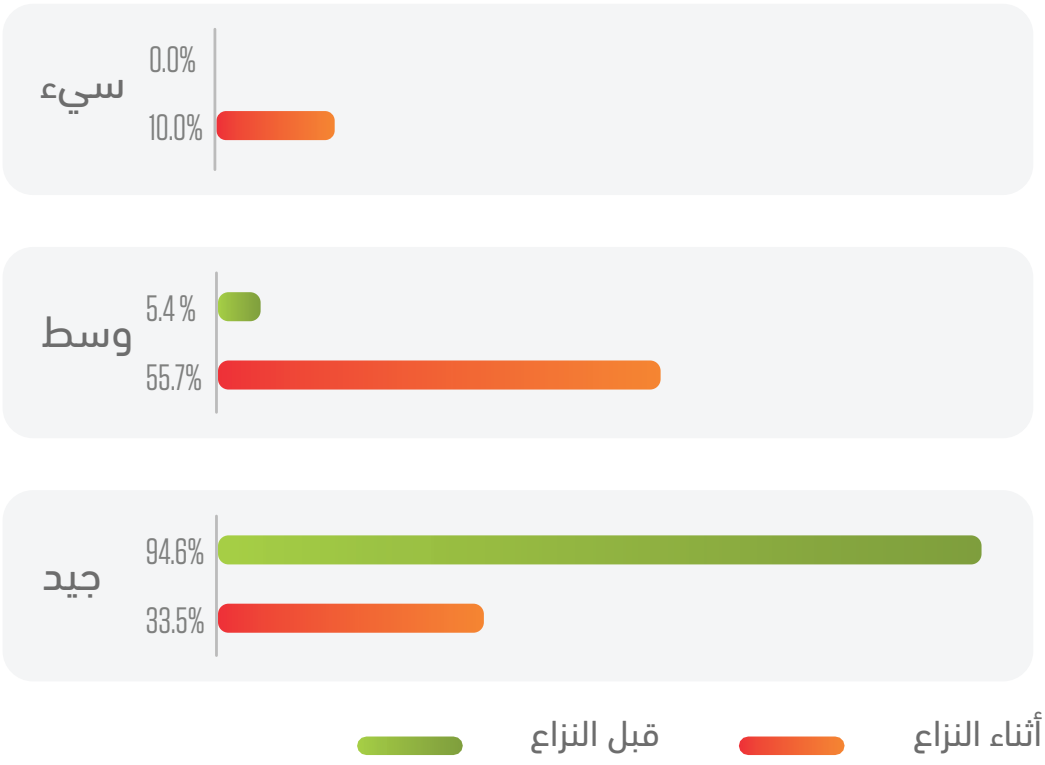

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يدل تدهور الاستخدام على تدهور الحالة التغذوية للسكان وما يرافقه ذلك من زيادة معدلات المراضة وعدم القدرة على القيام بالوظائف الحيوية والأخطر هو تدهور حالة النمو عند الأطفال

الرقة والحسكة وريف دمشق وحلب ودير الزور وإدلب وأغلبها في المناطق التي شهدت كثافة في الأعمال القتالية. وأظهرت النتائج أن المواد الغذائية الأكثر جودة متوفرة بشكل أفضل نسبياً في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص والسويداء.

3.5.2 التركيب النسبي للاستهلاك الغذائي

يعبر التركيب النسبي للاستهلاك الغذائي عن المحتوى الغذائي من الطعام الذي يتناوله الفرد. ويوصي خبراء التغذية والأخصائيون بأن الوجبة اليومية يجب أن تشتمل على عدد معين من الأطعمة من بين خمس مجموعات وهي:

» الخضراوات

» الفواكه

» الخبز والأرز والفطائر والمأكولات القمحية

» الحليب واللبن الزبادي والجبن

» اللحوم والدواجن والسمك والبقول الجافة والبيض والمكسرات.

الخلل الواضح في التركيب الغذائي أثناء النزاع إذ يشكل الخبز 54% من التركيب النسبي للغذاء بينما تشكل الخضراوات 21% فقط.

وإذا ما قسمت الوجبة حسب الحصص الغذائية فإن ما يحتاج إليه الفرد نسبيا 40% من الخبز ومثيلاته و13% لحوم و13% ألبان ومثيلاتها و34% فواكه وخضراوات. يظهر الشكل رقم (26) الخلل الواضح في التركيب الغذائي أثناء النزاع إذ يشكل الخبز 54% من التركيب النسبي للغذاء بينما تشكل الخضراوات 21% فقط.

وتظهر الدراسات الميدانية للحالة التغذوية للأطفال تناقضات في النتائج، إ يشير المسح السريع للتغذية الذي استهدف بشكل خاص النازحين داخلياً الذين

الشكل رقم 26: التركيب النسبي للاستهلاك الغذائي قبل وأثناء النزاع

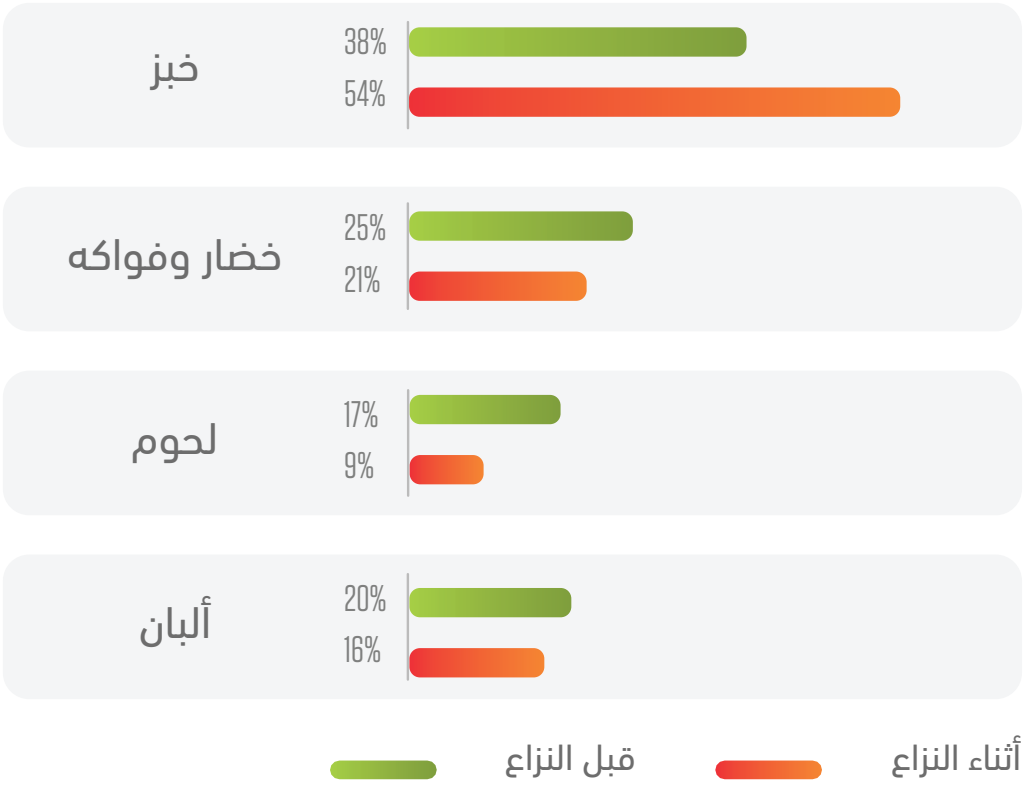

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يعيشون في مراكز إيواء في عام 2014 في جميع المحافظات باستثناء الرقة ودير الزور (وزارة الصحة، 2014)، إلى معدل انتشار الهزال بين الأطفال بلغ 7.2%. وفي عام 2016 أجرت وزارة الصحة بدعم من اليونيسف دراسات استقصائية في المناطق التي يمكن الوصول إليها في 11 محافظة (لم يتم تضمين دير الزور وإدلب والرقة كما لم تغطِ الدراسة المناطق غير الآمنة في المحافظات الأخرى). يوضح هذا المسح أن معدل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي (GAM) للأطفال دون الخامسة من العمر في 11 محافظة هو 3 في المئة فقط وسوء التغذية الحاد الشديد 0.7 في المئة على أساس الوزن على الطول (SMART, 2016). وهذه النتائج لا تشير إلى الوصول إلى حالة الخطر في حالة الأطفال التغذوية. لكن التناقض يظهر في دراسات تغطي المناطق خارج سيطرة الحكومة ففي عام 2017 بين مسح SMART في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في الغوطة الشرقية معدل انتشار سوء التغذية الحاد بحوالي 11.9% ومعدل انتشار سوء التغذية الشديد بنسبة 1.6% (PAC, 2017). ووصلت نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية الحاد في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في محافظة درعا إلى 7.8% من الأطفال (UNICEF, 2017).

وأما التقزم فقد كانت معدلاته أعلى بكثير في المناطق خارج سيطرة الحكومة. على سبيل المثال، كان معدل التقزم في تل أبيض في محافظة الرقة 32.4% (ACU, 2018)، وبالمثل، بلغ معدل انتشار التقزم في الغوطة الشرقية 36% ((PAC,2017 و27.5% في شرق درعا (UNICEF, 2017) و25.6 % في حلب.

إن التحديات المنهجية في مجال المسوح التغذوية تتمثل في غياب الإطار الإحصائي نتيجة حركية السكان العالية وعدم القدرة على الوصول، وتراجع

نوعية تنفيذ المسوح في ظل غياب القدرة على الرقابة على جودة التنفيذ. كما أن النزاع شكل عاملاً حاسماً في التحيز في اجراء الدراسات ونشرها.

3.5.3 توفر مياه الشرب

تراجعت إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة من 89.1% قبل النزاع إلى 32.6% أثناء النزاع. تبين من المسح أن 27% من الأسر تعتبر أن توفر مياه الشرب سيىء

تدهورت قدرة السكان في سورياً على الحصول على المياه المسحنة منذ بداية النزاع، إضافة إلى ارتفاع تكاليفها، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن الأسر السورية في بعض المناطق خصصت 20 - 25% من دخلها للمياه . انخفضت حصة مياه الشرب للفرد إلى أقل من 600 م 3 سنويا للفرد أثناء النزاع (شوقي,2016). كما أصبح الوصول إلى مياه شرب نظيفة عسيراً حتى في المناطق الأمنة. تراجعت إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة من 89.1% قبل النزاع إلى 32.6% أثناء النزاع. تبين من المسح أن 27% من الأسر تعتبر أن توفر مياه الشرب سيىء نظراً لعدم وصول المياه عبر الشبكة العامة كما أن المياه غير صالحة للشرب وتحتاج إلى تعقيم. ويتم الاعتماد بشكل أساسي على البدائل كمياه الصهاريج (الشكل27).

تُعزى أسباب ذلك إلى العمليات العسكرية التي دمرت البنية التحتية والتخريب والنهب والتعديات على الشبكة والقيود على التنقل، والأخطر الذي يتمثل في استهداف مصادر المياه والتحكم في قطعها كنوع من العقوبة الجماعية. ويضاف إلى ذلك التقنين وانقطاع التيار الكهربائي الضروري لتشغيل المضخات وعدم كفاية المياه نظراً لازدياد عدد السكان بسبب النزوح في المناطق الآمنة. ويؤثر عدم توفر المياه المحسنة مباشرة في الصحة العامة ويؤدي إلى سوء التغذية وانتشار العديد من الأمراض.

الشكل رقم 27: الحصول على مياه الشرب المحسنة قبل وأثناء النزاع

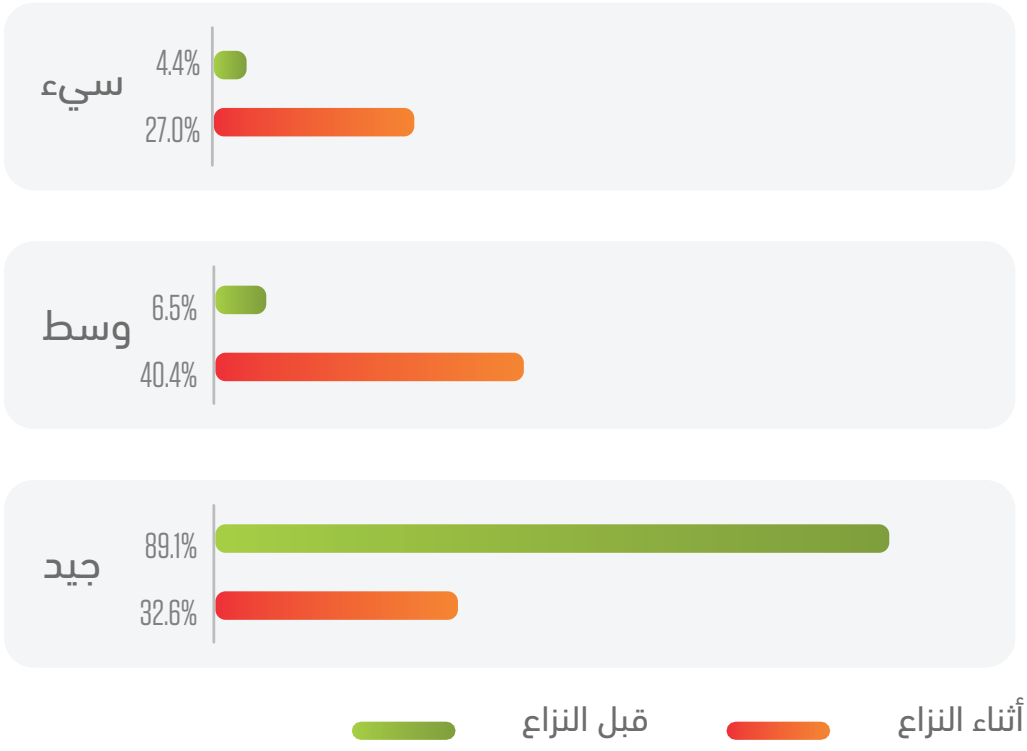

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

3.5.4 غاز الطهي

يعتبر توفر غاز الطهي من الأساسيات لضرورة طهي الطعام وتناوله بشكل صحي إن توفر. تراجع هذا المؤشر من 98.3% قبل النزاع إلى 38.3% أثناء النزاع وتعتبر المناطق المحاصرة الأكثر تضرراً. وساهم الاحتكار وصعوبة النقل وتدمير المنشآت والبنية التحتية وصعوبة الاستيراد في النقص الحادة لحوامل الطاقة بما فيها غاز الطهي في العديد من المناطق (الشكل 28).

3.6 الاستقرار والاستدامة

يركز مكون الاستقرار والاستدامة على توفر الغذاء بطريقة مستقرة من جهة الإنتاج والدخل والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشير النتائج في الشكل 29 إلى تدهور مكون الاستقرار بنحو 25% بين 2010 و2014 كما استمر التدهور حسب اسقاطات 2018 نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد والمساعدات وتردي الظروف المعيشية ومصادر الدخل للأفراد.

وتشير دراسة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة أنه لغاية 2016 تراجع استقرار الحصول على الغذاء واستقرار المعروض منه، فما يزال أكثر من 57% من الأسر في المناطق الريفية يزرعون الغذاء لاستهلاكهم الخاص، كما شهدت نسبة الدخل الذي يُنفق على الغذاء ارتفاعاً مقابل انخفاض الدخل ونسبة إنتاج الأسر للغذاء، في حين ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً، فإذ كانت 25% من الأسر تنفق أكثر من نصف دخلها السنوي على الغذاء قبل النزاع، أصبحت أكثر من 90% من الأسر تنفق أكثر من نصف دخلها السنوي على الغذاء مما يدل تفشي حالة الفقر (FAO,2017).

يعتبر توفر غاز الطهي من الأساسيات لضرورة طهي الطعام وتناوله بشكل صحي إن توفر. تراجع هذا المؤشر من 98.3% قبل النزاع إلى 38.3% أثناء النزاع

الشكل رقم 28: مؤشر توفر غاز الطهي

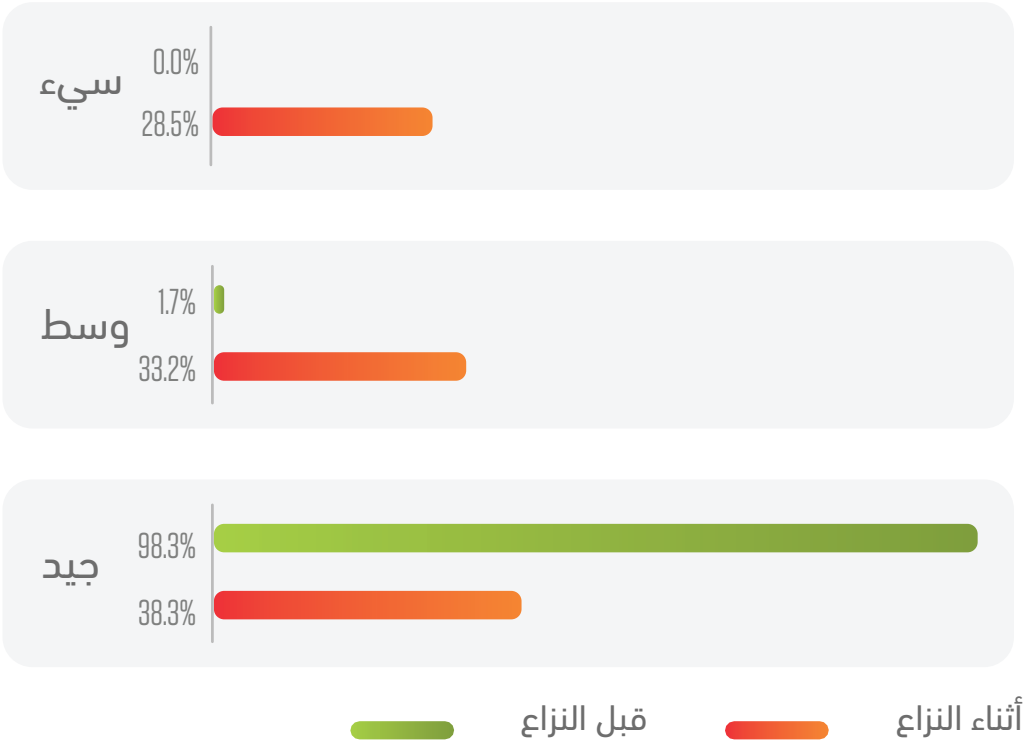

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 29: مكون الاستقرار ومؤشراته الفرعية

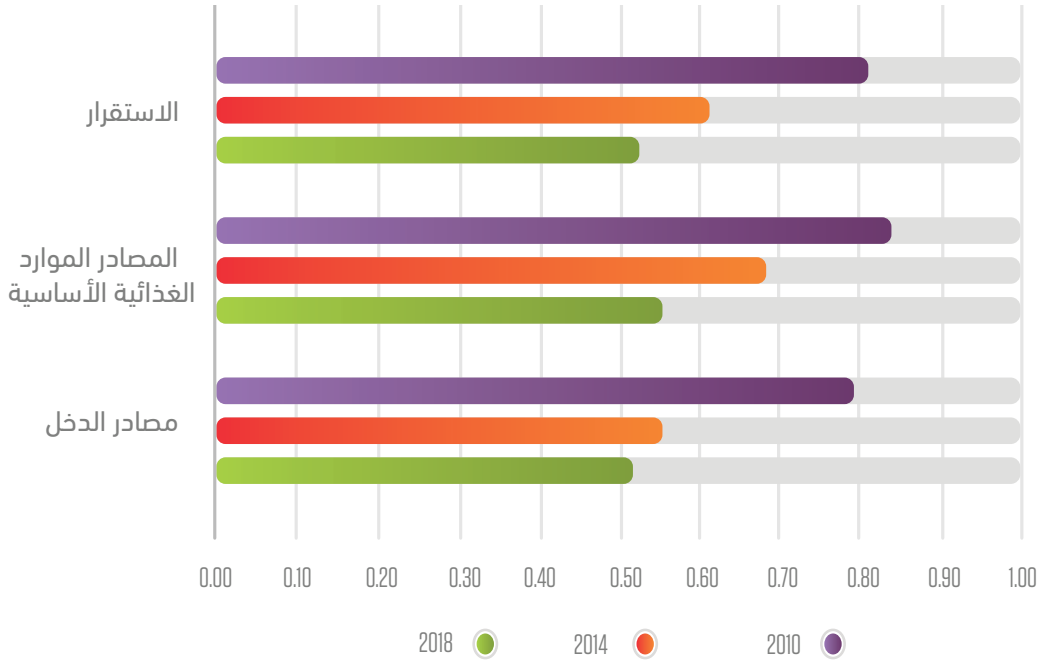

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تشير النتائج في الشكل 29 إلى تدهور مكون الاستقرار بنحو 25% بين 2010 و2014 كما استمر التدهور حسب اسقاطات 2018 نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد والمساعدات وتردي الظروف المعيشية ومصادر الدخل للأفراد

3.6.1 مصادر المواد الغذائية

يظهر الشكل رقم (30) مؤشر مصادر المواد الغذائية، الذي يعكس درجة استقرار إمداد الأسر السورية بالغذاء. ويلاحظ تراجع حصة المواد الغذائية من مصادر محلية داخل المنطقة المدروسة أو خارجها ضمن البلاد. وازداد الاعتماد النسبي على المساعدات الإنسانية إلى درجة كبيرة، كما ازداد الاعتماد النسبي على الاستيراد خاصة في المناطق الحدودية. وساهمت عوامل عديدة في طبيعة الاعتماد على مصادر الغذاء مثل توفر الأراضي الزراعية والمياه، كثافة القتال، القرب من الحدود، الحصار، فعلى سبيل المثال اعتمدت دوما في فترة المسح على المصادر المحلية من نفس المنطقة 100% كونها كانت محاصرة بشكل كامل.

ويلاحظ أيضا دخول المساعدات ضمن تركيبة مزودي الغذاء بنسبة 13% أثناء النزاع. يظهر الشكل (31) أن النسبة الأكبر من المساعدات تذهب إلى حلب وإدلب وحمص ودرعا بينما تحصل مناطق ريف دمشق على النسبة الأقل على الرغم من أنها من المحافظات الأكثر تضرراً خلال النزاع ويدل ذلك على صعوبة إيصال المساعدات إلى المناطق المحتاجة.

3.6.2 التوزيع النسبي لمصادر دخل الاسرة

لا يزال العمل بما يوفره من أرباح وأجور هو المصدر الأساسي للدخول بحصة 47% من التركيب النسبي لمصادر الدخل للأسر السورية، في أثناء النزاع، لكنه تراجع كثيراً مقارنة بعام 2010 بمعدل الثلث تقريباً، بينما تساهم المنظمات الدولية بنسبة فقيرة تصل إلى 6% فقط أي بنسبة تقارب ما تساهم به المنظمات غير الحكومية المحلية. وتعتمد معظم التقارير الدولية لحجم المساعدات في تقييمها للأداء على عدد المستفيدين لا على تلبية الحاجة الأساسية أو على حجم الدعم المقدم مقارنة باحتياجات المستهدفين. إذ تشير منظمات الأمم المتحدة إلى أنها تساعد أربعة ملايين شخص دون أن تشير إلى كفاية هذه المساعدات مقارنة باحتياجاتهم.

الشكل رقم 30: مؤشر مصادر المواد الغذائية الرئيسية

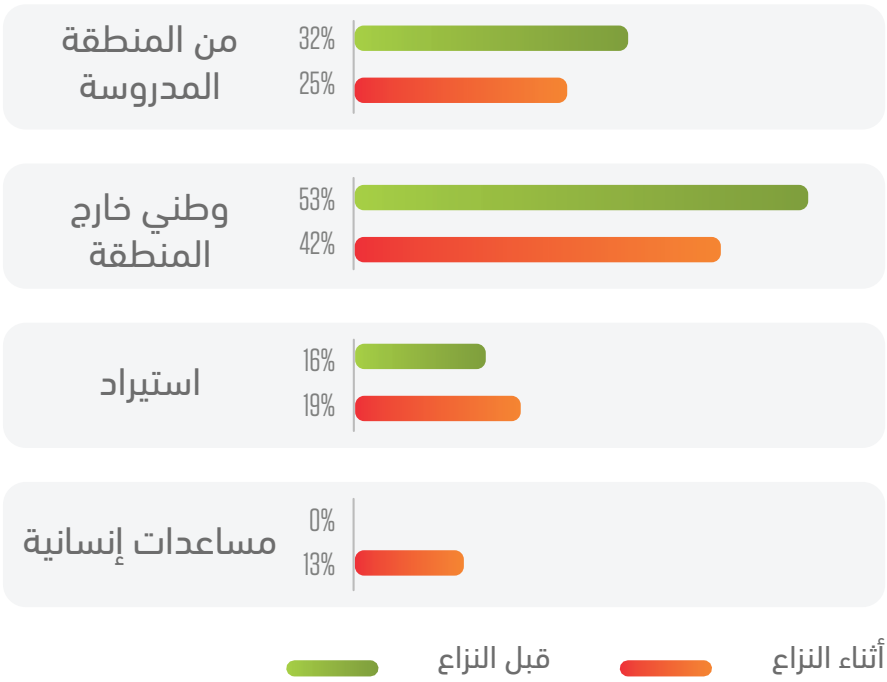

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 31: المواد الغذائية من خلال المساعدات الإنسانية

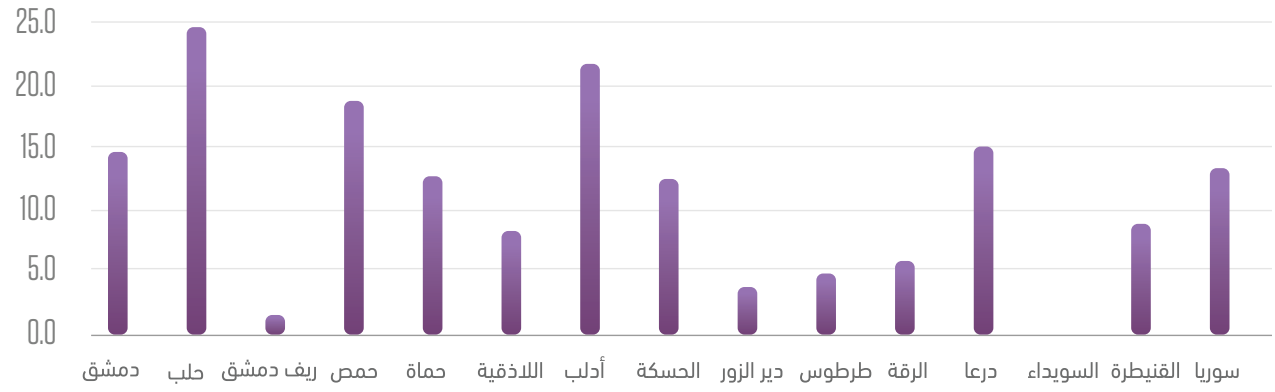

المصدر: مسح حالة السكان وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

كما توضح النتائج في الشكل 32 إلى ازدياد اعتماد الأسر على السحب من المدخرات وبيع الممتلكات لمواجهة النقص الحاد في مصادر الدخل المرتبطة بالعمل، كما يلاحظ ازدياد الدخل المرتبط بالأعمال غير القانونية وهو دليل على اتساع اقتصاديات العنف، التي استخدمت من قبل قوى التسلط لتسخير الإمكانيات البشرية والمادية في النزاع.

3.6.2.1 التبعية للواردات

استمر، خلال النزاع، استيراد المنتجات الغذائية من الحبوب والزيوت والرز والسكر وباقي المنتجات الزراعية والغذائية لتغطية حاجة السكان بحيث تجاوز التجار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من خلال الاستيراد عن طريق الشركات الوسيطة، وانعكس ذلك سلباً على قيمة السلع ومواصفاتها

الشكل رقم 32: التوزيع النسبي لمصادر الدخل أثناء النزاع

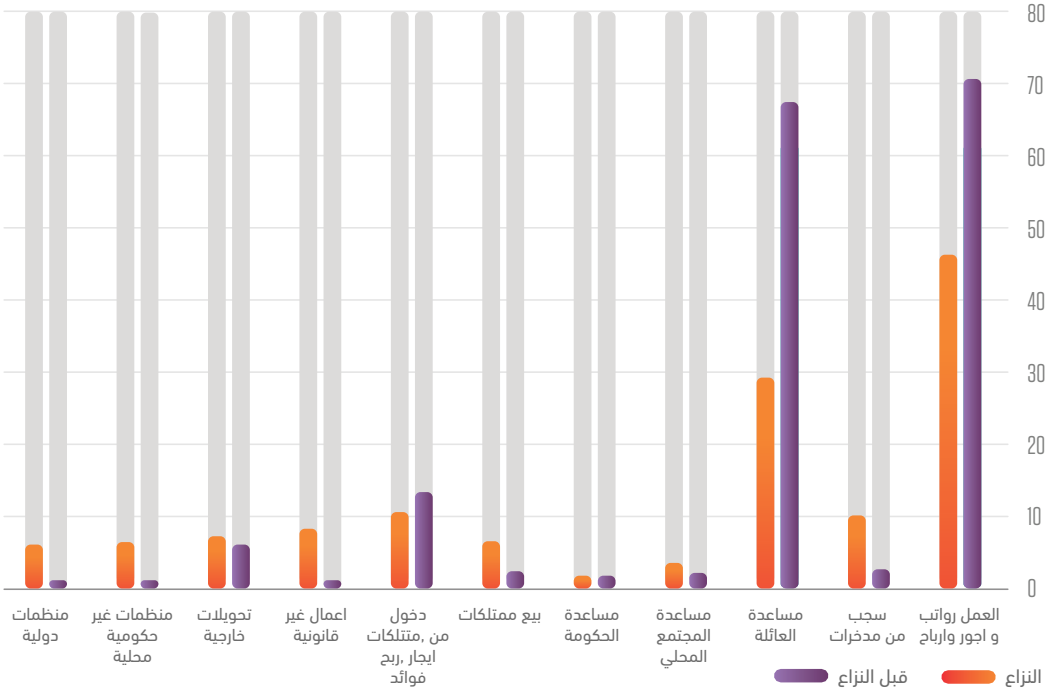

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

القياسية وجودتها. كما استمر كذلك التبادل التجاري من المنتجات الزراعية والغذائية بين سورية ودول الجوار بطرق غير نظامية، فقد كانت دول الجوار مصدراً رئيسياً لتأمين حاجة السكان من المنتجات الزراعية والغذائية خاصة في المدن والبلدات الحدودية. يظهر الشكل رقم (33) أن المستوردات خلال النزاع شكلت وسطياً 38% كنسبة من الناتج مترافقة مع تراجع حاد في الصادرات.

وصلت حصة المستوردات من المنتجات الغذائية من إجمالي المستوردات إلى حوالي 40% في العام 2013 وهي أعلى نسبة وصلت لها حصة المستوردات من المواد الغذائية لإجمالي المستوردات وحافظت على مستوً مرتفع خلال السنوات اللاحقة (الشكل رقم 34). ويؤثر الاعتماد على الاستيراد في استقرار الحصول على الغذاء كما يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، الذي يترافق بارتفاع الأسعار. كما يشير إلى درجة العجز الغذائي وتدهور الإنتاج المحلي.

لا يزال العمل بما يوفره من أرباح وأجور هو المصدر الأساسي للدخل بحصة 47% من التركيب النسبي لمصادر الدخل للأسر السورية، في أثناء النزاع، لكنه تراجع كثيراً مقارنة بعام 2010 بمعدل الثلث تقريباً

3.6.2.2 الاستدامة البيئية

شهدت المنطقة بشكل دائم تقلبات في الطقس وأظهرت الدراسات أن الاتجاه العام للاحتباس الحراري في المنطقة يتطابق مع نماذج الاحتباس الحراري العالمي المتأثر بالنشاط البشري وتصنيع الزراعة والأنشطة الاقتصادية المعتمدة على مصادر طاقة مرتفعة الكربون، وبالتالي لا يمكن أن يعزى ذلك إلى التغير الطبيعي وحده، فقد ساهمت العديد من السياسات الزراعية والنشاط الصناعي المبني على دراسات تجاهلت العامل البيئي سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ في تدهور البيئة وشكلت خطرا حقيقيا على الاستدامة البيئية.

على سبيل المثال أدت فلاحة البادية والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية إلى تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر نتيجة لاتخاذ الحكومة قراراً بالسماح بفلاحة أراضي البادية في التسعينات. كما أدى استخدام المياه غير الخاضع إلى رقابة فعالة وحفر الآبار بطرق غير شرعية إضافة إلى استخدام طرق الري التقليدية إلى تدهور الميزان المائي. (ويستليك، 2001؛ النجفي وآخرون، 2010؛

وصلت حصة المستوردات من المنتجات الغذائية من إجمالي المستوردات إلى حوالي 40% في العام 2013 وهي أعلى نسبة وصلت لها حصة المستوردات من المواد الغذائية لإجمالي المستوردات وحافظت على مستوً مرتفع خلال السنوات اللاحقة

الشكل رقم 33: الصادرات والوادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

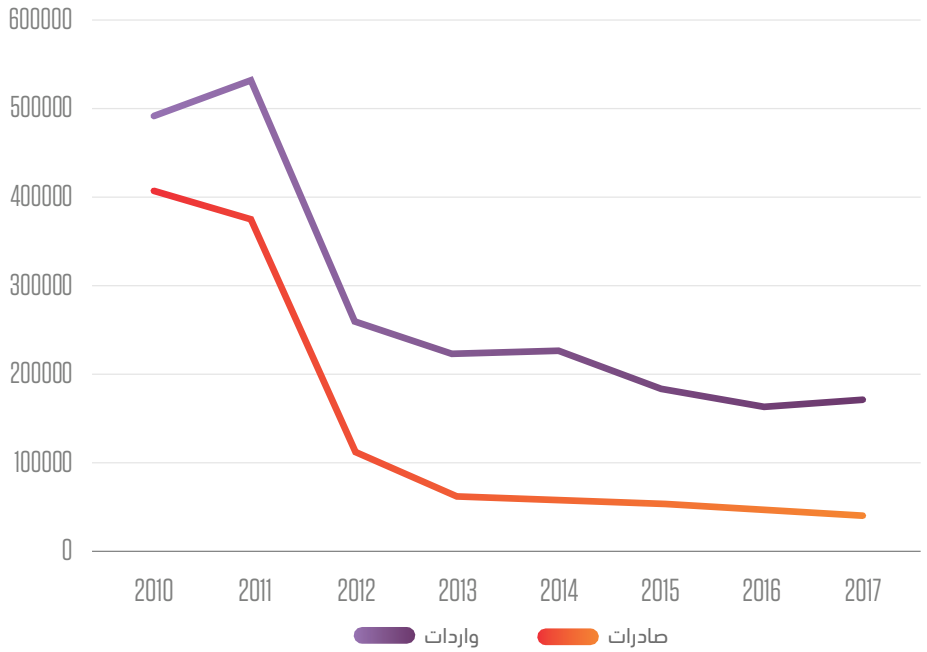

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 34: المستوردات من المنتجات الغذائية المستوردة وحصتها من إجمالي المستوردات

المصدر: world integrated trade solution (WITS), 2019

قطنا، 2017). كما ذكر سابقاً فإن التركيز على المحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من المياه ومع تعثر التحول نحو الري الحديث، زاد تملح الأراضي والعجز المائي، مما شكل خسائر كبيرة في الموارد الطبيعية وإنتاجية الأراضي.

ساهمت العديد من السياسات الزراعية والنشاط الصناعي المبني على دراسات تجاهلت العامل البيئي سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ في تدهور البيئة وشكلت خطرا حقيقيا على الاستدامة البيئية.

وهكذا ترافق تحقيق الزيادات في الإنتاج الزراعي خلال التسعينات مع اختلالات رئيسية مثل التركيز على زراعات شرهة للمياه مثل القطن والشوندر والقمح وسوء طرق الري والاستثمار الجائر للمياه الجوفية وحراثة البادية، مما أدى إلى نتائج سلبية في مجال التصحر والتملح وفقدان التنوع الحيوي والتحيز ضد الفلاحين المنتجين للمحاصيل غير المدعومة. كما أن بعض الصناعات التي تم تنفيذها في الفترات السابقة بدون دراسات دقيقة أضرت بالبيئة بشكل ملحوظ

من جهةأخرى، تساهم الحروب في تدمير الموارد الطبيعية والبشرية من خلال الدمار التي تتسبب به الأعمال القتالية وعمليات النهب والتخريب أو من خلال المخلفات السامة التي تتركها. إن الأمثلة التاريخية للأثر البيئي للحروب كثيرة، منها حرب الفيتنام، إذ استعملت المادة البرتقالية السامة التي تعد مبيداً ساماً للنباتات ومسبباً للمخاطر الصحية التي لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا. ومنها استهداف المواقع الصناعية ومصافي النفط في البلقان الذي ساهم في تلوث مياه الشرب والتربة في الأعوام 1992، 1995 و1999 (Zwijnenburg, 2016).

النمو الهائل لمعامل تكرير النفط محلية الصنع في مواقع معينة من دير الزور وعشرات الآلاف من هذه المصافي

في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، نشرت منظمة باكس دراسة تناولت الأثر البيئي والصحي للنزاع في سوريا. وذكر التقرير أربع قضايا رئيسية ناتجة عن النزاع:

» - استهداف المنشآت الصناعية والبنى التحتية الرئيسية وتدميرها، إضافة إلى استهداف المواقع العسكرية الذي قد يوّلد بؤراً ملوّثة نتيجة الكميات الضخمة من المواد الخطرة والسامة المتواجدة في هذه المواقع وخاصة المناطق الصناعية المحيطة بحلب وحمص ودمشق.

» الأضرار الهائلة في الأحياء السكنية والتعرّض للردم الخطر الذي لحق بأكثر من 60% من المناطق السكنية والصناعية في سوريا، الذي خلف الملايين من أطنان الركام، الممزوجة غالباً بمختلف أنواع النفايات الطبية والمنزلية والصناعية. يمكن لهذا أن يسبّب أخطار التعرض إلى مشاكل تنفسية سامة سببها الغبار، وأمراض جلدية وسرطانات وتشوّهات خَلقية نتيجة تلوّث الهواء ومياه الشرب بالمعادن الثقيلة.

» التلوّث الناجم عن المواد العسكرية والأسلحة وغيرها من المواد المتفجرة الذي نتج عنها انتشار الكثير من المواد السامة والمعادن الثقيلة في المناطق السكنية. كما قد تشكّل خطراً صحياً حقيقياً وتهديدات تلوّث طويل الأمد للتربة والمياه.

» انهيار الحوكمة البيئية وغياب البنى التحتية والخدمات لإدارة النفايات المتخصّصة قد يؤدي إلى مجموعة مخاطر صحية. كما يؤدي تراكم أكوام النفايات في الطرقات إلى انتشار الأمراض المعدية وتلويث التربة ومياه الشرب.

كما رصدت الدراسة النمو الهائل لمعامل تكرير النفط محلية الصنع في مواقع معينة من دير الزور وعشرات الآلاف من هذه المصافي فيما لا يقل عن 37 موقع في شمالي شرقي سوريا، حيث توّظف عشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك آلاف الأطفال، معرّضة إياهم للأبخرة السامة والمواد الخطرة بشكل يومي، وقد أثرت هذه الممارسات أيضاً على الأراضي الزراعية ومصادر المياه المحلية (Zwijnenburganf and Pas., 2015) .

وإضافة إلى التلوث قاد النزاع إلى هدر الكثير من الموارد الطبيعية، كالغابات ومصادر المياه نتيجة التدمير أو التخريب أو سوء الاستخدام مثل قطع الأشجار للتدفئة أو حفر الآبار الارتوازية بطرق غير مستدامة. وتؤثر عوامل الهدر والتلوث في إمكانيات الإنتاج الزراعي على المدى الطويل، كما تؤثر في نوعية الإنتاج الغذائي إضافة إلى الأضرار المباشرة على الصحة العامة.

الفصل الرابع:

محددات الأمن الغذائي

4.1 بناء النموذج

يدرس هذا القسم محددات الأمن الغذائي وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية خلال النزاع. بناءً على ذلك، تم تطوير نموذج انحدار مقطعي مثقل بعدد السكان، وتم استخدام الدليل الكلي للأمن الغذائي الذي تمت مناقشته في الأقسام السابقة كمتغير تابع، وإضافة مجموعة من المتغيرات الرئيسية المستقلة. ويعكس هذا الاختبار الارتباط بين الأمن الغذائي والمتغيرات، ولا يشير بالضرورة إلى العلاقة السببية بينها. اعتمد البحث على البيانات التي قدمها مسح السكان (2014) أثناء النزاع، كما تم اختبار النموذج للتحقق من ثبات النموذج ومعنوية النتائج.

في النموذج الرياضي، تم اعتماد دليل الأمن الغذائي FSI كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة بناء على الأدبيات وتقديرات فريق البحث بما يتفق مع حالة النزاع في سوريا.

وقد تم اختيار المتغيرات المستقلة التالية:

- **SCI** مؤشر مركب لرأس المال الاجتماعي.
- **Death** معدل الوفيات المرتبط بالنزاع، للدلالة على مستويات العنف.
- **Ins** تعامل المؤسسات بشكل متساوٍ مع الأفراد للدلالة عن العلاقة بالمؤسسات.
- **VE** المنخرطون في الأعمال المرتبطة بالعنف للدلالة عن العلاقة باقتصاديات العنف.
- **H** متغير مركب من عدة مؤشرات عن الحالة الصحية.
- **Idp** نسبة النازحين إلى السكان في المنطقة المدروسة.
- **Int_dep** نسبة المهجرين من المنطقة المدروسة إلى داخل سوريا إلى السكان في المنطقة المدروسة.
- **Tot_dep** نسبة المهجرين من المنطقة المدروسة داخل وخارج سوريا إلى السكان في المنطقة المدروسة.
- **Moh** أخيراً تم ضبط التباين بين المحافظات والذي لا تقيسه المتغيرات أعلاه كالفروقات الثقافية.

وتم تنفيذ الانحدار وفق ثلاث معادلات تتمايز من حيث متغير النزوح؛ فالأولى استخدمت نسبة إجمالي المهجرين من المنطقة المدروسة إلى السكان، والثانية استخدمت المهجرين داخلياً (هجروا إلى مناطق أخرى داخل سوريا) من المنطقة المدروسة إلى إجمالي سكانها، والثالثة استخدمت إجمالي النازحين داخلياً الذين وفدوا إلى المنطقة المدروسة إلى إجمالي سكانها.

4.2 نتائج النموذج

يقدم النموذج قراءة تحليلية للعلاقة بين الأمن الغذائي وعدد من المحددات التي تؤثر فيه، بناء على مسح حالة الانسان عام 2014. ويظهر الجدول المرفق بالملحق 2 نتائج النموذج وفق المعادلات الثلاث. ويظهر الجدول قيمة

$$FSI1_i = c + SCI_i + Death_i + Ins_i + VE_i + H_i + Tot_dep_i + Moh_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots\dots (1)$$
$$FSI2_i = c + SCI_i + Death_i + Ins_i + VE_i + H_i + Int_dep_i + Moh_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots\dots (2)$$
$$FSI3_i = c + SCI_i + Death_i + Ins_i + VE_i + H_i + Idp_i + Moh_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots\dots (3)$$

المعاملات والخطأ المعياري والمعنوية الإحصائية للعلاقة إضافة إلى المعاملات المعيارية، التي تقيس التغير في دليل الأمن الغذائي بناء على تغير في انحراف معياري واحد للمتغير المستقل، ويمكّن المعامل المعياري من المقارنة بين أهمية دور المتغيرات المستقلة (المحددات).

» **المؤسسات:** تبين النتائج أن المحدد الأكثر أهمية كمحدد للأمن الغذائي هو الأداء المؤسساتي للقوى المسيطرة على المنطقة فالعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين حالة الأمن الغذائي وتضمينية المؤسسات وعدم تمييزها بين السكان. أي إن تسلط القوى الفاعلة في مناطق الدراسة وإقصاءها للسكان وسوء إدارتها تمثل العامل المحوري في تدهور حالة الأمن الغذائي. ويعكس ذلك ما شهده النزاع من الاستخدام غير المسبوق للعنف المسلح وغياب سلطة القانون وإخضاع السكان بالحصار أو الحرمان من النفاذ للغذاء وظروف العيش الكريم. ووفق الإطار التحليلي للاقتصاد السياسي للغذاء نلاحظ ظهور العديد من القوى المتسلطة خلال النزاع التي قامت بتدمير الموارد والبنى التحتية وتسخير الموارد لصالح الحرب واقصاء المنتجين والموزعين والمستهلكين في نظام الأمن الغذائي وصولاً إلى تهجير السكان لصالح استدامة هيمنتها. لقد قامت قوى التسلط المختلفة بهدر المقومات البشرية والمادية وتدميرها، وأعادت قسرياً توزيع الثروة والسلطة والفرص بما يناسبها كمؤسسات متمحورة على العنف والتخويف والإقصاء. ونجم عن هذه السياسات مظلوميات هائلة وتفاوت كبير بين الفئات المجتمعية في مجال الأمن الغذائي.

تبين النتائج أن المحدد الأكثر أهمية كمحدد للأمن الغذائي هو الأداء المؤسساتي للقوى المسيطرة على المنطقة فالعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين حالة الأمن الغذائي وتضمينية المؤسسات وعدم تمييزها بين السكان.

» **الصحة العامة:** تم استخدام دليل الصحة العامة الذي تم بناؤه من مؤشرات فرعية تمثل مدى انتشار كل من الأمراض المعدية والمزمنة خلال النزاع للبالغين والأطفال، وتظهر نتائج النموذج أن الارتباط بين دليل الأمن الغذائي والحالة الصحية موجب ومعنوي إحصائياً، ويلي دور المؤسسات أهمية. وتتسق هذه النتائج مع العديد من الأدبيات التي تبين العلاقة القوية بين الأمن الغذائي والحالة الصحية في المجتمع، فتعثر نظام الأمن الغذائي يؤثر مباشرة في الحالة الصحية للأفراد كما يترافق مع تقهقر في النظام الصحي وظروف المعيشة.

» **رأس المال الاجتماعي:** لقياس العلاقة بين دليل الأمن الغذائي والعلاقات الاجتماعية في المنطقة المدروسة استخدم النموذج دليل رأس المال الاجتماعي الذي بني على مسح حالة الانسان 2014 (SCPR,2017) والذي يتكون من مؤشرات فرعية تقيس كل من الشبكات والثقة المجتمعيتين والقيم والعادات في الأمن الغذائي. أظهر النموذج العلاقة الإيجابية والمعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي ودليل رأس المال الاجتماعي، وتبين هذه النتائج أهمية عوامل الثقة والتضامن والتعاون والتطوع في التخفيف من حدة أزمة الأمن الغذائي للسوريين خلال النزاع. لقد ساهم تصدع العلاقات الاجتماعية من خلال الاستقطاب وانتشار ثقافة العنف والكراهية والتمييز ورفض الآخر وتسييس الهوية، من خلال التحريض القائم على الدين أو القومية أو المنطقة أو الجنس في تدهور حالة الأمن الغذائي وهي قضية تحتاج إلى المزيد من البحوث والاستقصاءات، إذ يغيب، إلى حد كبير، دور الثقافة والمؤسسات غير

الرسمية في الحد من فقدان الأمن الإنساني بما في ذلك الأمن الغذائي. ونشير هنا إلى دور العنف في انتشار القتل والخطف والسرقة والنهب والاغتصاب واستغلال الأطفال والاحتكار وكلها ظواهر تقود إلى تفكك في التضامن الاجتماعي وتحد من قدرة المجتمع على مواجهة الكوارث والنزاعات. وبناء على ذلك يعد بناء السلم والتكامل والإنسجام الاجتماعي في صلب استراتيجيات تجاوز حالات الحرمان من الأمن الغذائي.

» **الوفيات:** إن الخسائر في الأرواح هي الأكثر فداحة خلال النزاع، إذ يتم انتهاك الحق في الحياة في قضية غير قابلة للتعويض وهي دليل على كثافة العمليات العسكرية والانتهاكات الفادحة خلال النزاع في سوريا. يستخدم النموذج نسبة الوفيات نتيجة النزاع من أبناء المنطقة المدروسة نسبة إلى سكانها، وتشير النتائج إلى علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي والوفيات الناجمة عن النزاع. وهو مؤشر على مدى الانخراط في/والتعرض للعنف المباشر أثناء النزاع وله تداعيات كبيرة، لأن معظم القتلى هم من الفئات العمرية المنتجة، مما يترك آثاره في الأمن الغذائي من جهة الإنتاج ومن جهة قدرة الأسر على توفير الدخل اللازم للغذاء إضافة إلى تشويه بنية الأسر والمجتمعات المحلية.

» **النزوح القسري:** نزح أكثر من نصف سكان سوريا نتيجة النزاع إلى داخل البلاد، أو لجؤوا إلى خارجها، ليفقدوا البيئة التي بنوا فيها علاقاتهم وأعمالهم، ويصبحوا معرضين لمختلف أنواع التهميش والانتهاكات. تم استخدام ثلاثة مؤشرات للنزوح الأول هو نسبة المغادرين الإجمالية أي بما فيها اللاجئون إلى الخارج، وتظهر العلاقة السلبية والمعنوية إحصائياً بين دليل الأمن الغذائي والنزوح القسري، إذ هجر السكان المناطق التي تردت فيها ظروف وفرص التمتع بالأمن الغذائي. وتنطبق هذه النتيجة على نسبة المغادرين إلى داخل البلاد في النموذج الثاني، إذ ترتفع نسبة النزوح الداخلي قسرياً مع تدهور الأمن الغذائي. وأخيراً في النموذج الثالث تم استخدام نسبة النازحين إلى المنطقة المدروسة إلى اجمالي سكانها، وتشير النتائج إلى العلاقة الإيجابية والمعنوية إحصائياً بين نسبة النازحين في المنطقة ودليل الأمن الغذائي، أي إن النازحين يتجهون إلى المناطق التي تتوفر فيها نسب أعلى من الأمن الغذائي بما فيها تلك التي تتلقى المساعدات الغذائية والإنسانية. ويشير هذا الارتباط إلى أهمية تضمين معالجة قضية التدهور في الأمن الغذائي مع قضية عودة النازحين إلى مناطقهم بطريقة طوعية وتضمن لهم ظروف حياة كريمة.

» **اقتصاديات العنف:** وتم استخدام مؤشر الانخراط في الأعمال غير القانونية، مثل التهريب والسرقة والأتاوى والنهب والمشاركة في القتال، وأظهرت النتائج علاقة سلبية بين انتشار الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالعنف ودليل الأمن الغذائي، وهي قضية هامة في تغيير هيكلية العلاقات والسلطة والثروة في المجتمع، حيث يتم استغلال تفقير المجتمع وتدمير مقومات العيش من قبل قوى التسلط. وبالمقابل قدمت هذه القوى حوافز للانخراط في العنف والولاء لها. إن هذه البنية الجديدة للاقتصاد أفرزت أمراء حرب ورأسمالية محاسيب جديدة عابرة للحدود استغلت الحرب لبناء الثروات والسلطة وساهمت بشكل مباشر في حرمان أغلبية السكان من الحصول على الغذاء عبر نهب الممتلكات والاحتكار والمضاربة والتهريب والأتاوى أو استغلال المساعدات الإنسانية من خلال احتكارها أو توزيعها بطريقة تمييزية. إن تفكيك اقتصاديات العنف هو أحد الاستراتيجيات الهامة في التحول نحو اقتصاديات إنتاجية تضمينية توفر الأمن الغذائي من خلال نشاط إنتاجي بمشاركة واسعة ويؤمن فرص عدالة ويحافظ على استدامة الموارد.

تغيير هيكلية العلاقات والسلطة والثروة في المجتمع، حيث يتم استغلال تفقير المجتمع وتدمير مقومات العيش من قبل قوى التسلط. وبالمقابل قدمت هذه القوى حوافز للانخراط في العنف والولاء لها. إن هذه البنية الجديدة للاقتصاد أفرزت أمراء حرب ورأسمالية محاسيب جديدة عابرة للحدود

4.3 استخدام الغذاء كسلاح في حالات النزاع

يهدد انعدام الأمن الغذائي الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن الإنساني، ويوسع احتمالات الاضطرابات السياسية، ويبرز كأخطر مؤشرات الفشل المؤسساتي. وتتفاقم هذه المشكلة من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بالمؤسسات السياسية ومستويات التنمية والصراعات السابقة وشبكات الأمان الاجتماعي والضغوط السكانية. من جهة أخرى يؤثر النزاع سلباً على مستوى الأمن الغذائي وكثيراً ما يستخدم كسلاح بين الأطراف المتنازعة، لذلك لا بد من التركيز على الطرق والآليات التي تحمي الإنسان، وتضمن حصوله على الغذاء المناسب حتى في حالات النزاع (Henk-Jan Brinkman and Hendrix, 2010; Gleditsch et al., 2002; Collier et al., 2003).

يرتبط انعدام الأمن الغذائي بالنزاع من خلال تعزيزه للمظالم الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ودرجة الضرر أو المنفعة المتوقعة بالانضمام إلى النزاع وقدرته على تحسين حياة البشر من جهة أخرى (Gurr, Humphreys and Weinstein, 2008; Blattman and Miguel, 2010). وقد أكدت الدراسات أن نسبة النزاع والعنف تكون أعلى نسبياً في البلدان منخفضة الدخل أو التي تحكمها مؤسسات غير فاعلة أو غير ضامنة لحقوق الانسان (Von Braun, 2008).

الشكل رقم 35: العلاقة بين النزاع المسلح والأمن الغذائي

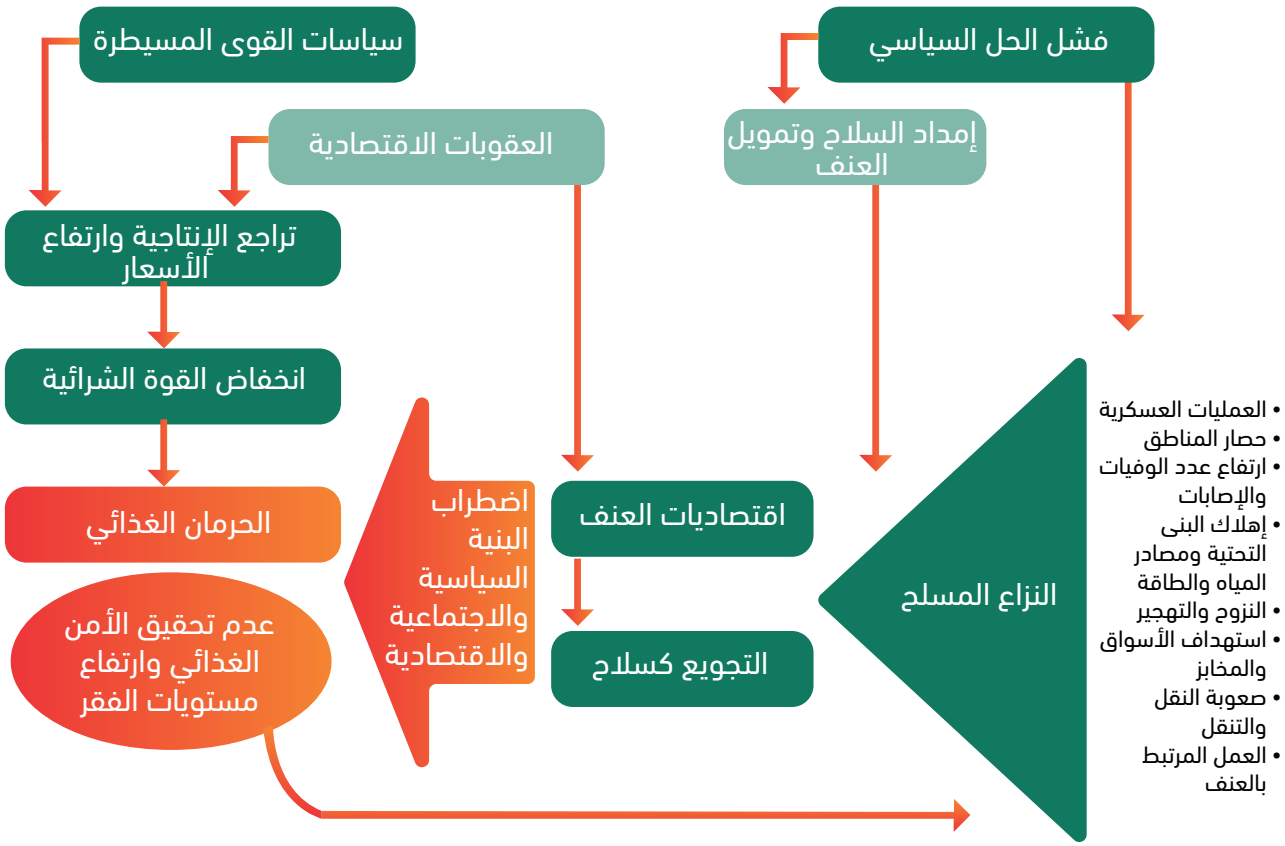

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

الإشكالية في الحالة السورية مركبة، فقد كانت مستويات الأمن الغذائي مرتفعة نسبياً من حيث الوفرة وإمكانية الوصول قبل عام 2011، لكنها ترافقت بمستويات أضعف في مجالي الاستدامة والمساواة. وكانت مستويات الفقر الغذائي منخفضة جداً، إلا أن النزاع ساهم في تدهور حالة الأمن الغذائي إلى حدود كارثية، جعلت البلاد تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الإنسانية. والإشكالية المطروحة كيف تغير دور الأمن الغذائي من أداة استقرار إلى أداة نزاع، وهل أصبح انعدام الأمن الغذائي محرضاً على استمرار العنف؟ وكيف ساهم التفاوت في الوصول إلى لغذاء في تعزيز التصدع الاجتماعي والاستقطاب السياسي؟

في حالة النزاع في سوريا، ساهم النزاع المسلح في تفاقم أزمة الغذاء، ولكنه دخل في حلقة النزاع، ليصبح سبباً ونتيجةً. فقد تسبب النزاع المسلح بإهلاك الموارد الزراعية الطبيعية وغير الطبيعية، وتدمير البنية التحتية ومصادر الطاقة والمياه، وارتفاع أعداد القتلى وأعداد الوفيات، وازدياد أعداد المهجرين والنازحين الذين يعيشون في ظروف معيشية صعبة. إضافة إلى دور النزاع المسلح في خلق أنشطة مرتبطة بالعنف، استقطبت اليد العاملة، و"انتفعت" منها فئات محددة من السكان. لقد تورط الكثيرون في الحرب نظراً لعدم وجود بدائل قادرة على توفير الحد الأدنى من المعيشة وهذا ساهم في زيادة الفقر والتهميش لكل من رفض التورط في الحرب.

كما استخدم الغذاء كسلاح من قبل كل الأطراف المتنازعة، من خلال حصار المدن والمناطق واستهداف الأسواق الشعبية والمخابز وموارد المياه لإخضاع السكان. وساهم النزاع أيضاً في ارتفاع الأسعار الناجم عن تراجع الإنتاج والدخول وفرص العمل وانتهاج سياسات تقلص الدعم والحماية الاجتماعية وتوجه الموارد نحو الانفاق العسكري، كما انتشر النهب والسرقة واحتكار الموارد، وأخيراً ساهمت العقوبات الاقتصادية في تفاقم أزمة الغذاء. نجم عن تدهور حالة الأمن الغذائي تضييق الخيارات المتاحة للأفراد واتساع المظلوميات، مما دفع باتجاه الانخراط أكثر في خيار الحرب. وعلى الرغم من كمية المساعدات الخارجية التي أعلنت استهداف الفئات المهمشة والفقيرة إلا أنها لم تستطع أن تفي بالحاجات المتزايدة في ظل فشل مبادرات الحل السياسي. بالنتيجة، استمر النزاع سنوات طويلة، ولا يزال مستمراً في بعض المناطق، وانعكست آثاره في المزيد من العجز الغذائي. ويظهر الشكل (35) الحلقة المفرغة بين العنف وغياب الأمن الغذائي.

ساهم النزاع المسلح في تفاقم أزمة الغذاء، ولكنه دخل في حلقة النزاع، ليصبح سبباً ونتيجةً.

الفصل الخامس:

مقترحات لمواجهة الحرمان الغذائي

قدم البحث تحليلاً لقضية الأمن الغذائي في سوريا قبل النزاع وفي أثنائه، من خلال عدة مراحل، فتم تشخيص الاقتصاد السياسي للزراعة قبل النزاع، ثم تم بناء دليل مركب للأمن الغذائي قبل النزاع وأثناءه، وتم تحليل نتائجه حسب مكوناته الفرعية المتمثلة بالوفرة والنفاذ والاستخدام والاستقرار، وأخيراً تم تنفيذ تحليل قياسي للأمن الغذائي الذي حدد العوامل التي ساهمت في تردي حالة الأمن الغذائي خلال النزاع.

لقد تمتعت سوريا قبل النزاع بمستويات مرتفعة من الوفرة والنفاذ للغذاء لكنها عانت من ضعف الاستخدام والاستدامة إضافة إلى التفاوت في الأداء بين المناطق. وشهد النموذج التنموي في سوريا تحولات جذرية في الألفية الجديدة مع تبني السياسات النيوليبرالية التي همشت القطاع الزراعي وقلصت الدعم وأدت إلى تراجع دور الفلاحين والريف مع تراجع في خلق فرص العمل وتوسع الاقتصاد غير المنظم وزيادة معدلات الفقر. كما تفاقمت التحديات البيئية مع غياب استراتيجيات الاستدامة البيئية.

لقد شكل النزاع بنى سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة متمحورة على العنف والظلم، ونجم عنه تدهور كارثي في معدلات الأمن الغذائي الذي أثر في حياة الملايين من السكان، وتفاقمت الانتهاكات للحقوق لتشمل غياب الحق في الغذاء. وتعرضت مقومات الأمن الغذائي من رأس مال بشري ومادي واجتماعي إلى خسائر فادحة وهيمنت قوى التسلط على البنى المؤسسية واستخدمت الحرمان من الغذاء كأحد سياساتها لإخضاع السكان ومعاقبتهم. وكان الحصار المطبق أحد أكثر أوجه النزاع ظلمة عانى الملايين منه، ومن سياسات التجويع.

لقد شمل الحرمان الغذائي كل السوريين، لكن بدرجات متفاوتة، إذ عمق النزاع الفوارق بين السكان حسب المناطق والنوع الاجتماعي والانتماء السياسي والقوى المسيطرة. وارتبط ذلك بكثافة العمليات العسكرية والنزوح ودمار البنية التحتية وتقهقر رأس المال الاجتماعي وتدهور الصحة العامة والنشاط الاقتصادي وغياب سلطة القانون وتفشي أعمال النهب والتخريب.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال المساعدات الإنسانية من قبل المجتمعات المحلية والمغتربين والمنظمات الدولية إلا أنها كانت قاصرة عن مواجهة الاحتياجات الضخمة التي ولدها النزاع، كما أن اقتصاديات العنف سخرت جزءاً من المساعدات في خدمة قوى التسلط وأمراء الحرب.

وفيما يلي بعض المقترحات:

يعدُّ توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة أساساً يمكّن الدولة والمجتمع من تحقيق الأمن الغذائي الضروري للمواطنين، ويمكنهما أيضاً من تخفيض الفقر. ويؤكد مفهوم السيادة الغذائية على حق الجميع محلياً بالاستفادة من/ والمشاركة في جميع الموارد الطبيعية، ودعم سبل العيش المستدامة واحترام عمل منتجي الغذاء، وتوطين الأنظمة الغذائية والتأكيد على ضرورة تطوير المعرفة والمهارات، من خلال تطوير البحوث والدراسات المحلية، التي تساهم في

عمق النزاع الفوارق بين السكان حسب المناطق والنوع الاجتماعي والانتماء السياسي والقوى المسيطرة. وارتبط ذلك بكثافة العمليات العسكرية والنزوح ودمار البنية التحتية وتقهقر رأس المال الاجتماعي وتدهور الصحة العامة والنشاط الاقتصادي وغياب سلطة القانون وتفشي أعمال النهب والتخريب.

دعم الإنتاج المحلي، والعمل بشكل مستدام يضمن الحفاظ على النظام البيئي والموارد الطبيعية. وهكذا فإن العمل على تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الواسع يرتبط بعدة مستويات، المستوى الاقتصادي الوطني الكلي والمحلي والأسري، ويتطلب ذلك أيضاً العمل على مستوى قطاعي، بحيث يدخل قطاعات الزراعة والري والطاقة والخدمات والبيئة ضمن مجال البحث في تحسين الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك لا بد من توفر البيئة المناسبة لتحقيق ذلك. وهذا كله يرتبط بالوصول إلى الديمقراطية، بوظائفها التي تضمن الحريات العامة والخاصة والحقوق المدنية والسياسة، وتحمي حقوق الإنسان.

إن التجربة السورية الأخيرة التي سلطت الضوء على الثغرات الجوهرية في الإطار التحليلي والسياسات المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث حق الغذاء كماً وكيفاً يجب أن يتحقق في أوقات السلم وفي أوقات الحرب أيضاً وهو ما يقتضي إيجاد آلية واضحة لتفكيك إمكانية استخدام الغذاء أداة في الحرب للضغط على المجتمع لتقديم تنازلات تمس حقوق الإنسان وحريته وكرامته. إضافة إلى ذلك لا بد من العمل محلياً وعالمياً على اعتبار استخدام الغذاء سلاحاً جريمة حرب، وخاصة في ظل الظروف الحالية التي أدت إلى كوارث إنسانية ومجاعات وأوبئة قضت وتقضي على حياة الكثيرين من البالغين والأطفال وتصادر مستقبلهم. يستعرض البحث، في القسم الآتي، عدداً من السياسات المقترحة لتجاوز انعدام الأمن الغذائي نتيجة النزاع.

على المستوى الوطني الكلي:

» إن الأولوية القصوى هي وقف العنف وتفكيك المؤسسات المتسلطة، من خلال عملية تحول جذرية تضمن مشاركة مجتمعية واسعة لبناء مؤسسات تشاركية وكفوءة ومساءلة، وتعمل على معالجة مظلوميات النزاع وتؤسس لاحترام الحقوق وتضمن الأمن الإنساني. إنه تحد كبير في ظل تعاظم قوى التسلط وتأسيسها لمنظومات تسيطر على السلطة والثروة وتهمش أغلبية السكان. المؤسسات التضمينة هي الضمانة لتجاوز الانتهاكات وبناء مقومات الأمن الغذائي للجميع من نواحي الوفرة والنفاذ والاستخدام والاستدامة.

» بناء الاقتصاد المنتج في مواجهة اقتصاديات العنف، من خلال التحفيز الإيجابي للعمل المنتج وتوسيع المشاركة الاقتصادية للرجال والنساء في الأنشطة الاقتصادية غير المبنية على الريع والاستغلال وهدر الموارد، والتركيز على تحفيز الريف والإنتاج الزراعي. يضاف إلى ذلك تنفيذ سياسات تفرض قيوداً صارمة على الأنشطة القائمة على العنف مثل النهب والأتاوى والاحتكار والتهريب.

» العمل على المصالحة المجتمعية والاستثمار في بناء الثقة والتضامن بين الأفراد والجماعات كجزء أساسي من معالجة مسببات الحرمان الغذائي.

» وضع معايير لاستهداف الفئات والمناطق الأكثر تضرراً من الحرمان الغذائي والتقليص التريجي للاعتماد على المساعدات من خلال سياسة تنموية تشجع على العمل المنتج والتوزيع العادل.

» تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال ضمان الحريات العامة والخاصة وحرية التعبير والمحاسبة والمساءلة على الممارسات التي تنتهجها الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وتجريم استخدام الغذاء كسلاح.

» وضع خطة استجابة لمعالجة الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية من هدر وتلوث، والتي أثرت في الإنتاج الزراعي.

» إعادة تأهيل القطاع الزراعي من خلال:

» إعادة تأهيل الأراضي القابلة للزراعة، التي

تعرضت للإتلاف، نتيجة العمليات القتالية من خلال إدراجها ضمن خطة زراعية خاصة تأخذ بعين الاعتبار الآثار التدميرية للحرب والآثار البيئية الناتجة عن مختلف أنواع الأسلحة المستخدمة.

» إعادة تأهيل أنظمة الري والسدود والآبار الجوفية والارتوازية التي ترفد الأراضي المروية بحاجتها لمن المياه وتوفير المواد الأولية اللازمة لضخ المياه كالطاقة الكهربائية والفيول. واستئناف العمل بمشاريع الري الحديث وتوسيعها لتشمل جميع الأراضي الزراعية المروية. والعمل على وقف حفر الآبار العشوائية التي استنفدت الموارد المائية.

» توفير البذار والأسمدة والأعلاف للمنتجين الزراعيين وإعادة تأهيل المداجن وحظائر الماشية التي تعرضت للتدمير أثناء الحرب، من خلال ضمان استقرار أسعار البذار والأسمدة وتوسيع فرص الحصول على القروض الزراعية بفوائد تمييزية للمنتجين تأخذ بعين الاعتبار حجم الضرر الذي سببته الحرب في المناطق التي تعرضت لأعمال عسكرية وتخريبية.

» وضع خطة لإعادة النازحين بسبب الحرب إلى مناطقهم ومدنهم وإعادة تأهيل المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وتوفير قروض سكنية طويلة الأجل لإعادة إعمار البيوت والمناطق السكنية مما يضمن بالتالي توفر اليد العاملة الزراعية التي هاجرت ونزحت بسبب الحرب.

» مراجعة السياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة بهدف المساعدة على تنفيذ السياسات الزراعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع الكفاءة الاقتصادية للإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية له. ومحاربة ظاهرة الاحتكار التي ساهمت في رفع أسعار مستلزمات الإنتاج، كما أعاقت تأمين المستلزمات الزراعية المدعومة للمستفيدين. وضبط أسعار مستلزمات الإنتاج التي تأثرت بارتفاع أسعار الصرف وصعوبات النقل، وتوسيع خيارات الفلاحين بالقروض الزراعية.

» تحفيز الاقتصاد المنتج كثيف العمالة لتوفير فرص عمل ضمن خطة مستدامة للاعمار.

» الحد من ظاهرة الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة التي تفاقمت في ظل الحرب، وذلك من خلال مجموعة من السياسات الكلية:

» اعتماد سياسة نقدية واضحة تضع هدف استقرار الأسعار كأولوية، إذ يتوجب على المصرف المركزي التحكم في سعر الصرف وأسعار الفائدة التي تساعم في توازن استقرار الأسعار بشكل أولي والذي يساهم بدوره في ضبط استقرار تكاليف المعيشة.

» تعزيز دور التعاونيات التي يمكن أن توفر كافة الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار تنافس أسعار السوق المحلية.

» توفير فرص العمل للشباب والنساء ووضع برامج ضمان اجتماعي يركز بشكل خاص على الأسر التي فقدت معيليها والتركيز على هذا المحور ضمن خطط إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي.

على المستوى المحلي:

» حصر الأضرار التي تسببت بها الحرب على المستوى المحلي والعمل على تشكيل فرق محلية من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ خطط إعادة الإعمار وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والسدود وأنظمة الري والممتلكات الخاصة والعامة والمرافق العامة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية إعادة الاعمار والتأهيل.

» تطوير البنى المؤسسية على المستوى

إن الأولوية القصوى هي وقف العنف وتفكيك المؤسسات المتسلطة، من خلال عملية تحول جذرية تضمن مشاركة مجتمعية واسعة لبناء مؤسسات تشاركية وكفوءة ومساءلة، وتعمل على معالجة مظلوميات النزاع وتؤسس لاحترام الحقوق وتضمن الأمن الإنساني.

المحلي لتجاوز آثار النزاع وبناء قدراتها على تنفيذ فعال للتنمية المحلية.

» تفعيل دور المجتمع المحلي المتمثل في منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأمن الغذائي والبيئي وتمكينها من أداء دورها من خلال مشاركتها في اتخاذ القرار والتعبير عن مطالب المجتمع المحلي.

» مشاركة المجتمع المحلي في وضع الخطط والموازنات لإعادة الاعمار عن طريق تشكيل لجان محلية ممثلة للمجتمع المحلي متخصصة بقطاع الزراعة والأمن الغذائي تقوم بالعمل على هذه القضايا تحديداً بالتعاون مع موسسات الدولة والادرات المحلية، وتوسيع هامش الاستقلال الإداري والاقتصادي للمجالس المحلية للقيام بدورها بشكل سريع وفعال على مستوى التنمية المحلية.

» توفير فرص العمل لأبناء المحافظات والمدن والمناطق كأولوية للإسراع بعملية إعادة توطينهم في المناطق التي نزحوا منها.

على المستوى الأسري:

» ضمان توفر المواد الغذائية الضرورية في السوق المحلية بأسعار مناسبة والعمل على رفع قيمة الأجور الحقيقية بحيث تأخذ بعين الاعتبار السلة الغذائية الضرورية وتوفير فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة ووضع برامج ضمان اجتماعي للأسر التي فقدت معيليها وللمعاقين

» توفير البيئة المناسبة لرفع مشاركة النساء في العمل، مع ضمان شروط العمل اللائقة لهن وزيادة دورهن الاقتصادي في مراحل الإنتاج والتوزيع.

» ضمان القدرة على الحصول على الغذاء والذي يتحدد من خلال القدرة على الوصول الآمن إلى منافذ البيع من جهة وزيادة القدرة الشرائية للأسر السورية من خلال توفر فرص العمل ورفع الأجور وضبط الأسعار.

» تفعيل دور هيئات حماية المستهلك والمجتمع المدني لضمان جودة الغذاء ووضع حد لظاهرة الاحتكار التي أدت إلى توزيع منتجات بجودة متدنية وبأسعار مرتفعة.

» توفير مياه الشرب لكافة الأسر السورية من خلال العمل كأولوية قصوى على إعادة تأهيل الشبكات العامة التي تمد المناطق بمياه الشرب ومراقبة وسائل تعقيمها.

» توفير المشتقات النفطية وغاز الطهي لكافة المناطق بأسعار مناسبة، والرقابة على عمليات البيع التي يسيطر عليها الوسطاء المحليون ووضع العقوبات الرادعة للتجاوزات المتعلقة بالتوزيع والأسعار في السوق السوداء.

» ضمان استدامة الأمن الغذائي من خلال توفير السلع الغذائية من المجتمع المحلي كمصدر أساسي للمواد الغذائية وضبط عملية الاستيراد والتصدير لهذه المواد.

المراجع

المراجع باللغة الانجليزية

- Barrett, C. B. (2010) “Measuring Food insecurity” Science 327, P. 825-828
- Blattman, C. & Miguel, E. (2010) “Civil War” Journal of Economic Literature 48(1): 3–57
- Boeing, G. (2016). "How Our Neighborhoods Lost Food, and How They Can Get It Back". Progressive Planning. 2016 (Winter): 35–37. Retrieved 2016-10-12
- Brinkman H. J. and Hendrix C. S. (2010) Food Insecurity and Conflict: Applying the Wdr Framework" World Development Report 2011 Background Paper
- Brinkman, H. J. and and Hendrix C. S. (2011) “Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and Addressing the Challenges” World Food Programme’s Occasional Paper, No. 24.
- Collier, Paul; Elliott, V.L. Hegre, H.; Hoeffler, A.; Querol, M. R. and Sambanis, N. (2003) “Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy” Oxford: Oxford University.
- FAO (1997) "The food system and factors affecting household food security and nutrition" Agriculture, food and nutrition for Africa: a resource book for teachers of agriculture. Rome: Agriculture and Consumer Protection Department. Retrieved 15 October 2013
- FAO (1997) "The food system and factors affecting household food security and nutrition". Agriculture, food and nutrition for Africa: a resource book for teachers of agriculture. Rome: Agriculture and Consumer Protection Department. Retrieved 15 October 2013.
- FAO/WFP (2018) “Crop and Food Security Assessment” Special Report. http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM
- Garrett, J; Ruel, M. (1999) “Are Determinants of Rural and Urban Food Security and Nutritional Status Different? Some Insights from Mozambique” Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute. Retrieved 15 October 2013.
- Gleditsch, N. P.; Wallensteen, P.; Eriksson, M.; Sollenberg, M. and Strand, H. (2002) “Armed Conflict 1946–2001: A New Dataset” Journal of Peace Research 39(5): 615–637.
- Gordillo, G. and Ménde, O. (2013) “Food Security and Sovereignty” FAO
- Gurr, T.R. (1970) “Why Men Rebel” Princeton, Princeton University Press
- Humphreys, M.A. & Weinstein, J.M. (2008) „Who Fights? The Determinants of Participation in Civil War” American Journal of Political Science, 52(2):436–455.
- Kelley, P. C., Mohtadi, S., Cane, A. M., Seager, R., and Kushnir, Y., (2015) “ Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought” Edited by Brian John Hoskins, Imperial College London, London, United Kingdom.
- Levetin, E., McMahon, K. (2008): “Plants and Society”, Chapter 11: “Origins of Agriculture”, Fifth Edition. The McGraw–Hill Companies.
- Maddison, A (2003) “The World Economy: Historical Statistics”,

Development Center studies, OECD. http://www.globaljustice.org.uk/six-pillars-food-sovereignty
» Selby J., Dahi S. O., Fröhlich C., Hulme, M. (2017) "Climate change and the Syrian civil war" Political Geography Volume 60, September, PP 232-244 https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2017.05.007
» Tweeten L. (1999) "The Economics of Global Food Security Applied Economic Perspectives and Policy" Volume 21, Issue 2, Pages 473–488, https://doi.org/10.2307/1349892
» United Nations Committee on Economic, Social, and Cultural Rights (1999) "The right to adequate food" Geneva: United Nations
» UN ESCWA/St. Andrews University (2016) "Syria at War: Five Years On." https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/syria-war-five-years-english_3_0.pdf
» Von Braun, J. (2008) "The World Food Crisis: Political and Economic Consequences and Needed Actions" Presentation to the Ministry of Foreign Affairs, Stockholm, Sweden, September 22
» Whole of Syria-Food Security Sector (2017) "Food Security Situation in Syria" Whole of Syria
» Zwijnenburg, W. and te Pas, K. (2015) "A desktop study on the environmental and public health impact of Syria's conflict" PAX, Amidst the debris... ISBN: 978-90-70443-86-3
» Zwijnenburg, W. (2016) "The Human Cost of War's Environmental Impact" Syria untold, http://syriauntold.com/2016/10/the-human-cost-of-wars-environmental-impact/

المراجع باللغة العربية

» Al Najafi, Imad Hasan et al (2010) 'Political Agriculture and the Prospects of Achieving Food Security: Indicators of the Syrian Agricultural Economy', Tanmyat ar-Rafidayn, issue 100, volume 32, P: 67 - 81 (In Arabic)
» Salem, Hamdi (2000) 'The Final Report on Food Security' Assistance in Institutional Strengthening and Agricultural Policy Project, FAO. Damascus, Syria
» Mohamed, Shawqi (2016) 'Livestock in Syria: High Production Costs and Under Threat'. Al Hal website (in Arabic)
» Mohamed, Shawqi (2017) 'The Reality of Olive Oil Production and Export in Syria in the Past 7 Years'. Al Hal website (in Arabic)
» Mohamed, Shawqi (2016) 'The Electricity Sector in Syria Falls Apart Under the Weight of Conflict'. Al Hal website (in Arabic)
» Katana, Hassan (2017) "Impact of the Crisis in Syria on Agricultural Production and Food Security 2005-2016", background paper, Syrian Center for Policy Research (in Arabic)
» Westlake, Mike (2001) 'Final Report on the Strategic Crop Sector' Assistance in Institutional Strengthening and Agricultural Policy Project, FAO. Damascus, Syria

الملاحق

ملحق (1): المسح الميداني لحالة السكان

منهجية المسح الميداني

يهدف المسح الميداني الداعم لتقرير حالة السكان 2014، إلى توصيف وفهم الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي للسكان في سوريا إضافة إلى توفير الأساس اللازم لدراسة وتحليل آثار النزاع، ويتضمن ذلك الأهداف الآتية:

- توصيف التوزع الجغرافي للسكان من حيث النازحون والمقيمون في مناطقهم وحركة السكان.

- التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية للسكان في كافة أنحاء البلاد.

- توضيح الخصائص العامة للحالة الاقتصادية للسكان من حيث فرص العمل والأنشطة الاقتصادية وأهم مصادر الدخل.

- توصيف الأوضاع المعيشية من حيث ظروف المسكن والبنية التحتية.

- توصيف الحالة الصحية والتعليمية للسكان.

- توصيف حالة التفاوت والفقر.

- مقاربة الخصائص الاجتماعية الرئيسية للسكان.

- طبيعة وفعالية المؤسسات القائمة.

ونظراً للطبيعة الخاصة للمسح في ظل الظروف المعقدة للأزمة عمل فريق البحث والفريق المركزي على تطوير منهجية المسح بما يسمح بالحصول على مؤشرات نوعية وكمية تحاكي الواقع المتغير بطريقة استثنائية. لذلك تم تطوير مراحل مركبة للمسح تتضمن الاستفادة من البيانات الثانوية المتاحة ثم الحصول على بيانات من أفراد متواجدين وفاعلين في مناطق الدراسة ومقاطعة البيانات على أكثر من مستوى للتحقق من مصداقيتها، ومقاربة الظواهر الجديدة التي ولدتها الأزمة من الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وتم في هذا الإطار إجراء مشاورات مع باحثين من اختصاصات مختلفة للاتفاق على الإطار الفني للتنفيذ. ثم تم إعداد أدوات البحث المتمثلة باستمارة البحث ودليل الباحث ودليل الدمج وتقرير الحالات الطارئة بما يخدم غرض البحث. كما تم التشاور حول آلية الوصول إلى المناطق الساخنة وضمان تغطية كامل المحافظات. ونفذ المسح بالشراكة بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان والمكتب المركزي للإحصاء وفريق من الباحثين المستقلين وبالتعاون مع العديد من الجهات العامة مثل هيئة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق المعونة الاجتماعية وبعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

ويغطي البحث جميع السكان المقيمين والنازحين، على كامل مساحة سوريا. ونُفِّذ العمل الميداني من خلال أسئلة وجهت إلى أشخاص مفتاحيين في مناطقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- وحدة الدراسة الجغرافية هي "الناحية" في كافة المناطق والمحافظات السورية، و"الحي" بالنسبة لمراكز المدن وتم مقابلة ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة.

- استشارة منسق الفريق في المحافظة والفريق المركزي حول مدى تجانس الناحية وفي حال عدم تجانسها تم فصل الناحية إلى أكثر من منطقة مدروسة (على أساس مجموعات من القرى) ونفذ المسح على هذا الأساس. وتعتمد معايير عدم التجانس بين النواحي على آثار الأزمة في الجوانب الإنسانية والمادية.

- تخصيص قائمة لمشاهدات الباحث ترفق بالاستمارة، في حال عدم قدرته على الوصول الفيزيائي نتيجة لخطورة الوضع الأمني تم

الاعتماد على البيانات الثانوية للتدقيق، والأساس هو تواجد الباحث والشخص المفتاحي في المنطقة المدروسة.

- نفذ العمل الميداني في المناطق الساخنة من خلال:
  - الاعتماد على باحثين من المناطق المدروسة إن أمكن
  - مقابلة أشخاص مطلعين على الأوضاع ويمكنهم إجراء المقابلة خارج المنطقة
  - مقابلة شخصية أو الكترونية أو هاتفية
  - تواصل دائم خلال فترة المسح لرصد ديناميكية الحالة

- تشمل معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين ضرورة معرفتهم بالمنطقة المدروسة وموضوعيتهم بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتوفر لهم قدرة الحصول على معلومات وبيانات حديثة تتعلق بالمحاور المدروسة (اقتصادية اجتماعية ديمغرافية مؤسساتية)، وحددت معايير الأشخاص المفتاحيين بالنقاط التالية:
  - من أبناء المحافظة ومن الأفضل أن يكون مقيم في المنطقة المدروسة
  - الاهتمام والمعرفة بأوضاع المنطقة المدروسة
  - تمثيل المجتمع المحلي
  - تمثيل خلفيات فكرية ومهنية متنوعة
  - الخبرة والانخراط في مجال العمل للصالح العام
  - تمثيل المرأة والفئات العمرية المختلفة

فريق العمل في المسح

يتألف فريق العمل من خبراء وباحثين ومختصين وإداريين وممثلين عن الشركاء في البحث، ويتضمن الفريق ثلاث مجموعات عمل أساسية هي فريق العمل البحثي وفريق العمل الميداني وفريق العمل التقني.

ويتضمن الفريق الميداني فرق المحافظات وتتألف من منسق الفريق وعدد من الباحثين الميدانيين وخضعت الفرق للتدريب من قبل الفريق البحثي، ومهام الفريق الميداني هي:

- تحديد خطة العمل من حيث إطار العمل والخطة الزمنية بالتنسيق مع الفريق البحثي.

- تحديد نطاق العمل من حيث المناطق الجغرافية والبيانات المتوفرة عنه في كل محافظة بناء على مقترح أولي من قبل الفريق البحثي.

- جمع البيانات والمعلومات الثانوية المتوافرة عن المحافظة.

- ترشيح الأشخاص المفتاحيين وفق المعايير المتفق عليها مع الفريق المركزي.

- إجراء المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين والالتزام بدليل الباحث وكتابة قائمة المشاهدات.

- تقارير الحالات الطارئة في حال حدوثها بالتنسيق مع الفريق البحثي.

- تزويد الفريق البحثي بكافة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها مدققة.

تم اعتماد معايير لاختيار الباحثين في المسح الذي يعد بحثاً غير تقليدي ويتم في ظروف معقدة وخطرة، وتم تكوين الفرق من خلال اختيار باحثي المكتب المركزي للإحصاء، كما تم دعوة الباحثين المستقلين المهتمين في المشاركة، إضافة إلى متطوعين من جهات مختلفة، وتم الاختيار مكتبياً في المرحلة الأولى ثم تم الاختيار النهائي بعد الدورات التدريبية. وتتمثل معايير اختيار الباحثين بأن يكون من المقيمين في المحافظة المدروسة وحاصل على الشهادة الثانوية على الأقل ولديه خبرة في العمل البحثي والإحصائي والميداني خاصة في العلوم الاجتماعية إضافة إلى الموضوعية والأمانة العلمية والرغبة في العمل التطوعي والقدرة على التواصل.

تم تقييم دوري لأداء الفرق من قبل الفريق المركزي الذي قام بمتابعة يومية عن بعد وأجرى عدة زيارات ميدانية للتحقق. كما اهتم مشرفو المحافظات بمتابعة أداء الباحثين، وقد تم على سبيل المثال استبعاد جزء كبير من فريق إحدى المحافظات وتم

إعادة تشكيل الفريق كما تم استبعاد عدة باحثين لم يلتزموا بمعايير الأداء. وتم تقييم آخر لعمل الفرق أثناء مرحلة تدقيق الاستمارات والتي ترتب عليها إعادة بعض الاستمارات إلى الميدان واستبعاد بعض الباحثين.

أقيمت أربع ورشات عمل مكثفة للتدريب على آلية تنفيذ المسح، تم خلالها توضيح أهداف تقرير حالة السكان والمسح ومنهجية العمل، وشرح الاستمارة ودليل الباحث بشكل تفاعلي، كما تم توضيح آلية وقواعد الدمج وأخلاقيات البحث. وزود الباحثون بالبيانات الثانوية عن المناطق المدروسة والذي تضمن معلومات عن السكان والتعليم والتركيب العمري والنوعي والعلاقة مع سوق العمل وإنفاق الأسرة والمنشآت قبل الأزمة لفهم المنطقة المدروسة، وأجري تجارب أولية على اختيار المناطق المدروسة.

أدوات المسح

استُخدم عدة أدوات للمسح أولها المعلومات والبيانات الثانوية والتي تتضمن كافة الإصدارات والدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمنطقة المدروسة. وقد عمل فريق البحث على الاستفادة من البيانات الثانوية من مصادر مختلفة خاصة من المكتب المركزي للإحصاء لفترة ما قبل الأزمة حيث تم العمل على مسوح قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة والوضع الصحي الأسري والمنشآت الصناعية والتعدادات السكانية، إضافة إلى البيانات المتعلقة بالحسابات القومية والتعليم وبيانات السجلات المدنية.

أما الأداة الرئيسية للمسح فكانت الاستمارة والتي تحتوي أسئلة نوعية تم تحضيرها وفق المحاور الرئيسية للبحث وبالتالي تغطية الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وقد تم تصميمها من قبل الفريق البحثي والتقني وبمشاركة فرق المحافظات، بما يضمن واقعيتها وتوفيرها للبيانات والمؤشرات المستهدفة في البحث. وقد تم تطوير الأسئلة ودليل الباحث التفصيلي من قبل الفريق البحثي والتقني بما يضمن التوصيف الدقيق للأسئلة. وتضمنت الاستمارة قسم يحوي قائمة ملاحظات الباحث وأُعدت بحيث يتمكن الباحث من تدوين الظواهر والمؤشرات البارزة في المنطقة المدروسة والتي تمكن من المقارنة مع إجابات الأشخاص المفتاحيين كوسيلة للتحقق. يذكر بأن كل استمارة تُملأ بالكامل من قبل شخص مفتاحي واحد وليس من أكثر من شخص، ويحق للشخص المفتاحي جمع المعلومات ممن يراه مناسباً لكن لا يقوم الباحث بسؤال أكثر من شخص مفتاحي لاستكمال نفس الاستمارة.

بعد إعداد الاستمارات الثلاث لكل منطقة مدروسة، تُدمج هذه الاستمارات في استمارة جديدة، وفق دليل دمج الاستمارات، من قبل مشرف فريق المحافظة والباحثين المعنيين في المنطقة المدروسة. وفي حال وجود تناقض في أي من الأسئلة النوعية أو فوارق كبيرة في الكمية أو في الشرح يتم العودة للأشخاص المفتاحيين للتأكد، وفي حال استمر التناقض في النتائج تم تنفيذ استمارات إضافية لمقاربة أكثر موضوعية عن واقع المنطقة المدروسة. يهدف تنفيذ الدمج من قبل الفريق الميداني إلى تجنب الاعتماد على المتوسطات الحسابية واستبعاد الاستمارات التي تظهر تحيزاً أو نقصاً في فهم وتشخيص حالة المنطقة المدروسة من الميدان وقبل إدخال البيانات.

كما تم توجيه الفرق بتحضير تقرير الحالات الطارئة ووظيفته رصد التغيرات التي حدثت بالمنطقة المدروسة ضمن فترة البحث، وبعد استكمال الاستمارات عن المنطقة، وبالتالي تحديث المعطيات التي تغيرت نتيجة الظروف الاستثنائية. كما أعد الفريق البحثي مدونة أخلاقيات البحث وهي مجموعة من الشروط التي يتوجب الالتزام بها من قبل المشاركين بالمسح لضمان سرية البيانات وسلامة الباحثين والأشخاص المفتاحيين وموضوعية النتائج.

تنفيذ العمل الميداني

عمل في المسح الميداني أكثر من 250 باحث وخبير ومشرف ومدقق ومرمز ومبرمج ومساعد إداري، موزعين بين الفريق البحثي والفريق التقني والفريق الميداني. قام كل فريق بتحديد المناطق

المدروسة انطلاقاً من مستوى الناحية والأحياء ضمن مراكز المحافظات، مع إمكانية تجزئة الناحية في حال عدم وجود تجانس في الناحية المدروسة من ناحية آثار الأزمة. وقد بلغ عدد المناطق المدروسة 698 منطقة مدروسة موزعة على المحافظات (الجدول أ) الذي يُظهر زيادة أعداد المناطق في المحافظات الأوسع انتشاراً وأكثر سكاناً وأكثر تأثراً بالنتائج السلبية للأزمة.

اختير الأشخاص المفتاحيين من قبل فرق المحافظات بما يراعي المعايير المطلوبة وتواصلوا معهم، وفي حالة اعتذار الشخص المفتاحي قبل بدء المقابلات أو عدم استكمال الاستمارة يتم اختيار شخص مفتاحي بديل، حتى يتم الوصول إلى ثلاثة أشخاص مفتاحيين لكل منطقة، مع مراعاة الحفاظ على سلامة وأمان الشخص المفتاحي وعدم تعرضه للمخاطر في ظل الظروف القاسية التي تمر بها البلاد. وواجهت الفرق تحدي اختيار أشخاص مفتاحيين من خلفيات فكرية وثقافية وسياسية متنوعة وغير مستقطبين أو منخرطين في العنف.

الجدول أ: توزيع المناطق المدروسة والاستمارات ومدة مقابلات الشخص المفتاحي حسب المحافظات

	المناطق المدروسة	إجمالي عدد الاستمارات	متوسط مدة المقابلة (شخص مفتاحي/ساعة)
دمشق	55	220	5.86
حلب	138	552	3.85
ريف دمشق	100	399	2.40
حمص	45	180	5.19
حماة	43	172	4.44
اللاذقية	50	200	4.66
ادلب	47	188	5.24
الحسكة	40	160	3.28
دير الزور	45	180	4.73
طرطوس	37	148	4.82
الرقة	12	19	4.31
درعا	57	228	3.24
السويداء	22	88	3.33
القنيطرة	7	28	5.14
سوريا	698	2762	4.10

المصدر: مسح حالة السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

وتم جمع ثلاث استمارات من ثلاثة أشخاص مفتاحيين مختلفين من كل منطقة مدروسة ما عدا الرقة حيث تعذر الحصول على ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل مناطقها. ثم دُمجت الاستمارات من قبل الفريق الميداني في كل محافظة. يذكر بأن أحد شروط البحث عدم قيام باحث واحد بمقابلة الأشخاص الثلاثة المفتاحيين في نفس المنطقة لتجنب تحيز الباحث المنفذ.

أُجريت معظم المقابلات بين الشهر الرابع والشهر السادس من عام 2014، بينما تطلبت بعض الحالات العودة للميدان في الشهرين السابع والثامن. وتطلبت معظم الاستمارات أكثر من مقابلة واحدة مع الشخص المفتاحي ووصلت إلى ثلاث مقابلات، نتيجة لطبيعة الاستمارة المعقدة والتي تتطلب وقتاً من الأشخاص المفتاحيين لجمع وتدقيق المعلومات المطلوبة.

استغرقت المقابلات وقتاً طويلاً فقد بلغ وسطي وقت المقابلات للاستمارة 4.1 ساعة (جدول 2) الأمر الذي تطلب جهوداً كبيرة من الباحثين والأشخاص المفتاحيين، وتفاوتت بين المحافظات والمناطق بحسب الظروف، ولا يتضمن هذا الوقت استمارة الدمج التي تمت من قبل فريق الباحثين في المحافظة. يُذكر بأن المسح لم يقدم أي حوافز مادية للأشخاص المفتاحيين الذي خصصوا أوقاتاً طويلة مشكورين لاستكمال الاستمارات.

إن 52% من المقابلات نُفذت داخل المنطقة المدروسة و48% خارجها، وتعذر إجراء المقابلات داخل بعض المناطق المدروسة في محافظات دير الزور وحلب والرقة وريف دمشق وإدلب وحماة ودرعا والتي تعاني من ظروف قاهرة خلال الأزمة.

إن 95% من المقابلات تمت من خلال مقابلة شخصية مباشرة مع الأشخاص المفتاحيين و4% من خلال الهاتف و1% فقط أُجريت كمقابلات الكترونية. ويُمكن تفسير النسبة العالية للمقابلات الشخصية نتيجة المرونة في مكان المقابلة حيث أُتيح إجراء المقابلة خارج المنطقة المدروسة إذا تطلب الأمر ذلك، لكن في بعض المناطق تعذر التواصل المباشر مع الأشخاص المفتاحيين مما دفع لاستخدام الوسائل الالكترونية.

وبلغ متوسط عمر الأشخاص المفتاحيين 46 سنة على المستوى الوطني وتراوحت الأعمار بين 19 و83 سنة، ويرتبط ذلك بمعايير الأشخاص المفتاحيين من حيث عملهم في الشأن العام واطلاعهم الواسع على المنطقة المدروسة. ولم يتحقق معيار الموازنة بين الجنسين في اختيار الأشخاص المفتاحيين، حيث بلغت نسبة الإناث من إجمالي الأشخاص المفتاحيين 8% فقط ويُمكن تفسير ذلك بظروف الأزمة من جهة والدور الاجتماعي للنساء والذي يعاني من تحيز واضح اتجاههن. لكن فريق المسح حاول تحقيق توازن في تشكيل فرق عمل المحافظات إذ بلغت نسبة الإناث 39 % من إجمالي الباحثين في هذه الفرق.

وكان المستوى التعليمي للأشخاص المفتاحيين متقدماً، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين لما يتطلبه المسح من معرفة بجوانب مختلفة عن المنطقة المدروسة. إذ بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعة والمعاهد 65% وحملة الشهادة الثانوية 23% وحملة شهادة التعليم الأساسي 11% وشكل حملة الشهادة الابتدائية وما دون حوالي 1%.

بعد الانتهاء من المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين، تم دمج استمارات كل منطقة مدروسة باستمارة واحدة من قبل الفرق الميدانية في المحافظات وفق دليل الدمج وتم إرسال كافة الاستمارات إلى الفريق البحثي. حيث تم تشكيل فرق للتدقيق التفصيلي للاستمارات وعملت هذه الفرق بطريقة جماعية لتدقيق مدى استكمال الاستمارات والتزام بمعايير البحث ومعايير الدمج ومدى مطابقة الشرح النصي للبيانات الكمية واتساقها مع ملاحظات الباحثين، وفي حال وجود اختلالات كبرى كانت تُعاد الاستمارات للميدان لتعديل الملاحظات. أما في حالة الاختلالات الطفيفة كان يتم التواصل هاتفياً

مع الفرق الميدانية لإجراء التعديلات. بعد ذلك عملت فرق الترميز على إعداد قوائم بالترميز للأسئلة ذات الصلة بما يسهل عملية الإدخال وعملية التحليل لاحقاً، مثل ترميز بند "أخرى" أو ترميز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المناطق المختلفة، وإدماج الترميز في برنامج الإدخال من قبل الفريق التقني.

قام الفريق التقني في المكتب المركزي للإحصاء بإعداد برمجية الإدخال، والذي تضمن بعض قواعد التحقق الأولية. كما تم الإدخال الرقمي من قبل فريق المكتب المركزي للإحصاء لكافة الاستمارات أي الاستمارات الميدانية واستمارة الدمج، كما تم الإدخال النصي لاستمارات الدمج. بعدها قام فريق البحث بتصميم برنامج للتحقق من دقة البيانات والدمج وتم إنتاج تقارير تفصيلية للملاحظات، عمل فريق الإدخال والفريق البحثي على تعديلها وفق القواعد المحددة أو من خلال العودة للفرق الميدانية.

نتج عن المسح أكثر من مئة مؤشر لكل من المناطق المدروسة قابلة للتجميع على مستوى النواحي والمناطق والمحافظات والقطر. وتم تجهيز البرامج اللازمة لتحليل النتائج من قبل الفريق التقني والبحثي والتي تتضمن البيانات والمؤشرات للأقسام الديمغرافية والاقتصادية والأوضاع المعيشية والتعلم والصحة والاجتماعية والمؤسسية. وتم إنتاج وتدقيق البيانات من قبل الفريق البحثي والتقني على مستوى المناطق المدروسة. كما تم العمل على تحليل النتائج من قبل فريق فني متعدد الاختصاصات في القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُذكر أن التقرير استخدم برمجيات لإدخال البيانات (CSpro) وإنتاج المؤشرات (SPSS 21) وتحليل البيانات (Stata 12, Eviews 7)، كما تم استخدام (MORTPAK 4.3) و(Population Analysis System PAS) لإجراء التحليل والإسقاطات الديمغرافية إضافة إلى (ArcGIS 10.2.2) للخرائط.

بشكل عام يتسم التقرير باعتماده منهجية موسعة لمقاربة القضية السكانية تعتمد الحقوق أساساً لها وتتبنى مفهوم التنمية الموسع كتوسيع لخيارات البشر وعدالة الفرص والحق في التمكين والمشاركة. كما اعتمد على جهود مجموعة كبيرة من الخبراء لمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالقضية السكانية قبل الأزمة. وتم العمل في ظروف الأزمة المعقدة والسعي لتطوير المنهجية والأدوات بما يعكس التحديات التي نتجت عنها. كما نفذ مسح ميداني شامل من حيث التغطية الجغرافية والقضايا التي تناولها. كما اعتمد على نتائج العمل الميداني بشكل أساسي في تشخيص حالة السكان أثناء الأزمة من مختلف الجوانب التنموية مستفيداً من الأدبيات ذات الصلة والأوراق الخلفية المعمقة التي تم إعدادها في إطار هذا البحث.

ملحق (2): جدول محددات دليل الأمن الغذائي، نتائج الانحدار

	FSI_1		FSI_2		FSI_3	
	coef/se	Beta	coef/se	beta	coef/se	beta
	coef/se	Beta	coef/se	beta	coef/se	beta
SCI_t	0.085**	0.092	0.095**	0.102	0.098**	0.105
	(0.041)		(0.040)		(0.041)	
Death	-0.368**	-0.070	-0.289*	-0.055	-0.406***	-0.078
	(0.160)		(0.160)		(0.157)	
Ins_2	0.060***	0.122	0.053**	0.108	0.069***	0.140
	(0.021)		(0.021)		(0.021)	
Ins_3	0.098***	0.236	0.091***	0.219	0.101***	0.242
	(0.021)		(0.021)		(0.021)	
Ins_4	0.113***	0.278	0.105***	0.258	0.116***	0.286
	(0.023)		(0.023)		(0.023)	
Ins_5	0.109***	0.166	0.106***	0.161	0.115***	0.175
	(0.027)		(0.027)		(0.027)	
Ve_2	-0.036*	-0.095	-0.034*	-0.090	-0.037*	-0.098
	(0.021)		(0.021)		(0.021)	
Ve_3	-0.089***	-0.211	-0.089***	-0.213	-0.090***	-0.214
	(0.023)		(0.023)		(0.023)	
Ve_4	-0.142***	-0.224	-0.133***	-0.210	-0.149***	-0.235
	(0.028)		(0.027)		(0.027)	
Ve_5	-0.252***	-0.294	-0.232***	-0.271	-0.252***	-0.294
	(0.033)		(0.033)		(0.033)	
H	0.132***	0.148	0.129***	0.145	0.158***	0.177
	(0.034)		(0.034)		(0.035)	
Tot_dep	-0.093***	-0.099				
	(0.036)					

Int_dep			-0.202***	-0.155		
			(0.048)			
Idp					0.071***	0.083
					(0.028)	
Aleppo	-0.062***	-0.132	-0.055**	-0.116	-0.067***	-0.143
	(0.023)		(0.023)		(0.023)	
Rural Damascus	0.013	0.025	0.018	0.034	0.005	0.009
	(0.022)		(0.022)		(0.022)	
Homs	-0.006	-0.008	-0.003	-0.003	0.015	0.021
	(0.026)		(0.026)		(0.027)	
Hama	-0.034	-0.052	-0.033	-0.050	-0.024	-0.036
	(0.024)		(0.024)		(0.024)	
Latakia	0.010	0.013	0.006	0.008	0.029	0.039
	(0.027)		(0.027)		(0.027)	
Idleb	-0.034	-0.045	-0.027	-0.036	-0.044	-0.057
	(0.028)		(0.028)		(0.028)	
Al-Hassakeh	-0.174***	-0.222	-0.190***	-0.242	-0.156***	-0.198
	(0.029)		(0.029)		(0.029)	
Deir ez zor	-0.070**	-0.088	-0.060**	-0.075	-0.046	-0.058
	(0.029)		(0.029)		(0.029)	
Tartous	0.032	0.038	0.027	0.032	0.054*	0.063
	(0.029)		(0.029)		(0.029)	
Rakka	-0.044	-0.044	-0.053	-0.053	-0.026	-0.026
	(0.038)		(0.038)		(0.038)	
Daraa	0.043	0.044	0.029	0.030	0.019	0.019
	(0.033)		(0.032)		(0.032)	
Sweida	0.005	0.004	0.004	0.003	0.026	0.021
	(0.039)		(0.039)		(0.039)	
Qunietera	-0.126	-0.045	-0.117	-0.042	-0.136*	-0.049
	(0.077)		(0.077)		(0.077)	
_cons	0.507***		0.511***		0.438***	
	(0.044)		(0.043)		(0.043)	
Number of observations	662		662		663	
Adjusted R2	0.525		0.533		0.525	
Log-Likelihood	426.14		431.65		426.73	

note: *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

مركز السياسات للبحوث
Syrian Center For
Policy
Research